الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

العنوان

إتفاقات الشراكة الأورو متوسطية وانعكاساتها على الإقتصاد الجزائري

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
-بوقدوم ياسر

إشراف الأستاذ:
بوحبل عز الدين

السنة الجامعية : 2017-2018

إهـــــــــــداء

الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقه الى من لايمكن للأرقام أن تحصي فضائله الى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني الى ما أنا عليه **"أبي العزيز عبد السلام"**

الى أغلى انسان في هذا الوجود الى من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات اليك يا أحن و أعظم قلب في الدنيا **"أمي الغالية نعيمة"**

الى من ترعرعت بينهم و نمى غصني بينهم يا من ألجا اليهم عندما تقسوا الايام الى أحبّتي" **اخوتي وأخواتي" (مريم، مروة، عامر،يسرى)**

الى إخوتي الذين لم تلدهم أمي الى أغلى الناس على قلبي الى من تذوقت معهم أجمل اللحظات الى أصدقائي الأعزاء

الى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة الى جميع أساتدتنا الافاضل خاصة أستاذي المشرف بوحبل عز الدين

الى كل الاهل و الاقارب من بعيد ومن قريب

الى كل من حملت ذاكرتي اسمه و لم تحمله مذكرتي

الى كل من اطلع على هذا البحث

ياسـر

شكر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل 19

الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا لاتمام هذا العمل المتواضع و الذي يعد قطرة من بحر المعرفة و نسأله مزيدا من النجاح و التوفيق في أعمال مقبلة بإذن الله

و الصلاة و السلام على نبينا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه أجمعين أمّا بعد:

نتوجه بالشكر الجزيل و أسمى عبارات التقدير الى أستاذنا المشرف "**بوحبل عزالدين**" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و نصائحه و الذي لم يتوانى في مد يد المساعدة لنا لاتمام هذا العمل،

و نقف وقفة تقدير و احترام و شكر كبير الى أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ حناش إلياس والأستاذ مفتاح حسن اللذان لم يبخلا علينا طول مسيرتنا الدراسية بجهدهما المتواصل ،أفكارهما النيرة، وإرشاداتهما السديدة وآراءهما القيمة .

كما لا ننسى أن نشكر موظفي إدارة الكلية و أساتذتها كل بإسمه ،

و لايسعنى و نحن في هذا المقام الا أن نعرب عن امتناننا لكل من ساعدنا على اتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد.

الفهـــــــــرس:

	فهــرس المـــحتويات	الصفحة
إهداء	.....	
شكر وعرفان	.....	
فهرس المحتويات	.....	II - I
قائمة الجداول	.....	III
قائمة الاشكال	.....	IV
مقدمة عامة	.....	أ- د
الفصل الأول	**التكاملات الاقتصادية وموقع الجزائر من التطورات الاقتصادية في العالم**	**45-1**
المبحث الأوّل	**التكامل الإقتصادي بين الصيغة التقليدية والإقليمية الجديدة.**	**2**
المطلب الأول	مفهوم الإقليمية الجديدة.....	2
المطلب الثاني	دوافع الإتجاه للإقليمية الجديدة وأهم أشكالها	5
المطلب الثالث	الإقليمية الجديدة من منظور التكتلات الإقتصادية	7
المبحث الثاني	**السياسات التجارية من الحمائية إلى الانفتاح الاقتصادي**.....	**10**
المطلب الأول	مدخل للسياسات الإقتصادية.....	10
المطلب الثاني	ضرورة التحرير التجاري.....	15
المطلب الثالث	ماهية الحماية التجارية الحمائية	20
المبحث الثالث	**جهود إندماج الجزائر في الفضاء التجاري العالمي الجديد**.....	**27**
المطلب الأول	مسعى أنضمام الجزائر إلى منضمة التجارة العالمية.....	27
المطلب الثاني	انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الكبرى.....	36
الفصل الثاني	**الإطار العام للإتفاقات الاورومتوسطية**.....	**76-45**
المبحث الأول	**الإطار النظري للشراكة الأورومتوسطية**	**45**
المطلب الأول	مفهوم الشراكة.....	45
المطلب الثاني	مدخل مفاهيمي للشراكة الأورومتوسطية.....	50
المطلب الثالث	دراسة جيو إستراتيجية لطرفي العلاقة الأورو متوسطية.....	53
المبحث الثاني	**أبرز إتفاقات التعاون بين دول المتوسط و المجموعة الأوروبية**.....	**57**

المطلب الأول	مؤتمر برشلونة.....	57
المطلب الثاني	مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.....	60
المبحث الثالث	**إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.....**	**62**
المطلب الأول	خلفية الشراكة الأوروجزائرية.....	62
المطلب الثاني	مضمون إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.....	65
المطلب الثالث	دوافع وعراقيل الشراكة الاوروجزائرية.....	74
الفصل الثالث	**إنعكاسات الأورومتوسطية على التجارة الخارجية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية.....**	**79-115**
المبحث الأول	**واقع المؤسسة الإقتصادية في ظل الشراكة الأورومتوسطية.....**	**79**
المطلب الأول	اطار مفاهيمي للمؤسسات الجزائرية والخصوصية.....	79
المطلب الثاني	دوافع وأهداف الخصوصية.....	88
المطلب الثالث	مميزات ومباديء الخصوصية.....	90
المبحث الثاني	**أثار الشراكة على المبادلات التجارية الأورجزائرية.....**	**93**
المطلب الأول	تحليل المبادلات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.....	93
المطلب الثاني	الأثار المصاحبة لإتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	100
المبحث الثالث	**السياسات المرافقة لإنجاح إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.....**	**107**
المطلب الأول	السياسات المرافقة الداخلية.....	107
المطلب الثاني	السياسات المرافقة الخارجية.....	114
المطلب الثالث	أثار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وشروط الإستفادة منها	115
خاتمة عامة	.....	
قائمة المراجع	.....	
الملخص	.....	

قـائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
(1)	أهم المراحل التي مرت بها الجزائر لعقد اتفاقيات الشراكة بينها وبين دول المجموعة الأوروبية	**64**
(2)	مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية	**72**
(3)	جدول للقطاع الفلاحي ومكانته في الهيكل الإقتصادي للبلدان المتوسطة	**74**
(4)	تطور الواردات من السلع مع الإتحاد الأوروبي	**94**
(5)	هيكل المبادلات التجارية بين الاتحاد الاوروبي و الجزائر خلال الفترة (2010-2014)	**96**
(6)	تطور صادرات الجزائر للاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2010-2014)	**97**
(7)	المبادلات التجارية الأوروجزائرية من المنتجات الزراعية	**99**
(8)	المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الصناعية	**101**
(9)	مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (2007-2013)	**103**
(10)	خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي	**105**
(11)	مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة(2007-2013)	**107**

قـائمة الأشكال

رقم الشكل	البيان	الصفحة
(1)	خريطة جيو ستراتيجية للمتوسط	**54**
(2)	تطور الواردات من السلع مع الإتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة (2003-2013)	**94**
(3)	تطور الصادرات الجزائرية من السلع الى الإتحاد الأوروبي للفترة (2010-2014)	**95**
(4)	هيكل الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي	**97**
(5)	هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي	**98**
(6)	المبادلات التجارية الأوروجزائرية من المنتجات الزراعية	**100**
(7)	المبادلات التجارية الأوروجزائرية من المنتجات الصناعية	**102**
(8)	مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (1991-2006)	**106**
(9)	مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة(2007-2013)	**107**

مـقدمة

إن الملاحظ للعالم في الفترة الأخيرة يجد أنه دخل في ألفية جديدة تميزت ببروز نظام جديد يتميز بالطابع التكتلي الإقليمي والتي تعود مرجعيت هذه الفكرة إلى التفتح الإقتصادي الكبير الناتج عن تبلور فكرة العولمة و إن كان ما يبرر هدا الإنفتاح بالنسبة للدولة المتقدمة هو ضرورة الإستمرار في النمو الذي يتوقف على التوسع المتنامي للأسواق فإنه بالنسبة للدول النامية له مغزى وهدف أخر حيث أنه يعتبر مطلب أساسي من أجل تحقيق تنمية مستدامة أو حتى الإنطلاق في مشاريع تنموية ناجحة .

إن التكامل الإقتصادي بين الدول النامية و الأخرى المتقدمة يعتبر جانبا من جوانب متعددة تدخل في إستراتيجية التنمية إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية فردية ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكامل الإقتصادي شرعيتها ومبرراتها لذلك يشهد القرن الحالي نمطا جديدا من التعاملات الإقتصادية الدولية تتمثل في ظهور إتجاه ينادي بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود ومختلف العوائق التي تعترض سبلها بين الدول و يسعى هذا الإتجاه إلى زيادة التعاون الإقتصادي بين دول العالم .

وتحت هذا الإطار برزت تكتلات تضم جانبين أساسين الأول تجاري والثاني مالي لذا بدأت الدول النامية تعمل وفق منهج التكامل والشراكة لمواجهة القوى الإقتصادية الصاعدة وبما أن العولمة أصبحت واقعا مفروضا فلابد على الدول النامية أن تلجأ إلى تعميق التكامل والإندماج بين إقتصادياتها واللجوء إلى الشراكة مع الدول الأوروبية من أجل تعظيم المكاسب والمنفعة.

وضمن هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والتي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة إقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي لذلك تسعى دول الإتحاد المغربي ومن بينها الجزائر إلى إقامة علاقات تعاون وشراكة مع دول الإتحاد الأوروبي من خلال عقد العديد من الإتفاقيات.

تعود الشراكة الأورومتوسطية إلى سنوات خلت حيث كانت الدول الأوروبية تسعى لبسط نفوذها على المنطقة المتوسطية وهذا من خلال العديد من إتفاقات التعاون التي جمعتها مع الدول المتوسطية كل على حدى و التي ضلت سارية المفعول حتى تاريخ عقد مؤتمر برشلونة نوفمبر من سنة 1995 والذي كان

بمثابة الإعلان عن ما يسمى بمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية و حسب بيان الإعلان فهو قائم على أسس من التعاون والشراكة تجمع الإتحاد الأوروبي مع الدولي المتوسطية في مجالات عديدة .

ولعل تسارع الأحداث ولجوء كل من تونس والمغرب بالخصوص للدخول في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي جعل الجزائر تعقد أول لقاء لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية سنة1993 وبعد سلسلة من الإجتماعات ونتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات ثم إستئنفت هذه الأخيرة سنة 2000 أين تم دراسة جميع المسائل المطروحة على مدى 17 جولة ومنه تم التوقيع الفعلي على إتفاقية الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي في 22أفريل2002 والذي دخلت حيز التنفيد إبتداء من سبتمبر 2005 و لا شك أن هذه الإتفاقية و بعد مرور سنوات عديدة من دخولها حيز التطبيق لابد من إجراء تقييم شامل لمعاينة الآثار المتولدة عنها والتي حتما ستكون لها إنعكاساتها الواضحة على الإقتصاد الجزائري عموما و قطاع التجارة الخارجية خصوصاو من خلال ما تقدم يمكننا صياغة إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

في ما تتمثل إنعكاسات إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على الإقتصاد الجزائري؟

ويندرج تحت تساؤلنا الرئيسي عدة اسئلة فرعية نوجزها في مايلي :

- مالدور الذي تلعبه الإقليمية الجديدة بالنسبة للبلدان النامية؟
- على ماذا تقوم الشراكة الأورمتوسطية ؟
- هل تعتبر الشراكة الأورمتوسطية من أساليب فرض التبعية والهيمنة على الأسواق ؟
- هل تعتبر بنود الشراكة الأورمتوسطية مثالية بالنسبة للجزائر ؟

الفرضيات:

- الاقليمية الجديدة هي الطريق المختصر لاندماج البلدان النامية في الاقتصاد ؛
- يعتبر المدخل التجاري هو باب الشراكة الأورو متوسطية وتسعى الجزائر من خلاله الى بعث تجارتها الخارجية من خلال السوق الأوروبية ؛
- يعتبر اتفاق الشراكة تكريس لتبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي وامتداد لترسيخ سياسة الهيمنة الأوروبية على السوق الجزائرية ؛
- يجب مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ؛

منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي قصد التعرف على العوامل المختلفة التي تتحكم في سيرورة الشراكة وإستعراض ومناقشة الأفكار التي جاءت بها وإستعمالنا للمنهج الوصفي كان بغرض فهم وتشخيص الشراكة و الإلمام بكل جوانبها و إستخلاص الملاحضات والنتائج.

كما أعتمدنا المنهج التاريخي والذي من خلاله قمنا بتتبع مراحل توقيع وتنفيذ إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

مبررات إختيار الموضوع :

تكمن أهمية إختيارنا للموضوع في حديثه على أهم القضايا الجيو إستراتيجية المتوسطية حيث تزداد أهمية الحديث عن الشراكة الأورومتوسطية عند ربطها بمفهوم التعاون والإندماج وكذى محاولة منا لإثراء المكتبة الجامعية حول موضوع الإتفاقات الأورومتوسطية الجزائرية هذا من جهة ومن جهة أخرى الفترة الطويلة التي مرت على هذه الشراكة ةالتي صرا من الضروري إجراء دراسات تقييمية لها.

صعوبات الدراسة:

- عدم وجود مراجع لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا؛
- تداخل المعلومات و صعوبة ضبطها ؛
- عدم توفر إحصائيات حديثة و دقيقة بخصوص نتائج الإتفاقات على الإقتصاد الجزائري.

حدود البحث:

الإطار الزمني: تم تحديد 2003-2015 في دراستنا بسبب عدم توفر احصائات جديدة بخصوص نتائج الإتفاق بعد الفترة المذكورة

الإطار المكاني: جعلنل دراستنا تقتصر على الصيغة الثنائية بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي مع ذكر تأثيراتها على قطاع التجارة الخارجية .

خطة البحث :

قصد قيامنا بهذه الدراسة إستوجب علينا إعتماد خطة للبحث تتكون من ثلاثة فصول, الفصل الأول عبارة عن مدخل يتناول التكاملات الإقتصادية والأنضمة المعمول بها بشكل عام وموقع الجزائر منها بينما تطرقنا في الفصل الثاني للإتفاقات الأورومتوسطية في إطار عام تطرقنا فيه لنشأتها و مختلف جوانبها والملامح العامة لإتفاقات الشراكة الأورجزائرية أما بخصوص الفصل الثالث فقد تناولنا فيه تجربة الجزائر في ظل هذه الشراكة وحاولنا فيه تقييم نتائجها وإنعكاساتها على المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

مــقدمــة الفـصل :

مند بداية الحرب العالمية الثانية أصبح للمنظمات الاقتصادية الدولية دورا فاعلا على المشهد الاقتصادي الدولي ولعل أبرزها صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للانشاء و التعمير، إضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي تحولت فيما بعد الى منظمة التجارة العالمية، وتدخل هذه المنظمات في إطار تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية وتوسيع الأسواق العالمية وبما يخدم مصالح دول العالم، وتهدف إلى زيادة معدل التبادل الدولي وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي والسعي نحو تحقيق التنمية الشاملة، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول اعطاء مفهوم عام وواضح لمنظمة التجارة العالمية إضافة إلى إبراز أهم الجولات التي قامت بها الجزائر للسعي للإنضمام إليها، كما سنقدم نظرة شاملة عن المظلة الإقليمية الجديدة ودوافع الإتجاه لهذه الأخيرة كما سنتطرق الى ايطار مفاهيمي عن الحمائية وأهم أدواتها سواء التقليدية منها أو المعاصرة

و في هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التكامل الإقتصادي بين الصيغة التقليدية والإقليمية الجديدة ؛

المبحث الثاني: السياسات التجارية من الحمائية إلى الإنفتاح التجاري ؛

المبحث الثالث: جهود إندماج الجزائر في الفضاء التجاري العالمي الجديد ؛

و التي سنتطرق اليها بالتفصيل في مايلي :

المبحث الأول : التكامل الإقتصادي بين الصيغة التقليدية والإقليمية الجديدة

الإقليمية الجديدة كمفهوم تلعب دورا بارزا في تقريب الدول من بعضها البعض و نزع العوائق على حركة السلع والرساميل ، بغض النضر عن الوحدة والتقارب الجغرافي للدول، حيث أن أغلب الاتفاقات الدولية والتكتلات تعتمد على هذه النظرية في تبرير موقفها.

المطلب الأول : مفهوم الإقليمية الجديدة

هذا المطلب يشمل كل من تعريف الاقليمية بنوعيها التقليدية و الحديثة كما سنتطرق فيه الى أبرز سمات هذه الاخيرة و فيما تتمثل أهم أهدافها في مايلي :

الفرع الأول : تعريف الإقليمية

التعريف الاوّل: الإقليمية هو مصطلح مشتق من كلمة إقليم، وهو المفهوم المكاني الذي يحدده البعد الجغرافي والتجانس الثقافي من جهة أخرى، فالمتعارف عليه أن الإقليم يتميز عمليا بضخامة حجم المبادلات و التدفقات التجارية البينية وكذا التشارك في القيم والخبرات[1].

التعريف الثاني: تعرف الإقليمية بأنها عملية تكثيف للتعاون السياسي والاقتصادي بين دول أو أطراف تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة وغالبا ما يكون هاذ التعاون في مجال التبادل التجاري و تدفقه[2] ، ويتعمق هاذ التعاون إلى غاية بلوغ التكامل وحتى الاندماج بينها من خلال إزالة الحواجز و القيود المختلفة المفروضة بينها سابق، وكما يتم تبني الإقليمية بين الدول المتجانسة في الخصائص الجغرافية (إقليم جغرافي واحد أو متقارب على الأقل) يمكن كذلك ان يكون الرابط اقتصاديا (ذات المنتجات الاقتصادية المتقاربة) أو سياسيا (قد تتم بين الدول ذات التوجهات السياسية المتشابهة).

التعريف الثالث: وينظر إلى الإقليمية على أنها حالة وسطية بين المحلية والعولمة، وضمن هذه الحالة تهدف التنظيمات الإقليمية إلى تعزيز التكامل والاندماج بين اقتصادياتها في جميع المجالات، بحيث تقلل

[1] خليفة مراد ، **التكامل الإقتصادي العربي**، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق قسم العلوم القانونية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2006، ص33.

[2] علي الدين هلال ، جميل مطر، **النظام الإقليمي العربي** ، دراسة في العلاقات العربية السياسية ،ص15.

من تبعيتها للعالم الخارجي، لكن دون الانعزال عنه كما تهدف إلى زيادة حجم الأسواق، مما سيؤدي كما رأينا سابقا إلى تحسين الإنتاجية و زيادة رفاهية الدول الأعضاء و كذلك تسهيل حركة الأفراد[1].

الفرع الثاني: تعريف الإقليمية الجديدة

التعريف الاول: إن "الإقليمية الجديدة" كمفهوم ليست بالأمر الجديد ، حيث ظهرت الإقليمية خلال الحرب الباردة بعد تقسيم العالم لطرفين و تطورت بالموازاة مع عصر ثورات التحرير التي ميزت مختلف دول العالم الثالث سابقا ليتسع نطاقها لاحقا لتتحول إلى تجمعات قومية إقليمية أخذت فيها الدول النامية منهجا جديدا الهدف منه تحقيق مصالحها .

التعريف الثاني: لقد عرف كل من موريس شيف و ألن و ينترز الإقليمية الجديدة بمصطلح الإقليمية المفتوحة حيث قال أنها تتميز بالانفتاح الأكبر الذي يجعل اتفاقيات الاندماج الإقليمي أكثر اعتدالا كما أنها تسعى إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها.

التعريف الثالث: ولقد قدم بريجستين سنة 1997 العديد من التعاريف من اجل تمييز صيغها المختلفة نذكر منها[2] : المدخل المفتوح : أي أن الدولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية الاندماج الإقليمي للانضمام إلى تلك الاتفاقية .

التعريف الرابع: الإقليمية ذات الأفضلية غير الاشتراطية : هو وسيلة لتشجيع الدول على التحرير و لكن لا يجب ان يكون مرهون بالمبادلات التجارية كما هو جاري في الولايات المتحدة.

التعريف الخامس: الإقليمية ذات الأفضلية الاشتراكية : وهو تحقيق التعاون الاقتصادي من خلال الامتيازات التجارية التي يقدمها الإقليم عبر تكوين المنطقة للتجارة الحرة تتميز بالأفضلية الاشتراطية التي تطرح تمييزا تجاريا بقدر ما هو مغري بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بشروط .

---

[1] شحاب نوال ، **أثر التكتلات الإقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية والإعلامية، جامعة الجزائر ، سنة 2010 ، ص4.

[2] ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية** ، رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013 ،ص67.

من مختلف التعاريف نستنتج: أنّ الإقليمية الجديدة بمثابة الموجة الحديثة من العلاقات وتنظيمات الاندماج الاقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات و تكتلات تجارية اقتصادية إقليمية كبرى[1] .

الفرع الثالث: سمات الإقليمية الجديدة

إن التوجهات الجديدة في العالم جعل الإقليمية تكتسب العديد من الميزات والتي يمكن اختصار أهم سماتها في مايلي[2] :

- أصبحت ترتيبات الاندماج الاقتصادي أكثر تعقيدا و تشابكا سواء من حيث الهيكل او النطاق الجغرافي.
- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية و اقتصاد السوق، كما تعكس ازدياد الاعتماد المتبادل للاقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجية و تحرير التجارة في الغالب.
- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهجا لها و تعتمد النظرة الخارجية والبيئة والتكتل كمصادر للنمو كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عملية العولمة.
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه و متعددة القطاعات و تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها أهداف إستراتيجية و ليس تجارية فقط.
- تمثل الإقليمية محاولات الاستفادة من مكاسب خلق التجارة و اقتصاديات الحجم و مكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسات التي تفرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
- ترتكز الترتيبات الجديدة للاندماج الاقتصادي على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل و سياسات المنافسة والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.
- تتميز معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت و يرجع السبب إلى :

---

[1] خليفة مراد ، مرجع سابق ، ص38.

[2] علاوي محمد لحسن ، **الإقليمية الجديدة : المنهج المعاصر للتكامل الإقتصادي الإقليمي** ، مجلة الباحث ، عدد 7 ، 2009-2010 ،ص110.

- ضمان وصول إلى جميع الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيودا إحصائية في مواجهة الدول غير العضوة بها.
- تنويع و توسيع التجارة و روابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسين في التكتل
- تعد منهج لوضع الإقليمية في نفس خط التعددية.

الفرع الرابع: أهداف الإقليمية الجديدة

ترتب عن الإقليمية الجديدة مجموعة من الأهداف نتطرق لأبرزها في التالي[1]:

- تحسين استخدام المواد و تخصيصها تخصيصا امثل.
- توزيع الدخل بين الأقاليم بأحسن صورة.
- ضبط ميزان المدفوعات للأقاليم و تخفيض مستويات التضخم البينية من خلال خفض حجم الفروقات الإقليمية في تكاليف العمل.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي و السياسي و تقليص الفوارق الاقتصادية.
- توحيد الرؤى السياسية بالأخص ما تعلق بالديمقراطية كشرط ملازم و متزامن مع التحرير الاقتصادي كما حددت أهداف الاندماج الإقليمي بصفة واسعة في ضمان الأمن و خلق الأسواق الكبيرة.
- التركيز على المبادلات التقنية و المبادلات المختلفة لعوامل النتاج لفرض ترقية مستوى الاندماج
- في آلية الاندماج من غير الممكن تفادي اثر السيطرة الذي يصدر و ينجم عن التوزيع غير المتوازن لثمرة الاندماج.
- الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير حيث يتسع حجم السوق و يشجع هذا على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا و تمكين الحركة الحرة للسع ورأس المال من خلال إزالة العوائق.

المطلب الثاني: دوافع الدول للاتجاه للإقليمية الجديدة و أهم أشكالها

من خلال معرفتنا لمفهوم مسطلح الاقليمية سنحاول في هذا المطلب أن نشرح أهم دوافع الدول في تبني هذه الاخيرة وسنقدم مختلف الاشكال التي تتميز بها، كما يلي:

الفرع الأول: دوافع الدول في تبني الإقليمية الجديدة

تختلف الدوافع وراء انتهاج الإقليمية من دولة لأخرى كما تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية .

[1] بن عزوز محمد ، مرجع سابق ، ص109.

أولا – دوافع الدول المتقدمة :

حيث الدول المتقدمة في هذا الصدد تسعى إلى تحقيق عوائد الكفاءة الاقتصادية التي تنتج عن إزالة العراقيل المفروضة على الأنشطة القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لمختلف الدول المتقدمة تتميز عادة بالاستقرار لفترات طويلة، و بالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة لمطالب التكتلات و برامج التكامل الاقتصادي يكون له أثر ايجابي على الأداء الاقتصادي ما يكسبه المزيد من الفاعلية والكفاءة ، كما أن الدول الرائدة في العالم تسعى لوضع المعايير الأكثر في ظل العولمة من خلال هذه الاتفاقيات، فهي تسعى إصلاح النظام المتعدد الأطراف ومن جهة أخرى تعتبر هذه الترتيبات وسيلة لتوسيع منطقة نفوذها[1].

ثانيا – دوافع الدول النامية :

غالب الأحيان لا تحقق الدول النامية المكاسب التي تحققها الدول المتقدمة من وراء تدني الإقليمية الجديدة لأن عوائد الكفاءة لم تكن مطلب هذه الدول في عملية التكامل الاقتصادي، فالدوافع التي تجعل بلدا ناميا يعقد اتفاقا مع بلد متقدم هو الحصول على تسهيلات لا تمنح لبلدان أخرى و إتاحة إمكانية وصول منتجاته إلى الأسواق الخارجية على نحو أفضل .

والواقع أن هذه الاتفاقات الثنائية المعقودة بين الشمال و الجنوب تنطوي على إتاحة قدر كبير من الفرص التجارية الجديدة للبلد النامي كما أن هذه الاتفاقات تعتبر عامل لجذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن التخوف من فقدان القدرة التنافسية في مواجهة البلدان النامية الأخرى التي يمكن أن تعقد اتفاقات مع الشريك التجاري الرئيسي يعتبر من أسباب الدخول في هذه الاتفاقات الحرة للتجارة .

الفرع الثاني: أشكال الإقليمية الجديدة

تسعى الإقليمية الجديدة لخلق مقاربة تحقق الاندماج المرن الذي ينشي نوعا من المقاصة بين التوسع الرأسي و التوسع الأفقي للاندماج و التشابك بين التكتلات الاقتصادية عبر مداخل مختلفة حيث أن الاندماج المرن و الذي يعبر عن الأشكال التوسعية التي تتبناها الإقليمية الجديدة تترجمها السياسات الاقتصادية

[1] إبراهيم بوجلخة ، مرجع سابق ، ص83 .

والمشاريع المرتبطة بها و التي تقوم بها التكتلات الاقتصادية المختلفة (الإتحاد الأوروبي و تجمع النافتا مثلا) في مناطق مختلفة من العالم [1]، فالإقليمية الجديدة تزاوج بين التوسع الرأسي و التوسع الأفقي:

أولا – التوسع الرأسي:

المقصود هنا تعميق الاندماج الاقتصادي و الذي يستهدف قيام و حدة اقتصادية و سياسية في النهاية، و المنطق هو أن تختار الدولة تجمعا و احدا يتم من خلاله إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية و الحواجز المعيقة لتجارة السلع عبر الحدود، و تمتاز هذه الترتيبات أساسا بطبيعتها التجارية السلعية و التي تهدف إلى الإلغاء الكلي لهذه الحواجز بواسطة آليات شفافة حتى لو كان هناك نوع من الاختلاف بينها مع العلم أن الاختلاف أو التباين يمس أساسا المرحلة الانتقالية لبعض الأصناف من السلع التي يتباين بشأنها التحرير.

ثانيا – التوسع الأفقي

هو تعدد العضوية في التجمعات أو التكتلات الاقتصادية، إذ أن المقصود هنا هو اختيار شركاء يجري تحرير التجارة معهم بحيث تحصل الدولة على تعدد في الاختيارات ، و يطلق على هذا النوع الإقليمية الجمعية إذ ترى بعض الدول أن هذا التعدد يعبر عن الانفتاح و يساهم في جذب أكبر كمية للاستثمار الأجنبي علما أن هذا الشكل لا يقوم على إزالة بعض الحواجز التجارية ف حسب و إنما يعتمد صيغة تنسيق السياسات التجارية التي لها تأثير على الانفتاح و التجارة و كذلك السياسات ذات الصلة بالاقتصاد الكلي (الضريبية و النقدية و سياسات سعر الصرف) ، وكذلك البيئة التي تحقق هذه السياسات من خلال مؤسسات قادرة على إدارة و تسهيل عمليات الاندماج الاقتصادي.

المطلب الثالث : الإقليمية الجديدة من منظور التكتلات الاقتصادية

في المطلب السابق قمنا بدراسة الاقليمية من منظور الدول النامية و المتقدمة أمّا في هذا المطلب سنتطرق الى منظورها من حيث التكتلان الاقتصادية و فيما لي سنقدم شرح بالتفصيل :

[1] المرجع السابق، ص106.

الفرع الأول : الإقليمية الجديدة من منظور النافتا و الولايات المتحدة الأمريكية

إن مفهوم الإقليمية الجديدة و فق منظور الولايات المتحدة الأمريكية يستند إلى إقامة ترتيبات إقليمية بين دول تختلف فيها مستويات النمو الاقتصادي، حيث ترجمت هذه التوجهات الجديدة بإنشاء تكتل NAFTA بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك عام 1994.

لاحقا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة توسيعه ليضم الأمريكيتين معا ضمن ما سمي بمنطقة التبادل التجاري الحر بين الأمريكيتين FTAA وهو تجمع يضم أغلب دول الأمريكيتين حيث اجتمعت 34 دولة لاتينية مع الولايات المتحدة الأمريكية و كندا سنة 1994 للتفاوض حول إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2005 و لو أن المفاوضات في الوقت الحالي و صلت لطريق مسدود، و قد سعت الولايات المتحدة الأمريكية حاليا لإنشاء منطقة تبادل حر متعددة الأطراف بمنطقة آسيا و المحيط الهادي يضم الدول عبر الضفتين و دولا أخرى ما عدا الصين و روسيا الاتحادية في ما سمي باتفاق الشراكة عبر المحيط الهادي (TPP) حيث تم التوقيع عليه في 4 فيفري 2016 .

حسب هذا التوجه الجديد يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت في شراكاتها التجارية إقليمها الجغرافي كما قامت بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة مع مصر الأردن وتبنت كذلك في عهد الرئيس G W BUSH خطة إستراتيجية بالعالم العربي الإسلامي هدفت من خلالها إلى إعادة هيكلة خريطة العلاقات السياسية و الاقتصادية بالمنطقة العربية أطلقت عليها مسمى مشروع الشرق الأوسط الكبير و قد ارتبطت هذه الإستراتيجية بمحاربة الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 لكسب التأييد العالمي[1] .

الفرع الثاني : الإقليمية الجديدة من منظور التجمعات الأسيوية

ترجمت التجمعات الأسيوية فكرة الإقليمية الجديدة على أرض الواقع من خلال النقلة النوعية التي أحدثتها دول الآسيان على مستوى الهياكل الإنتاجية و بذلك أعطت دافعا قويا نتيجة العمل المشترك و دعم الروابط البيئية و نتيجة اختيار سياسة التصنيع من أجل التصدير، و عليه فإن تجمعات شرق آسيا تعتمد في روابطها الاقتصادية على أساس التصنيع و التكنولوجيا و لا تشترط التقارب الجغرافي بقدر ما تشترط الاندماج الصناعي، كما أن ظهور منتدى التعاون الاقتصادي آسيا و المحيط الباسيفيكي عام 1989 والذي يضم في

[1] بن عزوز محمد ، مرجع سابق، 134.

عضويته 21 دولة، قد ترجم نظرته نحو الإقليمية الجديدة حيث أن هذا المنتدى قد جمع عضويته بين دول تنتمي إلى التكتل اقتصاديين بين ASEANو NAFTA.

إن المنهج المتبع و إن كانت تميزه بعض التفصيلات التي تمس تبادلات دول الإقليم من خلال التوصل إلى اتفاق يخفض و يزيل الرسوم الجمركية مما يعني إقامة إتحاد جمركي، غير انه اتفاق يساهم في توسيع التبادل البيني بين دول الإقليم و مجالات اقتصادية أخرى فهذا الاتفاق لا يلغي في الحقيقة الاتفاقات السابقة و إنما يكملها[1].

الفرع الثالث : الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي

يعتمد الاتحاد الأوروبي في منظوره للإقليمية الجديدة على صيغة المشارك و التي تعني تكثيف التعاون بين مجموعة البلدان المجاورة و المحيطة قصد المساندة و المساعدة من أجل بناء تجمع تجاري إقليمي يساهم في تحقيق النمو و الأمن و الاستقرار في المنطقة بمفهومها الواسع.

إن منهجية المشاركة التي يؤسسها الاتحاد الأوروبي و يدفع بها إلى خارج حدوده تترجمها الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تتخذ شكل مناطق تجارية حرة مع عدد من الدول لا يراد بها ان تتمتع بالعضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي و إنما بهدف تحقيق جملة من الشروط يتفاوض حولها الاتحاد مع هذه الدول بشكل منفرد و هي بذلك لا تختلف عن صيغة الإقليمية الاشتراطية الواجب توافرها عند الدول التي ترغب في الاندماج في الإتحاد الأوروبي يفترض على الدولة التي ترغب في ذلك أن تحقق الآتي :

- تحقيق معدل تموين 7 % من الناتج الإجمالي .
- رفع معدل الاستثمار ل 35 % من الناتج الداخلي الإجمالي .
- زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الصناعي إلى أكثر من 10% في السنة.
- زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية.
- رفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر ل 10% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- زيادة معدلات الادخار لتصل ل 25% من الناتج الداخلي الإجمالي.

[1] المرجع السابق ، ص 134 ، 135 .

يعتبر الإتحاد الأوروبي أكثر المناطق تركزا من حيث الاتفاقيات التجارية في العالم حيث يستخدم اتفاقيات التجارة الإقليمية بوصفها جزء رئيسيا من إستراتيجيات المساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولقد وقع الاتحاد الأوروبي 35 اتفاقية من أصل 50 اتفاقية تجارية موجودة مع الدول النامية في العالم[1].

المبحث الثاني: السياسات التجارية من الحمائية إلى الانفتاح الاقتصادي

إن الانفتاح الاقتصادي وليد حتمي لما يعرف بظاهرة العولمة حيث يتبنى مختلف أشكال الانفتاح سواء كانت تجارية أو مالية او غيرها حيث يقضي إلى إزالة كل الحواجز التي اعتمدت في السياسات السابقة انغلاقية أو حمائية أو كبح مالي و ذلك عن طريق التوجه نحو اقتصاد السوق أو الاندماج ضمن مختلف التكتلات سواء الإقليمية منها أو الشراكات التي تعود على الدول بعديد المكاسب .

المطلب الأول: مدخل للسياسات الإقتصادية

الفرع الأول: التكتلات الإقتصادية

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي. وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية. وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين.

فيعرف التكتل الاقتصادي على انه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البينية لتحقيق اكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

من هنا يمكن القول بأن التكتلات الاقتصادية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف معينة ومتعددة، ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية، لتحقيق معدلات نمو طموحة يمكن أن تؤدي إلى تضيق الفجوة الواسعة بين مستويات المعيشة في الدول الغنية وفي غيرها من الدول النامية ، ومعنى ذلك أن التكتلات الاقتصادية سواء كانت

[1] المرجع السابق ، ص136.

تكتلات شرقية أو غربية هدفها هو التكامل الاقتصادي للإمكانات الموزعة في أنحاء وحدات التكتل، ويتطلب هذا التكامل الاقتصادي تحليل الوضع الاقتصادي لكل عضو من أعضاء التكتل لمعرفة مناطق القوة والضعف بالنسبة لهذا التكتل.

إذا تكلمنا عن التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهي اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكيا الشمالية... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي. إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)، وتكتل الأمريكيتين[1].

الفرع الثاني : نشأة التكتلات الإقتصادية

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام حيث نشأ أول تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا، ثم أعقبتها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم .

لهذا نقول أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بالظاهرة الجديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية واشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول، فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع "مرشال" الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أول من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ويلات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت بأنه لابد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا.

[1] www.djelfa.info.com, تاريخ الإطلاع 2018/06/1 ,ساعة الإطلاع 22:00.

من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل سوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذي به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوربا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية تم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنطقة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.

فمفهوم التكتلات الاقتصادية أساسا نشأ وتطور في ظل البلدان الصناعية وأصبح ينظر إلى هذه التكتلات على أنها ضرورة ملحة خاصة في مرحلة تطور القوى المنتجة التي وصلت إلى مستوى معين من التطور والتقدم وساعد في ذلك العلم والتقنية وتزايد الإنتاج والتعميق الحاصل في عملية تقسيم العمل الدولي. وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من السبعينات من القرن الماضي، والتي تمثلت في انهيار نظام" بروتن وودز"، والتحول إلى نظام الأسعار المعومة، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات الأمر الذي أدى إلى ظهور سياسات حمائية في الدول الصناعية، مما أثر سلبا على حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرت التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واشتد التنافس بين الدول، خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، وهذا من أجل الاستحواذ والسيطرة على الأسواق الدولية والتوسع في النفاذ إليها .

والملاحظ أن التكتلات الاقتصادية التي أقيمت بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية القرن العشرين، أغلبها لم يكن لها النجاح فتعثرت أمام المشاكل والخلافات، ولكن لم تقف عند حدها فتميزت بالديمومة والاستمرار في تطورها خاصة بعد اشتداد المنافسة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين، وأصبح من الصعب على الدول أن تدخل المنافسة منفردة، فبدأت تتجمع في كيانات اقتصادية والتي أصبحت مطلبا دوليا كنتاج لما تفرضه العولمة الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي فتسارعت الدول نحو تشكيل تكتلات اقتصادية استعدادا لدخول إلى مرحلة جديدة يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية ، وأصبحت هذه التكتلات تشكل خريطة للعالم والتي يمكن تجميعها فيما يلي:

- في نصف الكرة الغربي تم التوقيع على إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) وذلك سنة1992 ، وتمهد لقيام تكتل الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كما تم إنشاء الكثير من الترتيبات الإقليمية بين العديد من دول أمريكا اللاتينية.
- في أوربا كانت التطورات أسرع فقام الاتحاد الأوربي، الذي يعتبر من أجدر التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، وزاد عدد الدول في عضويته حيث يضم25 دولة، إضافة إلى تكامله النقدي واستخدام العملة الموحدة (الأورو) مع مطلع سنة 1999، ودخوله في اتفاقيات تجارة حرة وفي اتحاد جمركي مع تركيا، واتفاقيات مشاركة مع دول جنوب البحر المتوسط.
- في شرق آسيا حيث وقعت دول جنوب شرق آسيا اتفاق للتجارة الحرة عرف باسم (الإفتا)، كما أنشئ في منطقة آسيا منتدى التعاون الاقتصادي لدول شرق آسيا والمحيط الهادي (الأبيك APEC).
- في المنطقة العربية والتي بدأت بمشروع السوق العربية المشتركة سنة 1964 ، ثم محاولة إقامة تجمعات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي. واخيرا تسعى الدول العربية إلى تحقيق منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد 10 سنوات انطلاقا من سنة 1998 وهي السنة التي دخلت فيها حيز التنفيذ، تهدف إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية العربية.
- أما في إفريقيا قامت ترتيبات وتكتلات إقليمية لعل أبرزها إقامة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تسعى إلى تنسيق الجهود لمواجهة ما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية.[1].

الفرع الثالث : أسباب ودوافع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تتعدد أسباب إقامة التكتلات وتتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية وغير الاقتصادية

على النحو التالي:

[1]نفس المرجع السابق.

أسباب اقتصادية:

يعد العمل على توسيع الأسواق من أهم الدوافع الاقتصادية لإقامة التكتلات، حيث تؤدي زيادة حجم السوق إلى الاستفادة من مزايا التخصص، كما تزيد من فرص الاستثمار، حيث يفضل المستثمرون الاستثمار داخل نطاق التكتل للاستفادة من اتساع السوق وخفض الحواجز الجمركية بين الدول المتكتلة.

ويمكن حصر أهم الدوافع الاقتصادية فيما يلي:

- التمتع بوفرات الإنتاج الكبير، وهذا عند قيام التكامل الذي يؤدي اتساع السوق إلى إمكان تمتع المشروعات المنشاة في نطاق التكامل بوفرات الإنتاج الكبير التي تنقسم إلى الوفرات الناتجة عن حجم الإنتاج ، والوفرات الخارجية التي تتولد عن عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.
- تحسين معدل التبادل الدولي، وفتح المجال للمنافسة، والقضاء على ظاهرة الاحتكار، وتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي المباشر.
- خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية، حيث التكامل يأخذ على عاتقه تهيئة الجو الملائم للتنمية. فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية واستقرار الأوضاع الاقتصادية، والتنسيق أيضا بين مشروعات التنمية الإقليمية من رأس مال اجتماعي كالسدود، المطارات ، الطرق، المعاهد العلمية.
- ضمانة ضد الأحداث المستقبلية : قد تلجا الدول للانضمام إلى تكتل إقليمي وذلك من اجل درء المخاطر والإحداث التي قد تتعرض لها في المستقبل، فيصبح التكتل بمثابة التامين أو الضمان ضد الأحداث غير المتوقعة .

أسباب سياسية:

قد يكون الدافع وراء إقامة التكتل سياسي بالدرجة الأولى، وهذا كما حدث عند ما أدرك زعماء أوربا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومن ثم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما فعلته أيضا الولايات المتحدة لضم المكسيك وكندا في منطقة تجارة حرة، وهذا للاستفادة من السوق المكسيكية الواسعة وتسد الطريق أمام أوربا واليابان للدخول إلى السوق المكسيكية، كما كان أيضا الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو الدافع السياسي وهذا لمواجهة التوسع الشيوعي. فمن خلال أيضا تشابك العلاقات الاقتصادية التي تساعد على

ارتباط الدول الأعضاء وزيادة الثقة بينهما في المنطقة التكاملية، فان هذه الدول تتجنب الخطر السياسي، وخير مثال على ذلك حل الصراعات التي كانت قائمة بين فرنسا وألمانيا بعد إقامة المجموعة الأوربية للفحم والصلب عام 1951، وكذلك مساهمة "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين .

قد تكون الوحدة السياسية هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة إلى تكتل اقتصادي، أي أن هذا الأخير يمثل تمهيدا لإقامة تكامل سياسي. إلا انه في المقابل قد يحدث من وراء التكامل اثر معاكس وبالتالي ترتفع درجة عدم الاستقرار والخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لمشاكل قد يخلقها التكامل الاقتصادي والتي سبق الإشارة إليها .

لهذا تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية، وذلك لتعزيز الأمن القومي والسلام والمساعدة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

أسباب أمنيـة:

الاستقرار الأمني كهدف قد يدفع بعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية لهذا يكون الدافع وراء ضم دول معينة للتكتل دافعا أمنيا، ورغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها بالتعاون مع دول أخرى، هكذا تم مع مجتمع الفحم والصلب الأوربي والمجتمع الأوربي، فالطريق غير المباشر لتقوية الأمن من خلال تكامل اقتصادي يعتبر خطوة أولية وأساسية، وكذلك اتجاه الاتحاد الأوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقات ثنائية واتفاقات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب، وتجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها[1].

المطلب الثاني: ضرورة التحرير التجاري

بعد معرفتنا للحمائية وأهم وأبرز أدواتها سنتحدث في هذا المطلب الى مسطلح جديد وهو التحرير التجاري أو الانفتاح الاقتصادي إذ سنتطرق وبالتفصيل الى مفهومه و فيما تتمثل أهميته و الأهداف القائم من أجلها و وماهي مختلف اللآثار المترتبة عليه

[1] نفس المرجع السابق.

الفرع الأول: الانفتاح الاقتصادي

التعريف الاوّل: يدل مصطلح "الانفتاح" على وجود حالة سابقة معاكسة له تتمثل في الانغلاق حيث يأتي الانفتاح لإلغائها عن طريق فتح الأبواب التي كانت منغلقة على الخارج ، ونجد أن اليونانيين القدماء إستخدمو هذا المصطلح بمفهوم شامل و هو الانفتاح على العالم.

التعريف الثاني: أم عن مفهوم الانفتاح (ouverture) كمصطلح اقتصادي فيستخدم من طرف المصرفيين بمعنى" يبدي و ينشئ" أي أن يقوم البنك بفتح حساب توفير لأحد الزبائن ، و في البورصة يستعمل بمعنى" الافتتاح" أي السعر الذي يباع أو يشترى به السهم في العملية الأولى من اليوم .

التعريف الثالث: ويعرف اقتصاديا بأنه حركة تحرير السوق المحلية من القواعد المقيدة وهي لا تشمل سوق محددة و إنما جل الأسواق التجارية والمالية[1].

التعريف الرابع: إن الانفتاح له ارتباط بالجانب السياسي أكثر من ارتباطه بالجانب الاقتصادي في السنوات التي ظهر فيها ما يعرف بالعولمة الاقتصادية والتي انبثق منها هذا المفهوم ، وسياسة الانفتاح تتمثل في السياسة التي تطبقها الدولة في انفتاحها على العالم الخارجي في مختلف علاقاتها الاقتصادية للرفع من وتيرة التنمية، حيث تسير هذه السياسة مع منطق عصرنا الذي يتميز بترابط العلاقات الاقتصادية الدولية و ونشوء تكتلات مختلفة بين عديد الدول والأسواق[2].

ولسياسة الانفتاح مظهرين، المظهر التجاري وهو المتداول حيث يتمثل في فتح حساب ميزان المدفوعات التجاري، عن طريق إزالة الحواجز الجمركية المختلفة أمام تنقل السلع و الخدمات المختلفة حتى ينخفض الهامش بين الأسعار المحلية و الأسعار العالمية كما تتأثر كذلك أسعار الخدمات والمنتجات الغير تبادلية بما يرفع من مستوى الرفاهية للمستهلك .

[1] عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورهما في رفع القدرة التنافسية للدول** ، رسالة دكتوراه ، علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان ، 2011، ص1.

[2] عادل أحمد حشيش ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الدار الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع في الإسكندرية ، مصر ،1982 ، ص232.

أما المظهر المالي فهو تشجيع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لبلد معين أي التحرير لحساب رأس المال بمعنى التسهيل لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر مع رفع كافة العوائق الموضوعة على التدفقات المالية الخارجة [1].

من مختلف التعاريف نستنتج : ومنه يمكننا أن نقول أن الانفتاح الاقتصادي هو سياسة كانت ولا زالت تصنع الجدل بين مختلف الفئات الفاعلة حول إيجاد حصر مفهومي لها ، حيث أنهم إجتمعو أن الانفتاح الاقتصادي هو سياسة مطبقة في جميع دول العالم اليوم، غير أن تطبيقها بدرجات متفاوتة بين دول العالم كل بلد يطبقها حسب طبيعة نضامه الاقتصادي مع مراعاة خصوصية اقتصاده المحلي فلا وجود لاقتصاد مغلق تمام حتى بالدول التي تعتمد الاشتراكية و على رأسها الاتحاد السوفيتي الذي أحاط اقتصاده سابقا بما عرف بالستار الحديدي، حيث نلاحظ أنه كانت له علاقة اقتصادية مختلفة مع العديد من الدول و في هذا تأكيد على عدم وجود دولة في زمننا المعاصر يمكن أن تعيش وتتطور في انغلاق على نفسها .

الفرع الثاني : أهمية الانفتاح الاقتصادي

يقوم النظام الاقتصادي العالمي حاليا على الانفتاح الذي يولد تكامل وتفاعل حتمي للاقتصاديات المحلية مع الاقتصاد العالمي، من هنا فان الانفتاح الاقتصادي يستوجب تطوير للهيكلة الاقتصادية للبلد و لقد زاد اهتمام الدول المختلفة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس كهدف وإنما من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية لما توفره من أبعاد اقتصادية و سياسية مختلفة نبرزها في النقاط التالية: [2]

- اجتياح الأسواق الدولية و امتلاك القدرات التنافسية فيها حيث تقوم الدولة المنفتحة باعتماد الإستراتيجية التوسعية والانتشار عن طريق تحريرها لتجارتها الخارجية مع تركيزها على صادراتها الصناعية، وبالتالي يعمل الانفتاح على إحلال بعض الأسواق و التحكم بها أي نجاح الاجتياح و هذا ما يعرف بالانفتاح التجاري، و يتضمن تحقيق هذه الإستراتيجية وجود مجموعة من الأهداف الثانوية التي تتحقق أيضا عن طريق ضمان الانتشار في العالم.
- إن إحكام السيطرة على بعض الأسواق يعطي المزيد من القوة و النفوذ ، حيث الأخيرة ابرز أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي فلا يمكن الاستمرار في السوق الدولية ما لم تمتلك القوة و النفوذ الكفيلين بتوفير الانتشار وللحصول على ذلك لابد من توفر القدرة التنافسية وتطويرها .

[1] منى يونس ، **اقتصاد السوق بين الانفتاح و التحول** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 26 ،2011،ص125.
[2] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص ،4،5.

- امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية وتوفير الحماية حيث يوفر الانفتاح الاقتصادي نوع من الحماية لمصالح الدولة المنفتحة و إعطائها الفرصة على التوسع الخارجي و النمو الداخلي و في الوقت ذاته الرفع من قدرة الدولة على التنبؤ بالتقلبات أو المخاطر التي يمكن أن تحدث في الأسواق الدولية و بالتالي توفير حلول مسبقة لها .

الفرع الثالث : أهداف الانفتاح الاقتصادي

تسعى سياسة الانفتاح الاقتصادي لتحقيق مجموعة من الأهداف في عديد من المجالات نوجزها في النقاط التالية :

- تسعى سياسة الانفتاح الاقتصادي في المجال الزراعي إلى تحسين الإنتاجية الزراعية لمختلف المحاصيل عن طريق استعمال الأساليب العلمية الحديثة التي تؤدي لتحسين المنتج الزراعي كما ونوعا.
- إدخال احدث التكنولوجيات الى القطاعات الصناعية المحلية وتوفير الخبرات الأجنبية الأمر الذي سيؤدي بالضرورة للرفع من جودة المنتجات المحلية وكذلك تخفيض تكاليفها.
- توفير مختلف وسائل النقل للسلع والمواصلات للركاب بما يخدم التجارة الخارجية للبلد.
- الرفع من مداخل الدولة المالية والزيادة فيها عن طريق الرسوم والضرائب الجمركية.
- توفير التمويل لعديد المشاريع وبالتالي إعفاء الدولة من الإنفاق عليها و كذلك الرفع من دور البورصة وتحسين نشاطها .
- توفير كل متطلبات الأسواق المحلية بأسعار منخفضة وجودة مرتفعة.
- التحسين من الميزان التجاري عن طريق التقليل من الاستيراد والرفع من التصدير .
- الرفع من احتياطي الموارد المالية من العملة الصعبة الناتجة عن أنشطة التجارة الخارجية مع العالم التي تعتبر المدخل للرئيسي لهذه العملات.
- توفير المواد الضرورية لعمليات البناء وكذا تطوير الأساليب المعتمدة باستخدام التكنولوجية الحديثة المتوفرة في هذا المجال [1].

[1] عادل احمد حشيش، مرجع سابق، ص240.

الفرع الرابع: آثار الانفتاح الاقتصادي

للانفتاح الاقتصادي آثار عديدة تتمثل في مايلي:

أولا – حجم الأسواق:

إن توسيع حجم الأسواق وتوسيعها هو ابرز آثار الانفتاح الاقتصادي حيث تؤدي هذه الزيادة إلى الاستفادة من مزايا التخصص حيث ترتفع فرص الاستثمار كون المستثمرين يفضلون الإقتصادات المفتوحة التي توفر المنافذ المختلفة وتتميز بنسب رسوم جمركية منخفضة.

كما أن اتساع الأسواق مرتبط بالانفتاح الاقتصادي حيث يتيح للمشروعات المنشأة في ظل التكامل والتعاون التمتع بمزايا عديدة من وفرات الإنتاج ، و تنقسم هذه الأخيرة إلى وفرات الحجم التي ترتبط بكبر المشروع و وفرات خارجية تنتج من عوامل خارج نطاق المشروع وكل هذا يتم في إطار عملية الانفتاح الاقتصادي عن طريق التكتلات التي تتميز بضخامتها سواء من ناحية مواردها أو إنتاجها أو حتى إتساع أسواقها [1].

كما يؤدي هذا التوسع إلى الزيادة في معدلات التبادل بين الدول المنفتحة اقتصاديا والرفع من معدلات النمو الاقتصادي و مستويات الدخل، هذا بدوره يؤدي لخلق احتياجات جديدة تزيد من الطلب على السلع والخدمات المختلفة[2]، ويؤدي كذلك لفتح منافذ أمام حركة اليد العاملة حيث أن عمليات التحرير تؤثر على معدلات الهجرة بسبب وجود تفاوت كبير في مستويات النمو والمعيشة بين الدول النامية والمتقدمة ، حيث أن الانفتاح يحفز العمالة للهجرة بسبب توسع الأسواق وحاجتها لليد العاملة والتي قد لا تتوفر بها .

كما تسعى الدول النامية بشكل دائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية رغم أن هذه المساعي تصطدم بضيق الأسواق المحلية، هذا ما يجعل من الانفتاح ضرورة لتجاوز هذا.

ثانيا – التحسين من شروط التبادل التجاري

تصبو سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى التحسين من شروط التبادل التجاري، حيث أن جل الدول المنفتحة مطالبة بمراجعة رسومها و التخفيض من ضرائبها الجمركية ، فالانفتاح لا يعمل على تحسين المبادلات

[1] عبدوس عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 242.
[2] المرجع السابق، ص28.

التجارية فحسب بل يتعداه إلى خلق المنافسة وزيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية للداخل و خلق أمن اقتصادي للدول المنفتحة ويمكنها من تحسين مكانتها في الأسواق العالمية مع ضمان إستمراريتها والتحسين من قدرتها على المساومة و التفاوض، حيث يصبح بإمكانها استيراد السلع المختلفة بأسعار منخفضة و تصدير منتجاتها المحلية بأسعار أعلى ما يؤدي لتحسين مستويات تبادلها الدولية فتحقق مصالحها الخاصة و تجعل شروط التبادل أكثر عدلا وإنصافا، ومن جانب أخر يظهر تأثير الانفتاح على مقدرة الدولة المنفتحة على استيراد وتصدير السلع من وإلى الدول الأجنبية بشروط تراعي مصالحها كونها تعتبر بحد ذاتها سوق استهلاكي واسع مطلوب دوليا [1].

المطلب الثالث : ماهية الحماية التجارية الحمائية

معظم الدول الناشئة في الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر والثامن عشر كانت تعتمد على الأنظمة الحمائية حيث تمثلت أغلب جهودها في تعظيم الربح التجاري و تكديس المعادن الثمينة التي تنتج عن فوائض صادراتها ، حيث نجد بريطانيا في القرن التاسع عشر تبنت أفكار الاقتصاديين الأحرار نلاحظ انه توطدت بالمقابل النضم الحمائية التجارية في الدول حديثة النشأة كالولايات المتحدة وكندا وكذلك خلال النصف الأول من القرن العشرين انتشر نضام الحماية بشكل كبير لا سيما بعد الانهيار الاقتصادي الكبير الذي وقع في الثلاثينيات ، و بعد الحرب العالمية الثانية زادت جهود الدول المتقدمة صناعيا للحد من عقبات التجارة الدولية و هذا بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية و التجارة المعروفة GATT [2].

الفرع الأول: تعريف الحمائية التجارية

اتبعت الدول النامية والسائرة في طريق النمو الحمائية التجارية حين أدت سياساتها في للتجارة الدولية القائمة على تخصصها في إنتاج المواد الأولية بأسعار رخيصة و اعتمادها على الدول المتقدمة في تلبية حاجتها من المنتجات المصنعة إلى زيادة مديونيتها بالتوازي مع زيادة عجز موازينها ، وبالتالي تبنت سياسة مغايرة تمثلت في التصحيح الهيكلي وتطوير مختلف الصناعات سواءا الصغيرة أوالمتوسطة ما أدى بها إلى انتهاجها لسياسة حمائية قصد حماية القطاعات الوليدة من المنافسة الخارجية.

[1] عبد العزيز عبدوس ، مرجع سابق ، ص242.

[2] سلطاني سلمى ،**دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية** ، رسالة الماجيستر ، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الجزائر ،2003 ،ص30.

التعريف الأول: تعرف الحمائية (LE PROTECTIONNISME) بحسب قاموس أكسفورد (OXFORD)على أنها ممارسات تقيد التجارة الدولية لصالح المنتجين المحليين باستخدام التعريفات الجمركية والحصص[1] ،

التعريف الثاني: كما تعرف أيضا أنها الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطاتها العامة للتأثير بطريقة او بأخرى على اتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطرق التي تسوى بها المبادلات أو تأثيرها على هذه العناصر مجتمعة[2].

التعريف الثالث: وتعرف أيضا بسياسة تقييد التجارة الدولية و التي تجلت من خلال أفكار المدرسة التجارية حيث كانت ترى أن مصلحة الدولة هو التعظيم في الثروة عن طريق المراكمة للمعدن النفيس أي الذهب والفضة من خلال التدخل في مجال التجارة الدولية وهذا عبر زيادة الصادرات وتشجيعها و وكذلك تقليص الواردات[3].

الفرع الثاني: مبررات الحماية التجارية

توجد مجموعة من المبررات المختلفة من ناحية طبيعتها تقف وراء هذا المبدأ ، والتي تتمثل في المبررات الاقتصادية و غير الاقتصادية و التي سنشرحها بالتفصيل فيما يلي :

أولا: المبررات الاقتصادية

حيث تتمثل المبررات الاقتصادية لمبدأ الحمائية في التالي :

1 – حماية الصناعات الناشئة :

تعتبر حماية الدولة لصناعاتها الناشئة من أقدم تبريرات تقرير الحمائية و تقييدها للتجارة الدولية والأساس أن نفقات إنتاج الصناعات الناشئة للسلع تكون مرتفعة نسبيا حين دخولها السوق في بادئ الأمر، هذا ما يشكل عائقا إن حاولت منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بأسعار أقل بسبب كونها متغلغلة

[1] حسينة محزم ، **تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطة** ، مجلة الباحث ، جامعة قسنطينة ، العدد 15 ،سنة 2015 ، ص294 .

[2] زينب عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ،سنة2000 ،ص292.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** ، سلسلة 2 لدراسات الاقتصادية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص131.

في السوق من فترة ولذلك على الدولة أن تزيد من قدرتها على المنافسة محليا عن طريقة حمايتها جمركيا لحين بلوغها مرحلة النضج .

وقد طبقت السياسة الحمائية أول الأمر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1870 حيث كان هدفها المعلن عنه هو تطوير مختلف المصانع والورشات في البلاد ثم أعادF . LIST اقتراح هذه الفكرة بعد عودته لألمانيا من أمريكا وصار من اكبر مؤيدي تطبيقها عن طريق فرض عديد الرسوم الجمركية[1]، وقد وضع F . LIST شروط عديدة لتطبيق الحماية أبرزها:[2]

- اقتصار الحماية على الصناعة فحسب وعدم تطبيقها على الزراعة حيث أن الزراعة تمثل تخصصا طبيعيا وبالتالي فالدول المهيأة طبيعيا للتخصص الزراعي لا تحتاج تطبيقها كما أن حماية الزراعة يؤدي لزيادة أسعار المواد الغذائية ما يؤدي بدوره إلى الرفع من الأجور وهذا ما سينعكس سلبا على جل الصناعات الناشئة.
- اقتصار الحماية على الصناعات التي يمكنها ان تتطور بتوفر المزايا الحمائية و اكتسابها القدرة على المنافسة مستقبلا عكس الصناعات الأخرى التي لا تمتلك مقومات التطور التي تترك لقوى السوق حتى تقرر مصيرها .
- السياسة الحمائية مؤقتة فحسب و هي مرتبطة بظروف محددة كفترة النمو الأولى و بعدها يجب أن تترك الدولة المجال للمنافسة و التجارة الحرة .

2- تحسين التبادل وتوازن ميزان المدفوعات:

يمكن ان تستفيد الدولة من الحماية التجارية قصد تحقيق توازن في ميزانها التجاري أي موازنتها لميزان مدفوعاتها و تحسين معدلها للتبادل الدولي و ذلك من خلال أسلوبين :[3]

[1] فيروز سلطاني ، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية و الاقليمية و الدولية** ، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة بسكرة ، 2013 ، ص ص 56،57.

[2] المرجع السابق، ص57.

[3] مجدي محمود شهاب ، **الاقتصادي الدولي المعاصر** ، الدار الجامعية الجديدة ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2006 ، ص ص 119 ،120.

✓ **عن طريق القيود القيمية :**

حيث يؤدي فرض الدولة لرسوم و ضرائب مختلفة على الواردات إلى ارتفاع في أسعار السلع المستوردة ما يؤدي لتراجع الطلب الداخلي عليها بالأخص عندما تتمتع بمرونة الطلب سعريه مرتفعة هذا ما يدفع المنتج الأجنبي إلى التخفيض في أسعاره و بالتالي يستفيد المستهلك من الفروق المتمثلة في الرفاهية الاقتصادية لصالحه أما إذا قام المنتج الأجنبي بتحميل الأتعاب التي تتمثل في الرسوم الجمركية وتضمينها في ثمن السلع فسيرتفع سعرها حتما لصالح السلع المحلية المنافسة له مايؤدي لاستفادة الاقتصاد المحلي من طاقته الشرائية المتزايدة و بالتالي يتحسن معدل التبادل الدولي لهذا الاقتصاد .

✓ **عن طريق القيود الكمية :**

إن التقييد الكمي عبر نظام الحصص يؤدي لخفض حجم الواردات و تقليصه للعجز في الميزان التجاري مع تنظيم احتياجات السوق من السلع التي تستورد حسب الحاجة الحقيقية للاقتصاد .

3 – الرفع من موارد الخزينة العامة:

يمكن لمختلف الحواجز الجبائية المفروضة على التجارة الدولية أن تمول الجزء الكبير من أنشطة الدولة ما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي المفروض داخليا، فالرفع من حجم الرسوم الجمركية يؤدي إلى الزيادة في موارد الدولة و التي تغطي به إنفاقها العام و بالتالي فالتجارة الدولية تشارك في تمويل نفقات الدولة و تمويلها للتنمية خصوصا إذا استخدمت تلك الموارد في التشجيع ودعم الصناعات المحلية المماثلة مايعاب على هذه الحجة أن المتحمل لتلك الزيادة في الضرائب الجمركية هو المستهلك ما يؤدي حتما إلى انخفاض رفاهيته الاقتصادية وبالتالي زيادة التهرب الضريبي[1].

4 – إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية :

إن الحمائية تهدف أيضا إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق الاستقرار في البلد قصد استثمارها المباشر تجنبا لأعباء الرسوم الجمركية التي تفرض على الواردات، و هكذا فإن إجراء الحماية يستخدم قصد تشجيع الصناعات المحلية بال'تماد على رأس المال الأجنبي في إنتاجها ما يؤدي إلى الرفع من الدخل القومي ،حيث يرتفع الإنفاق الكلي يرتفع معه التشغيل، كما تساعد رؤوس المال الأجنبية على

[1] فيروز سلطاني ، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية** ، مرجع سابق، ص58.

التطوير من فنون الإنتاج المحلية و الرفع من كفاءته، من جانب آخر فإن جزء هاما من الفائض الاقتصادي الذي ينتج عن تلك الاستثمارات سيجد طريقه للخارج بشكل فوائد قروض أو جزء من الأرباح ، وبالتالي ففعالية السياسة الحمائية التجارية من اجل استقطاب رؤوس الأموال تقف على ضبط تلك السياسة مع توجيهها من جانب الدول التي تتلقى رأس المال الأجنبي و كيفية تأدية هذا التوجيهه و تحديد مساره قصد تحقيق تنمية اقتصادية محليا[1].

5- حماية الاقتصاد المحلي وتجنب خطر الإغراق:

إن الإغراق (DUMPING) هو بيع السلع الأجنبية في الأسواق المحلية بسعر يقل عن تكاليف إنتاجها أو طرحها في البلد الأجنبي و الغرض من ذلك هو كسب اسواق خارجية على حساب مختلف المنافسين سواء كانوا منافسين محليين أو أجانب داخل السوق الجديد، فلما تشعر الدولة بمحاولة الإغراق فإنها تسارع باتخاذها للإجراءات التي تكفل حماية اقتصادها المحلي إما بفرضها لرسوم جمركية مرتفعة او منع استيرادها لسلعة معينة نهائيا [2].

ثانيا: المبررات الغير إقتصادية

هي مجموعة من التبريرات يصعب قياسها تطرحها الدولة لتبرير تدخلها في التجارة الدولية و التي تلخص في الآتي:[3]

1- دعم الدولة للأمن القومي :

توجد منتجات معينة ذات الأهمية الإستراتيجية لدعم الأمن والقوة العسكرية للبلد بحيث من الخطرعدم توفير دعم لمنتجيها، أي انه من الضروري وضع حماية لهذه السلع التي قد لا تتميز بالكفاءة باستخدام المعايير الاقتصادية ، يخشى أنصار السياسة الحمائية أن يؤدي اعتماد الدولة على السوق الخارجي لتوفير بعض السلع الإستراتيجية كوسائل الدفاع أو حتى الغذاء لتهديد استقلالها خاصة عند نشوب حروب قد تؤدي لقطع طرق التوصيل، فعلى الدولة تحقيق اكتفائها الذاتي من هذه السلع عن طريق حماية إنتاجها المحلي منها.

[1] زينب عوض الله ، مرجع سابق ، ص295 .

[2] زينب عوض الله ، مرجع سابق ،ص295.

[3] جمال جويدان الحمل ، **التجارة الدولية** ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، 2006 ، ص ص ،141،140.

2- المحافظة على الشخصية القومية :

لا شك أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة المعاملات التجارية و توفر المواصلات ووسائل الاتصال ساعد على انتشار العادات و التقاليد المختلفة الثقافية منها والعقائدية الدخيلة على البلد ، وبالتالي تقضي مصلحة الدولة بتقييدها للتجارة مع العالم الخارجي بغرض حمايتها لشخصيتها القومية و عاداتها الموروثة من تسلل مختلف القيم و الأفكار الأجنبية.

الفرع الثالث: أبرز أدوات الحماية التقليدية والمعاصرة منها

أدوات الحماية التقليدية

- **تراخيص الاستيراد ونظام الحصص:**

المقصود منها فرض القيود على الاستيراد و أحيانا على التصدير خلال فترة محددة زمنيا ، حيث تحدد الدولة الكميات القصوى المسموح باستيرادها أو حتى تصديرها و قد تختلف هذه الحصص بين كمية و قيمية و لكل جانب منهما مزايا و عيوب ، و أول ما أستعمل هذا النظام كان عقب الحرب العالمية الأولى لما استخدمته فرنسا كقيد على وارداتها تلتها بعد ذلك عديد الدول و ساد العمل بهذا النظام بعد ازمة الكساد الكبير التي حدثت أوائل ثلاثينات القرن الماضي .

ويتسبب توزيع الحصص بعدة مشاكل أبرزها كيفية التوزيع لهذه الحصص بين مختلف الدول ثم كيفية التوزيع بين المستوردين الوطنيين ، وما يعاب على الأخير ما يتضمنه من التدخلات الإدارية الكمية في التعاملات الاقتصادية و ما ينجر عنه من أضرار الجمود و ظهور احتكارات للسوق ، لذلك اتجهت التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية للتقليل من اعتمادها على هذا النظام[1].

- **تخفيض أسعار الصرف والرقابة عليه :**

تدخل الرقابة على أسعار الصرف ضمن أدوات الرقابة المباشرة على التجارة الدولية و لكن دون فرض قيود كمية في هذه الحالة على حجم الواردات بحد ذاتها بل تكون القيود على حجم العملات الأجنبية التي يسمح باستخدامها للاستيراد ما يؤدي إلى تقييد كمياتها بطريقة غير مباشرة[2].

[1] زينب عوض الله ،مرجع سابق ،ص306.

[2] المرجع السابق ، ص307 .

- **الرسوم والحقوق الجمركية :**

إن الرسوم الجمركية هي مجموع الرسوم المفروضة على الواردات المختلفة من السلع أو الخدمات من بلاد ما، و تطبق في العادة من طرف مصالح الجمارك عند الحدود و نقاط الدخول للبلد ، و هي ضرائب غير مباشرة تمس البضائع و لا تمس مدا خيل الأشخاص و يمكن استرجاعها بعد تضمينها سعر بيع المنتج ، و دخول البضائع للحدود الإقليمية يعتبر بمثابة الحدث المؤسس للضرائب الجمركية ، كم أن الحقوق الجمركية تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في تطبيق السياسات التجارية فهي وسيلة سعريه تعتمد لتقليص هامش الإخلاف بين الأسعار المحلية والخارجية و بالتالي مساعدة المنتجين المحليين على مواجهة المنافسة الأجنبية التي تمثل تهديدا للإنتاج الوطني داخل السوق المحلية[1].

أدوات الحماية المعاصرة

يمكننا أن نختصرها في الأدوات التالية :

- **قيود التجارة التقنية :**

تعتمد الدولة على تنظيمات تحدد نوعية المنتجات و تبين مواصفاتها المقبولة لضمان صحة و سلامة المستهلكين أو البيئة على حد سواء و غالبا ما تكون هذه المواصفات المتنوعة حواجز تجارية مستقرة تضع قواعد تضمن عدم اشتراط معايير تقنية قد تشكل عراقيل في وجه التجارة الدولية من جانب و تشجيع انسجام المعايير الدولية بما لا يتنافى و رغبة الدول في تحسين مستويات المنتجات[2].

- **الإغراق و الإعانات :**

إن الإعانات من أدوات السياسة التجارية التي تستهدف التشجيع من الصادرات لجعلها أكثر منافسة في الأسواق الأجنبية حيث تقدم هذه المعونات خلال إنتاج السلع المصدرة أو أثناء مرحلة التصدير و يمكن أن تكون مباشرة كتقديم مختلف التسهيلات المصرفية و عديد الخدمات الأخرى، إذ تساعد هذه الإعانات للشركات المحلية على تصديرها للسلع بسعر منخفض مقارنة مع سعر البيع في الأسواق الأجنبية وتخلق

[1] مداني لخضر، **تطور سياسة التعريف الجمركية** ، رسالة ماجيستير ، علوم اقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2006، ص 20 .

[2] المرجع السابق، ص18.

هذه الإعانات اثارا مشابهة للتي يخلقها الإغراق الذي يعتبر من وسائل كسب الأسواق عن طريق التمييز السعري على حساب المصدرين الأجانب[1] .

- **القيود الاختيارية على الصادرات و الواردات :**

وتتم عن طريق اتفاق يجمع السلطات العمومية المسؤولة عن الصناعات في البلد المستورد مع سلطات مماثلة في البلد المصدر حول تحديد حجم صادراتها و تقييدها خلال فترة محددة عن طريق التسويق المبرمج لمنتج أو مجموعة من السلع عبر الفرض المباشر للحجم و تحديد السعر الأدنى لهذه المنتجات[2].

المبحث الثالث: جهود اندماج الجزائر في الفضاء التجاري العالمي الجديد

لقد أصبح انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على غرار بقية دول العالم ضرورة للاندماج في الاقتصاد العالمي و تفادي العزلة الدولية من اجل تحقيق جملة من الأهداف و الاستفادة من العديد من المزايا، و ذلك نظرا للدور الذي باتت تلعبه هذه المنظمة في توجيه الاقتصاد العالمي، كما أن الجزائر تسعى إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يتم الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض مع أعضائها لان كل حالة انضمام لها خصوصياتها، و غالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام ولكون المنظمة امتداد لاتفاقية الغات فان التعاقد في هذه الاتفاقيات هو بمثابة الانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى الوجود، و الأعضاء الأصليين في هذه المنظمة هم الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية و الجزائر كغيرها من الدول في طريق النمو غير متعاقدة في الاتفاقية، فإنها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة ،و سنعمل على تسليط الضوء على الوضعية التي كانت عليها الجزائر في عهد الغات و الدوافع التي كانت و راء طلبها للانضمام في هذه المنظمة و مسار انضمامها للمنظمة .

[1] المرجع السابق،ص19.

[2] المرجع السابق،ص19.

الفرع الأول: إطلالة على المنظمة العالمية للتجارة

رغم الدور الذي قامت به مؤسسات بريتونوودز (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) في توفير قدر من الاستقرار النسبي للنظامين النقدي و المالي على صعيد العالم فقد ظهرت الحاجة إلى نشأة المنظمة العالمية للتجارة لسد أوج النقص القائمة في النظام الاقتصادي العالمي[1].

أولا: من الغات إلى منظمة التجارة العالمية(OMC)

يعتبر مطلع سنة 1946 نقطة بداية لنشأة اتفاقية الجات ، حيث اصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرار بعقد مؤتمر دولي لبحث شكليات التجارة الدولية، و في عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في أكتوبر ،1946 أما الدورة الثانية في جنيف من افريل إلى أكتوبر 1947، و انتهت إلى إعداد مشروع ميثاق التجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة ،و لقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) والتي أبرمت في 1947 و بدأ العمل بها ابتداء من جانفي 1948 وكان عدد الدول التي وافقت عليها في البادية 23 دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا انجلترا هذه الاتفاقية حل محلها الآن المنظمة العالمية للتجارة[2] .

لقد نشأت المنظمة العالمية للتجارة كنتيجة للتطورات في النظام التجاري الدولي منذ توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة GATT عام 1947 ومجموعة من الجولات التفاوضية التي تلتها وصولا إلى إنشائها في 1 جانفي 1995 [3]، وقد جرت ضمن منظمة التجارة العالمية مجموعة من المؤتمرات الوزارية للتفاوض على بعض القضايا التجارية العالمية مثل تجارة الخدمات و الزراعة و الأدوية و حقوق الملكية و غيرها، إذ بدأت بالمؤتمر الأول في سنغافورة عام 1996 ثم جنيف 1998 ثم في سياتل عام 1999 ثم مؤتمر الدوحة عام 2001 ثم مؤتمر كانون في المكسيك عام 2003[4].

---

[1] عادل أحمد حشيش،مجدي محمود شهاب،**العلاقات الاقتصادية الدولية،مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه**،دار الجامعة الجديدة، مصر،2005 ،ص 375.

[2] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن،2008،ص، ص، 133-134.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** ، دار دجلة ، الأردن، 2008، ص 233.

[4] رعد سامي عبد الرزاق التميمي ، مرجع سابق ، ص 233.

ثانيا: وظائف المنظمة العالمية للتجارة

تتولى المنظمة العالمية للتجارة المهام التالية :

- الإشراف على تنفيذ مجموعة من الاتفاقات متعددة الأطراف المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن[1] .
- تعمل المنظمة العالمية للتجارة على إقامة علاقات متعددة و بناء التعاون الدولي بينها و بين المنظمات الدولية الأخرى التي تهتم بهذه النواحي الدولية الاقتصادية و تحرير التجارة الدولية، بدءا من إقامة التعاون بينها و بين المنظمات الدولية الأخرى التي تهتم بهذه النواحي، و هذا التعاون لا يقف عند مجرد إقامة العلاقات مع المنظمات الدولية الحكومية و إنما يتعدى للتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية و هذا يتبلور من خلال نص الاتفاقية على قيام المنظمة بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و ذلك من خلال المجلس العام التابع لها[2] .
- تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية بواسطة أجهزتها التي يقررها المؤتمر الوزاري.
- إدارة و مراقبة السياسات التجارية اعتمادا على القواعد التي تمت الموافقة عليها في مدينة مراكش 1994
- التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير و الوكالات التابعة لهما لتحقيق قد أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية[3] .

الفرع الثاني: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الناحية التاريخية بلد ملاحظ لدى منظمة الغات المنشاة بموجب الاتفاقية المؤرخة في 30 جانفي 1947 والهادفة إلى التخفيض الكمي و التدريجي للتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، حيث تنص المادة الأولى منها على أنه كل فائدة أو حضور أو حصانة أو امتياز يمنحه أحد الأطراف المتعاقدة

[1] عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص،ص،376-377.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،**تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الغات في مجال الخدمات** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية (مصر) ، 2008 ، ص، ص،64-66.

[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مرجع سابق، ص، ص، 56-57.

لبضاعة ما يجب أن يمنحها في الحال و بدون قيد أو شرط للبضاعة المماثلة الآتية لها من أحد الأطراف المتعاقدة أو المتجهة لها، رغم أن الجزائر لم تكن لها العضوية الكاملة في منظمة الغات نتيجة احتكارها التجارة الخارجية إلى أنها تأثرت إلى حد كبير بمبادئها خاصة في ظل أسلوب الاستقلالية المتجه نحو تبني اقتصاد السوق [1].

أولا: الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للتحضير لعملية الانضمام

قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات لتسهيل و تسريع عملية الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و أهمها:

1- تقديم طلب الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

قررت الأطراف المتعاقدة في جولة الأرغواي في سنة 1986 أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ أن تشارك في مجريات الأرغواي مع شرط أن تبلغ بنية التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أفريل1987 و هذا عكس الجولات السابقة التي شاركت فيها بعض الدول منها الجزائر كعضو ملاحظ دون أي شرط، و بالفعل قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى سكرتارية الغات في 30 أفريل 1987، و في جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية و بالتالي شاركت الجزائر في جولة الارغواي كعضو ملاحظ، و عند ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 1 جانفي 1995 تم الإنفاق بين الجزائر و الأطراف المتعاقدة في الغات التي أصبحت تمثل الأعضاء الأصليين في المنظمة، اتفقت على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف طلب التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة و قدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الانضمام تشرح فيها سياستها الخارجية بتاريخ 5 جوان 1996 وتناولت المذكرة النقاط التالية [2]:

- ✓ شرح الخطوط العريضة للنظام الإقتصلدي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.
- ✓ تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها.
- ✓ شرح توضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات في المجال الصناعي .

[1] الجيلاني عجة ، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ، دار الخلدونية ، الجزائر، ص280.

[2] جميلة الجوزي، **ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث ، العدد11 ،2012 ، جامعة ورقلة – الجزائر، ص، ص، 227-228.

- ✓ تقديم عرض عن تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية .

2- مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام و التي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني و السياسية التجارية للدولة جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمي للتجارة و التي سوف نتطرق لها في ما يلي:

أ- المرحلة الأولى: 1996-1998.

انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر و أعضاء المنضمة العالمية للتجارة سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية ، و أثناء المفاوضات تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول المتمثلة في الولايات الأمريكية التي طرحت 170 سؤال و دول الاتحاد الأوروبي 124 سؤال تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والتجاري وحماية الملكية الفكرية و تأسيس الشركات و النظام الجمركي والجبائي والمصرفي، أما سويسرا طرحت 33 سؤال حول الأنظمة الضريبية الجزائرية و نشاطات البنوك و التأمينات و تنقل رؤوس الأموال و شروط تأسيس الشركات و فروع البنوك الأجنبية ، كما طرحت اليابان 9 أسئلة بينما استراليا 8 أسئلة و كان أول لقاء بين الوفد الجزائري و أعضاء المنضمة يومي 16 و 17 فيفري من سنة 1997، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر و الإجابة عن الأسئلة كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة بلغ مجموعها أكثر من 500 سؤال[1].

وفي 22 حتى 24 افريل 1998 تم عقد أول اجتماع لفريق العمل المكلف بمتابعة ملف انضمام الجزائر على مستوى المنضمة العالمية للتجارة خلال الجمعية العامة للمنضمة العالمية للتجارة المنعقد في سياتل وما بين 30 نوفمبر و 3 ديسمبر 2000 حظي الملف الجزائري بالدراسة[2].

ب – المرحلة الثانية: 2000-2002.

تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات سنة 2000 فمن خلال الملاحظات التي قدمت لها عملت الجزائر على تعديل سياساتها وفق للسياسات المعمول بها على مستوى المنضمة ، من ثم قدمت الجزائر

[1] ناصر دادي عدون ، محمد متتاوي، **الجزائر والمنضمة العالمية للتجارة** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 2003، ص145.

[2] لخضر مداني ، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية العالمية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر، 2006/2005 ، ص145.

مذكرة جديدة معدلة في جوان 2001 تضمنت الإصلاحات التي قامت بها ثم في جانفي 2002 تلقت مجموعة من الأسئلة حول المنظومة التعريفية و قامت الجزائر بالرد و تقديم عن التعريفة الجمركية التي تنوي الجزائر الدخول بها إلى هذه المنضمة ، في 7 فيفري 2002 إستأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير يترأسهم وزير التجارة حيث وجهت عديد الانتقادات للجزائر لعدم ضبط المعطيات وعدم مطابقتها لقوانين المنضمة العالمية للتجارة ومنه قامت الجزائر بتعديل الملفات المعنية و في 29 افريل 2002 بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف و دامت لغاية 7 ماي من نفس السنة .

من خلال هذه اللقاءات و صفت المقترحات الجزائرية من طرف الأطراف المتفاوضة بأنها ذات مصداقية وتستحق التفاوض بشأنها [1].

ت – المرحلة الثالثة 2002 –2015:

تميزت هذه المرحلة بما يلي :

- في نوفمبر 2003 تمثلت في الجولة السادسة من المفاوضات بجنيف بوفد جزائري مكون من 28 عضو يمثلون الإدارة والقطاعات الاقتصادية ذات الأهمية إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برآسة وزير التجارة آنذاك ، وقد تضمن جدول الأعمال وقتها تأهيل الإطار التشريعي المنضم للتجارة الخارجية ، محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة والتطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري .
- في 25 جوان 2004 ، تمثلت في الجولة السابعة من المفاوضات تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية و دراسة مدى التقدم في تحولات المنظومة التشريعية الجزائرية .
- في 21 أكتوبر 2005 إلى غاية مطلع 2006 دارت المناقشات حول المقترحات الجزائرية في ما يخص مسألة الحصص و التعريفات الجمركية ، حيث قامت الجزائر بتقديم عروض تعريفية مقترحة للمنتجات الفلاحية وللخدمات تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنضمة العالمية للتجارة من 0 إلى 20 % للقطاع الصناعي و من 0 الى 25 % للقطاع الفلاحي .

[1] لخضر مداني ، مرجع سابق ، ص 138.

- في 17 جانفي 2008 قام الأعضاء بفحص مشروع التقرير الجزائري حيث يصف هاذ التقرير نضام التجارة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى التعديلات التي شملته كذلك ما تم تعديله في المؤسسات ذات الطابع القانوني و تكييفها بما يتلاءم و قواعد المنضمة العالمية للتجارة .
- خلال سنة 2009 تم إتمام الجولة العاشرة من المفاوضات حيث تمحورت أسئلة المفاوضات حول سياسة الأسعار خصوصا السعر المزدوج للغاز الطبيعي وحق الاستيراد للأشخاص غير المقيمين ونضام تطبيق الضرائب الداخلية كما شملت الأسئلة قرار المالية التكميلي لسنة 2006 الذي قرر بحضر استيراد السيارات المستعملة و المسائل المتعلقة بدعم الصادرات و نضام رخص الاستيراد و تدعيم الصناعة و حرية العبور و الصفقات العمومية .
- خلال سنة 2010 أشار وزير التجارة حينها السيد مصطفى بن بادة أن الجزائر قد خطت خطوات إيجابية في مسار المفاوضات خاصة بعد انخفاض عدد الأسئلة المطروحة إلى 96 مقابل 200 سؤال سابقا .
- في 5 أفريل 2013 انعقدت الجولة 11 من المفاوضات حيث قدم الوفد الجزائري المفاوض أجوبة تخص ملف الغاز في القطاع الصناعي و بالتالي حملت الوثيقة التزام الحكومة بتطبيق أسعار حرة على الغاز، كما حمل الوفد أجوبة عن دور الدولة في الاقتصاد و التزامها بتوفير نفس المعاملة للقطاعيين العام و الخاص و الكف عن ممارسة القيود الغير معلنة على القطاع الخاص المحلي و الأجنبي [1].
- في 31 مارس 2014 جرت الجولة الثانية عشر من المفاوضات متعددة الأطراف بجنيف حيث كرست إلى عرض الإصلاحات التشريعية و التنظيمية التي تم القيام بها في الجزائر و البحث عن أجوبة على أسئلة الدول الأعضاء للمنضمة و منذ انعقاد الجولة 11 تلقت الجزائر 170 سؤال جديد أو طلبات توضيح من طرف الدول الأعضاء و سمحت الجولة 12 بالبحث بالتوازي مع أجوبة الجزائر على الأسئلة الإضافية للدول الأعضاء و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر أجابت إلى غاية نهاية 2013 على 1933 سؤال تتعلق أغلبيتها بمعلومات مرتبطة بالقوانين والتنظيمات المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية.

[1] عتيقة وصاف ، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة –الجزائر، 2014/2013، ص، ص،257–260.

- اعتبر المكلف بتسيير ملف انضمام الجزائر إلى منضمة التجارة العالمية البرتو دالتو أن المناخ الاقتصادي الجزائري يشجع لانضمام الجزائر إلى OMC يشير إلى أن الجزائر ستنال خاصية الانضمام رسميا نهاية سنة 2015 إن واصلت على ذات الوتيرة و استوفت كامل شروط الانضمام على غرار الإجابة على كل التساؤلات التي طرحتها الدول الأعضاء[1] .

ثانيا : أهداف الجزائر من الانضمام للمنضمة العالمية للتجارة

تسعى الجزائر لتحقيق جمل من الأهداف من سعيها للانضمام للمنضمة العالمية للتجارة في المقابل تواجهها عوائق و صعوبات للانضمام لهذه الأخير نعرضها في الآتي :

1- الأهداف التي تسعى إليها الجزائر للانضمام للمنضمة العالمية للتجارة :

تسعى الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء الإنضمام للمنضمة العالمية للتجارة :

- **إنعاش الاقتصادي الوطني** : مع إنظمام الجزائر إلى المنظمة سيرتفع حجم و قيمة المبادلات التجارية خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى و حد أدنى و الامتناع عن استعمال القيود الكمية ، مما ينتج زيادة للواردات من الدول الأعضاء ، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرون على تحسين منتجاتهم من جهة ، ومن جهة أخرى زيادة المبادلات التجارية قد تسمح بالاستفادة من التكنولوجية الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج وهو ما يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني .
- **تحفيز و تشجيع الاستثمارات:** انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال و يمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة بهدف استغلال التكنولوجية و الهوامش المتوفرة في الربحية و مردودية عوامل الإنتاج بين الدول و التكتلات .
- **مسايرة التجارة الدولية:** يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج بسبب اعتماده على قطاع المحروقات و ضعف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر للأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالفرص التي تقدمها هذه الأخيرة ، وبالتالي فإن التجارة الخارجية

[1] الموقع الإلكتروني www.al-fadjr.com.288290 ،تاريخ الإطلاع 1-04-2018، ساعة الاطلاع 19:40.

تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني ومنه فإن الجزائر لا يمكن أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية .

- **الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة** : إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء به تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للانضمام إليها و الجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة و من جهة أخرى بصفتها كدولة نامية .
- **البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة** : إن أثار النظام الجديد للتجارة العالمية ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط بل ستشمل جميع دول العالم إيجابا و سلبا و بدرجات مختلفة و بما أن الدول الغير الأعضاء بالمنظمة لا تستفيد بالمزايا الخاصة بالدول الأعضاء فإن العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام لهذه المنضمة ما دامت الآثار السلبية موجودة فعلا فمثلا الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية قد يؤثر على موازين مدفوعات جميع الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير ومنها الجزائر بغض النظر عن عضويتها بالمنظمة أم لا[1] .

2- عوائق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة :

رغم سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مبكرا أي منذ 1996 إلى أنها فشلت في تحقيق ذلك نتيجة لمجموعة من العوائق يمكن إجمالها في مايلي :

- **الخصائص الاقتصادية للجزائر** : إن الخصائص الاقتصادية للجزائر تعتبر من أهم عوائق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يظهر هذا في طول فترة الاقتصاد المخطط والاعتماد على المحروقات الذي نتج عنه السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ، غياب ثقافة المنافسة و إعطاء مكانة أصغر نسبيا للخدمات التجارية إضافة إلى ذلك وجود قطاع اقتصادي مهيمن و هو قطاع المحروقات ومن هنا يظهر انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يعني إدخال المنافسة الأجنبية لمجالات لم تكن موجودة فيها من قبل .
- **اهتمام الجزائر بالقطاع العمومي:** حيث يحتل جزءا هاما في الاقتصاد رغم وجود قانون الخوصصة.
- **انتشار الاقتصاد الموازي** : إن وجود الاقتصاد الموازي يعرقل الغاية من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة هو اقتصاد لا يخضع لإجراءات التنظيم الرسمي شديد المرونة تحدد أجور العمال فيه انطلاقا من إنتاجيتهم.

[1] ناصر دادي عدون ، محمد متناوي ، مرجع سابق ، ص، ص ، 70-72.

- **صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية** : نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية و الأقل نموا وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية ، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا تتلقى صعوبات للحصول على صفة الدولة النامية .
- **العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات بالدول النامية :** لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية مرونة خاصة بحيث تستفيد من عدة استثناءات من القواعد مثلا استخدامها قيود كمية أو جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي ، لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدول النامية كتقديم تنازلات إضافية لدخول السلع و الخدمات لأسواقها دون حماية بعض القطاعات الناشئة[1].

المطلب الثاني : انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الكبرى

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي وتحرير للتجارة الدولية و ذلك بانضمامها غلى منطقة التجارة الحرة الكبرى و بالتالي سوف نتطرق لهذه الاتفاقية.

الفرع الأول: نضرة عامة عن منطقة التجارة الحرة العربية

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي ضرورة لبقاء هذه الدول على الساحة الدولية لما يجري فيها من أحداث و تطورات و قد بدأت محاولات و جهود التكامل الاقتصادي العربي و انتهت بتجسيد بما يعرف بمنطقة التجارة العربية الحرة.

أولا : نشأة و أسس قيام منطقة التجارة الحرة العربية

نتيجة لتوقف مسيرة السوق العربية المشتركة عام 1980 في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية و إحجام بعض الدول العربي عن الانضمام إلى اتفاقية السوق و امتناع البعض الموقع عن تنفيذ التزاماته اتجاهها أو الانسحاب منها، تم توقيع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981 (17دولة) ولكن بالرغم من كافة الجهود تعثر تنفيذها و ظل أداؤها متواضعا للغاية بسبب ضعف آليات التنفيذ وانعدام روح الالتزام في تطبيقها مما جعل تأثيرها على التجارة العربية البينية ضعيفا،و نتيجة لما سبق توجه كل من

[1] ناصر دادي عدون ، محمد متتاوي ، مرجع سابق ، ص75.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية تضم كافة الدول العربية [1].

1- نشأة منطقة التجارة الحرة العربية

لقد تم اتخاذ القرار بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية في أوت 1996 من خلال القمة الاقتصادية التي عقدت بالقاهرة حيث تضم كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية و منه يتم إزالة القيود بنسبة 10% تماشيا مع التطبيق الكامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية [2]، لكن في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربي في دورته لشهر سبتمبر 2001 أقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في 1 جانفي 2005 وكان مقررا لها لتنتهي في ديسمبر 2007. وتأتي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة هامة وحديثة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وقد كانت محاولات التكامل الاقتصادي العربي وفق مدخل تحرير التجارة قد بدأت منذ الخمسينات من القرن الماضي.

2- أسس قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

وتقوم منطقة التجارة الحرة على الأسس التالية :

- المصادقة على اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .
- الموافقة على البرنامج التنفيذي و هذا من خلال إيداع الدولة المعنية للتوجيهات الكتابية الصادرة من السلطة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي [3] .
- الأخذ بمبدأ التحري التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف و الذي يطبق بدأ من أول جانفي 1997 وذلك لتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بنسب مئوية متساوية على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية بنهاية عام 2007.

---

[1] وردة خزندار، **تأثير إنضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة على المنضومة المصرفية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإقتصادية ، تخصص التحليل والإستشراف الإقتصادي ، مدرسة دكتوراه اقتصاد ومناجمنت ، جامعة منتوري ، قسنطينة-الجزائر، 2012/2011 ، ص ، ص ،43-44.

[2] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 75.

[3] محمد الأمين كماسي ، محمد فوزي شعوبي ، **المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع و طموح المستقبل** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف-الجزائر ، يومي 14/13نوفمبر2006، ص 433.

- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفق لهاذ البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف في ما يتعلق بقواعد المنشأ و المواصفات و المقاييس و اشتراطات الوقاية الصحية و الأمنية و الرسوم و الضرائب المحلية.
- لايجوز إصدار أي تشريع أو وضع أي قاعدة من قبل أي دولة عضو من شانه أن يعرقل هاذ البرنامج.
- ضرورة مراعاة أحكام و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية لمواجهة حالات الدعم و إجراءات ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج .
- يمكن لأي دولتين الاتفاق على التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في شكل منطقة حرة ثنائية[1].
- لا تخضع السلعة إلى أية قيود جمركية مع حساب التخفيضات الجمركية على أساس سنة 1998.
- المراجعة نصف السنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج لاتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أي عقبات تعترض التطبيق مع تشكيل لجنة للنضر في المنازعات.

ثانيا : أهداف منطقة التجارة الحرة العربية

إن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدة أهداف تنحصر في :

- تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية ما بين الدول العربية و تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية و الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية .
- الاستفادة من المتغيرات في نضام التجارة العربية ووضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية [2].
- التوسع في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري و الربط بين تلك الاتفاقية و بين السوق العربية المشتركة
- التحرير التدريجي للتجارة البينية العربية عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية بنسبة 10% سنويا بدأ من 1 جانفي 1991 و إلغاء القيود الاستيرادية غير التعريفية .
- تبادل المعلومات و البيانات عن التجارة العربية .
- وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء .
- منح الدول الأقل نموا معاملة تفضيلية .

[1] الطيب داودي ، مرجع سابق ، ص 194.

[2] كمال رزيق ، عبد الحليم فضيلي ، **منطقة التجارة العربية الكبرى حلم أم واقع** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، مرجع سابق ، ص365.

- التشاور حول الأنشطة المرتبطة بالبحث العلمي و التشريعات و حماية الملكية الفكرية[1] .

ثالثا: مضمون البرنامج التنفيذي لمنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى

طبقا لأحكام البرنامج التنفيذي و جدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية فقد تقرر الآتي :

- إلغاء كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على كافة السلع ذات المنشأ العربي عند انتقالها من دولة عربية لدولة عربية أخرى .
- يجب أن تتوفر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية و لكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب ان لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40 % من قيمتها النهائية [2].
- يتم تحرير كافة السلع العربية الزراعية و الحيوانية و المنجمية و فق لأسلوب التحرير المتدرج بنسبة سنوية متساوية (10 %) للرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأطر المماثل بداية من 1جانفي 1998 ولمدة عشر سنوات تنتهي في 31ديسمبر 2007 .
- تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع في هذه السلع بالتخفيض المتدرج على أن ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الإنهاء من البرنامج و أن يتم إدراج هذه السلع في جدول زمني زراعي عربي مشترك .
- لا تسري أحكام هاذ البرنامج على المنتجات و المواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامه لأسباب دينية و أمنية أو بيئية أو صحية أو لقواعد الحجز الزراعي البيطري.
- يشترط لكي تكون السلعة عربية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي والاجتماعي و ذلك لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية[3] .

الفرع الثاني : الجزائر و منطقة التبادل الحر العربية الكبرى

انضمت الجزائر إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد أن اتخذت الخطوات التنفيذية من خلال إبلاغ المنافذ الجمركية و تطبيق الإعفاء الكلي على السلع عربية المنشأ و كانت الجزائر قد صادقت على

[1] موسى رحماني ، **التكامل العربي بين خيار التخصص والاندماج** ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف- الجزائر ، يومي 9/8 ماي 2004، ص13.

[2] عادل عبد العزيز السن ، **نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية الكبرى** ، ورقة عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار والتجارة في المناطق الحرة والاستثمارية والاقتصادية العربية ، شرم الشيخ (مصر) ، ديسمبر 2010 ص 36.

[3] كمال رزيق ، عبد الحليم فضيلي ، مرجع سابق ، ص366.

اتفاقية تنمية و تيسير التبادل التجاري بين البلدان العربية بتاريخ 3 أوت 2004 و أعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات إلحاقها بمنطقة التجارة الحرة العربية منذ سنة 2005 بمناسبة انعقاد القمة العربية في الجزائر، و لقد كان سبب تأخرها عن الانضمام للمنطقة كون الموضوع كان لا يزال قيد الدراسة لدى السلطات العليا، بالمقابل شرعت البلدان العربية الأخرى في المنطقة في منح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من الفاتح مارس2009 حسب ماتم الإتفاق عليه للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي المنعقد في فيفري 2009 [1].

أولا : مزايا انضمام الجزائر للمنطقة

في حوار لوزير التجارة السابق مع جريدة المساء بتاريخ 7 فيفري 2009 بين أن مزايا انضمام الجزائر لمنطقة التجارة العربية الكبرى :

- ✓ تنويع ممولي الجزائر من السلع .
- ✓ فتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري و توجيهه للسوق العربية .
- ✓ زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات .
- ✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة .
- ✓ تدعيم التنفسية بين المؤسسات الجزائرية .
- ✓ ضمان استقرار الأسعار ووفرة المنتجات .

ثانيا: سلبيات انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد تجلت مخاوف لانضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحر حيث أقر وزير التجارة سابقا سنة 2009 في حوار مع جريدة الخبر أن انضمام الجزائر إلى مختلف مناطق التبادل الحر لا يزال في منطقة بدائية مقارنة مع بلدان أخرى و أشار الوزير إلى أن المنطقة العربية للتبادل الحر ستلحق على الجزائر خسائر جبائية على المدى القصير و سيضع المؤسسات الجزائرية في ظروف صعبة ، فرئيس منتدى رؤساء المؤسسات رضا حمياني آنذاك اعتبر أن الجزائر ليست مهيأة بالقدر الكافي للدخول لهذه المنطقة مشيرا إلى نقص في المعلومات حول اتفاق المنطقة لدى المتعاملين كما تأسف لعدم القيام مسبقا بدراسة تبين انعكاسات هذا الاتفاق و تنسيق السياسات الجبائية وسياسات التشغيل بالمنطقة و في هذا السياق تطرق عدد من المتعاملين

[1] عتيقة وصاف ، مرجع سابق ، ص 247.

خلال هذا اللقاء إلى مشكل دخول المنتجات الجزائرية إلى أسواق بعض الدول العربية و عدم الوضوح بالقواعد الخاصة في أصل المنتجات علاوة على ذلك أن بعض المنتجات العربية تعفى من كل الرسوم هذا مما يضعف من القدرات التنافسية للمنتجات الجزائرية.

ثالثا: مضمون اتفاقيات الجزائر للدخول في منطقة التبادل الحر العربية

تضمن اتفاق دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما يلي[1] :

1- **مجال التطبيق:** طبقا لمجال الاتفاقية و برنامجها التنفيذي كل المنتجات التي لها صفة المنشأ يمكن تبادله بين الجزائر و الدول العربية في إطار نضام تعريفي تفضيلي باستثناء المنتجات المتفق عليها .

2- **النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات المنشأ العربي المستوردة في الجزائر :** تستفيد كل المنتجات غير المستثنات من المنطقة العربية للتبادل الحر والتي منشأها إحدى الدول العربية عند استيرادها للجزائر من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل. [2]

3- **النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات المنشأ الجزائري المصدر نحو الدول العربية :** تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثنات من المنطقة العربية للتبادل الحر من نفس النظام التفضيلي عند استيرادها من طرف دولة عربية في ما يتعلق بالإعفاء الكلي للرسوم الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل .

4- **تعريف قواعد المنشأ و طرق التعامل الإداري المطبقة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر :** إن التفضيل التعريفي و التجاري الممنوح بين الجزائر و الدول العربية في إطار منطقة التبادل الحر تنحصر فقط في البضائع التي يكون منشأها الجزائر أو هذه الدول العربية و يشترك في السلع محل التبادل أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي و أن لا تقل نسبة القيمة المضافة عن 40 % من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع .

5- **منع رد الحقوق الجمركية أو الإعفاء منها :** أن المنتجات التي ليست لها صفت المنشأ المستعملة في تصنيع منتجات منشأها الجزائر أو إحدى الدول العربية لا تستفيد لا في الجزائر و لا في دولة أخرى من دول المنطقة من رد الحقوق الجمركية .

[1] عتيقة وصاف ، ص ،248-251.

خلاصة الفصل:

بناء على ماتم التطرق اليه في هذا الفصل أستخلصنا مايلي :

قمنا بدراسة مفصلة عن ماهية الحمائية ويقصد بها تقييد التجارة الدولية للتأثير على المبادلات التجارية ، كما أن لديها مبررات اقتصادية و غير اقتصادية كل منهما يسعى لتحقيق أغراض مختلفة تتمثل أغلبها في: حماية الصناعات الناشئة ، تحسين ميزان المدفوعات واستقطاب الأموال هذا من جانب المبررات الإقتصادية أمّا من جانبها الغير اقتصادي فتتمثل في المحافظة على الشخصية القانونية ودعم الدولة . كما تطرقنا الى لانواعها فنجد منها المعاصرة و التقليدية ومختلف أدوات كل منها.

وكذا تطرقنا لمسطلح جديد والمتمثل في الإنفتاح الإقتصادي و الذي يقصد به حركة تحرير السوق المحلية من القواعد المقيدة ، كما يتمثل هدفه في تحقيق التنمية بمختلف أبعادها الإقتصادية والسياسية ، وتعرفنا على مختلف الأثار المترتبة عنه و المتمثلة في حجم السوق وتحسين التبادل التجاري

كما تطرقنا الى الإقليمية وماهيتها وماهي أبرز سماتها وفيما تمثلت أهم أهدافها، اد يقصد بها: تحقيق التعاون الاقتصادي من خلال الامتيازات التجارية التي يقدمها الإقليم عبر تكوين المنطقة للتجارة الحرة تتميز بالأفضلية الاشتراطية التي تطرح تمييزا تجاريا بقدر ما هو مغري بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بشروط تميزت بمختلف سمات أهمها : تنويع و توسيع التجارة و روابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسين في التكتل ، كما تعد منهج لوضع الإقليمية في نفس خط التعددية.
ومن أهم أهدافها : تحسين استخدام المواد و تخصيصها تخصيصا امثل، توزيع الدخل بين الأقاليم بأحسن صورة.

مقدمة الفصل:

إن إعلان برشلونة كما الشراكة ذاتها مشروع أوروبي فرضته الظروف العالمية , بعد نهاية الحرب الباردة وقيام عالم بقطب واحد مما يقلل من الدور الذي يمكن أن يلعبه الإتحاد الأوروبي في المجال السياسي والإقتصادي إضافة لإلى رغبته بتجاوز الأخطار التي تواجه أقطاره والمتمثلة في الهجرة الكثيفة وتلوث المتوسط , لهذا فإن الشراكة أداة ملائمة لمواجهة هذه الأخطار وإدماج دول جنوب وشرق المتوسط في الإقتصاد العالمي بمبادرة أوربية بما يضمن تحقيق تقدم في تنمية هذه البلدان وتضييق الهوة التي تفصل بينها وبين الإتحاد الأوروبي في مستويات النمو ومستوى معيشة . لذا فإن إجراء تحليل علمي لمضمون الشراكة وتحليل إنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري سيبقيان في ظل الظروف المعروضة في الإطار النظري الأكاديمي فما هي متطلبات الشراكة بالنسبة للجزائر ؟

إن الشراكة بمفهومها وكما تضمنها إعلان برشلونة ليست إتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسي محدد , بينما هي سير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب الإقتصادية السياسية والإجتماعة والثقافية , فهي مشروع مصالحة تاريخية بين أوروبا والدول المتوسطية يجب أن تؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة حول كل الموضوعات وتخلق بذلك جوا من الإنفتاح بين الأطراف المشاركة .كما تدعم الشراكة الإتحاد الأوروبي لأنها تسهم في قيام منطقة إقتصادية إسراتيجية حول المركز الأوروبي وبالتالي يترتب عليها إلتزامات معنوية ومادية حيال الدول المتوسطية الأخرى , بمعنى أن عليها أن تدفع ماسماه الإقتصادي الكندي jean pierre bibeau ضريبة القوة أو ضريبة القيادة . تطرح الشراكة الأوربية الجزائرية مجموعة من التساؤلات التي تشكل الإجابات عليها شروط نجاح هذه الشراكة وإستمرارها . وعلى ضوء ما ذكرناه فإن الشراكة ضرورية لمصلحة الطرفين وإذا أحسن صياغة أحكامها وتحديد شروط تنفيذها مع الأخذ في الحسبان إختلاف مستويات النمو بين الطرفين وفتح مجال تعديلها في ضوء النتائج المحققة. و في هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للشراكة الأورومتوسطية ؛

المبحث الثاني: أبرز إتفاقات التعاون بين دول المتوسط و المجموعة الأوروبية ؛

المبحث الثالث: إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ؛

و التي سنتطرق اليها بالتفصيل في مايلي :

المبحث الأول: الإطار النظري للشراكة الاورومتوسطية

يهدف هذا المبحث لتوضيح المفهوم النظري لمصطلح الشراكة الدولية ومحاولة مقارنته بعض ومن ثم التعرض لجذور التاريخية لاتفاقية ا لشراكة الأورو متوسطية ، المصطلحات المشابهة له وكذا مختلف الجوانب العامة لاتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، فالشراكة كما هو متعارف عليه هي عقد أو اتفاق بين مشروعين من أجل التعاون بين الشركاء ،لكن يبقى التساؤل المطروح مالمقصود بالشراكة الأورومتوسطية من جانبها النظري وفيما تتمثل دوافع وأهداف هذه الأخيرة

المطلب الأول : مفهوم الشراكة

في هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم شامل عن الشراكة وفيما تتمثل أنواعها وماهي أهم الدوافع التي تسعى للوصول لها وأهم أهدافها وذلك في مايلي:

الفرع الأول: تعريف الشراكة

التعريف الأوّل: هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات ، و حسب مجال دراستنا نتطرق لتعريفات الشراكة من ناحية الجانب الاقتصادي أو التعاون الاستثماري بين الأطراف الدولية فتكون تعريفاتنا كالآتي[1]:

التعريف الثاني: الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أوتجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية) ، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.

[1] الموقع الإلكتروني www.3omanya.yoo7.com ،تاريخ الإطلاع 14-03-2018 ،ساعة الإطلاع 20:00.

التعريف الثالث: يعرف الاستثمار المشترك على أنه ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية أو يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.

التعريف الرابع: تتمثل في نشاط اقتصادي ينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون إما تجارية، مالية، تقنية أو تكنولوجية.

التعريف الخامس: عقد شراكة هو التزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون والتضامن لتحقيق أهداف مجتمعية عامة، وهو أسلوب يمكن من إشراك الطرفين الفاعلين، كل حسب قدراته الحقيقية وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف السابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للاقتصاد، أما على المستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة (أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها، بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي[1] على أنها:

تعاون دولتان أواكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولايقتصر الأمر في الشراكة التي دعى إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية).

[1] الموقع الالكتروني www.ar.wikipedia.org ، تاريخ الإطلاع 24-03-2018،ساعة الإطلاع 23:00.

الفرع الثاني: أشكال الشراكة

يمكن أن تأخذ الشراكة عدة أشكال منها:

- **الشراكة الصناعية:** وهي تخص المجال الصناعي أين تجمع الأطراف وتتعاقد على إنجاز مهام وأعمال صناعية وذلك بمشاركة التجهيزات و الوسائل و مختلف عوامل الإنتاج ، تتضمن الشراكة الصناعية عدة انواع منها المقاولة من الباطن، اتفاقيات التخصص والصنع وعقود الشراء والمبادلة[1] .
- **الشراكة التجارية:** تؤدي الشراكة في الميدان التجاري دورا ديناميكيا في مجال النشاطات بيع وشراء المنتوجات داخل الأسواق المحلية أو الدولية ، وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني الأصل منهما من ضعف في تسيير نشاطها التجاري و بالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من منتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية وفتح شبكات جديدة للتوزيع وهنالك عدة أشكال للشراكة التجارية نذكر منها
- **إنشاء شراكة مشتركة منح عقود امتياز التعاون الأفقي للتموين .**
- **الشراكة في ميدان البحث والتطوير(الشراكة التقنية)**[2]: تظهر هذه الشراكة التقنية في البحث والتطوير من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث و تبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر وقد برز هذا الشكل من الشراكة بدرجة عالية في القطاعات التالية" شركات الأدوية العالمية البحث والتطوير بين الجامعات ومراكز الأبحاث والشركات الكبرى في ميدان إنتاج الحواسيب وتكنولوجيا المعلومات".
- **الشراكة المالية:** يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة شركة أو مؤسسة ما في رأس مال شركة أخرى أو أكثر هذه الصيغة تتيح للمؤسسة المساهمة الحق في توجيه إدارة وسياسات المؤسسة التي تمت المساهمة في رأس مالها و هذا ما يخدم مصالح المؤسسة المستثمرة في تطوير منتجاتها و تكنولوجياتها التسويقية.

[1] قليش عبد الله ، **اثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري**، مجلة علوم انسانية "الكترونية" العدد 29 ،جويلية2006 ص 240.

[2] قليش عبد الله، المرجع السابق ، صفحة 141.

بعد هذه التقسيمات التي ذكرناها للشركة بقي ان نشير إلى ان المؤسسة الواحدة يمكنها أن تضم عدة أشكال للشراكة و مع مؤسسات مختلفة أو مع نفس المؤسسة ، و هذا إنطاقا من طبيعة النشاطات التي ترغب في تطويرها[1].

- **الشراكة الإجتماعية والثقافية وذلك إعتمادا على:**

- دعم الحوار والاحترام المتبادل بين الثقافات والأدبيات كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب.
- تنمية الموارد البشرية في ميادين التربية والتكوين والتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية.
- تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع المدني التأكيد على دور هذا الأخير في دعم التعاون غير المركزي بين الضفتين.
- إقامة تعاون في ميدان الهجرة غير الشرعية و اتخاذ إجراءات مناسبة للوقاية من الإرهاب و مختلف الآفات الأخرى كالمخدرات و الجريمة الدولية و مختلف مظاهر العنصرية.
- المشاكل السوسيوسياسية و إفرازاتها نتيجة للركود اللا تنموي بالإضافة إلى البطالة والفقر
- العمل على الإصلاح المباشر والشامل لقطاع التكوين المهني[2].[3]

الفرع الثالث: دوافع وأهداف الشراكة

أوّلا: دوافع الشراكة

أضحت الشراكة بين المؤسسات والاقتصاديات ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، وإضافة لذلك تنحصر الدوافع لاختيار هذا البديل الإستراتيجي في العناصر التالية:

- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة والتي شملت المجالات المالية و التسويقية والإنتاجية والتكنولوجية كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة، وقد أصبح مسؤولوا المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت فيه الحواجز التجارية بين أسواقه .

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في إتجاه الجزائر**، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، طبعة1 ،ص 264.
[2] هشام صاغور ، المرجع السابق، ص267.

- تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير ولهذاتبحث المؤسسات عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية والتي تتيح لها نقلا أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجية معينة، دون ضمان كاف للنجاح .
- التغيرات المتواترة للمحيط الدولي على كافة المستويات، التي تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر حافزا للدخول في مجال الشراكة والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة. [1]
- المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والاتحاد بين المؤسسات بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة .
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين الاقتصادية والثقافية والبيئية.
- مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وتوفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة [2].

ثانيا: أهداف الشركة

فإن التعاون من خلال الشراكة يهدف إلى :

- **تحويل أو اقتناء مهارة محددة:** تنتج المهارة بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات، لذا فلتحويل المهارات من خلال الشراكة ينبغي تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، كما تتطلب هذه العملية تسطير برنامج لتكوين الأفراد وتدريبهم على هذه الطرق.
- **سهولة الدخول إلى السوق الدولية:** وذلك من خلال اختبار شريك يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود والمحددات التي تعيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.

[1] عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى المؤسسات الإقتصادية الكلية** ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 241.

[2] Boualem Aliouat, **les staratégies de coopération industrielle**, Ed- Economica paris,1996,p14

- **المشاركة في المخاطر:**[1] يستخدم أسلوب الشراكة لتقليل المخاطر التي يمكن من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة،أو على الأقل السيطرة النسبية على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر.
- **التقليل من حدة المنافسة:** تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال التعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثيرمن المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق.
- **جلب طاقات وإمكانيات جديدة:** يمكن للمؤسسات أن تجلب طاقات وإمكانيات جديدة من خلال علاقات الشراكة لتضيفها إلى نشاطاتها الرئيسية مما يسمح لها بخلق فرص استثمارية إضافية في قطاعات ومجالات مكملة لنشاطها الرئيسي.
- **اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها:** إن التطور التكنولوجي عامل مهم في تطوير المؤسسة ويلعب دور مهم في التحسين من جودة المنتج والمدة والزيادة في المردودية وتطوير أساليب الترويج، والتخفيض من التكاليف، لهذا على المؤسسة الدخول في شراكة من أجل الحصول على هذا العامل كالإستراتيجية المستقبلية [2].

المطلب الثاني: مدخل مفاهيمي للشراكة الأورومتوسطية

بعد معرفتنا لمفهوم الشراكة و المقصود بها سنتطرق في هذا المطلب الى مسطلح جديد وهو الاورومتوسطية فمالمقصود بالشراكة الاورومتوسطية و ماهي الدوافع التي أقيمت من أجلها وفيما تتمثل دراسة جيوإستراتيجية لطرفي العلاقة الأورومتوسطية سنقوم بشرح هذه المفاهيم بالتفصيل كما يلي:

الفرع الأول: تعريف الشراكة الأورومتوسطية

قبل التطرق لمفهوم الشراكة الأورومتوسطية يجب أن نشير أن كلمة الأورومتوسطية مركبة من جزئين:

الأورو: ويقصد بها منطقة الاتحاد الأوربي

متوسطية: نسبة إلى حوض البحر المتوسط

[1] هشام صاغور مرجع سبق ذكره، ص 268.

[2] ابراهيم سعد الدين عبد الله وأخرون ، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، مركزدراسات الوحدة العربية ،بيروت– لبنان ،الطبعة1 ، ص575.

ويرتبط هذا المفهوم بالدول الواقعة على ضفاف البحر المتوسط الذي يجمع دول جنوب أوربا من شمال البحر وبين بعض الدول الواقعة جنوب شرق المتوسط ، ونظرا للأهمية الاستراتجية لحوض المتوسط وبالتحديد بالنسبة للإتحاد الأوربي، سعى هذا الأخير إلى ربط وتطوير علاقاته مع دول جنوب شرق المتوسط ولقد تجسد ذلك في فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطية. [1]

التعريف الأوّل: تمثل الشراكة الأورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوربية أو أسوية أو إفريقية على هذه الشراكة دول الاتحاد الأوربي غربي المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية. طالما انها أعضاء في الإتحاد الاوروبي وجميع الدول العربية في شرقه و جنوبه إضافة إلى تركيا و إسرائيل .

التعريف الثاني: الشراكة الأرومتوسطية هي نهج أوربي للتعاون مع دول كانت تقريبا إلى أمة ضمن ذاكرة النفوذ الأوربي بأسواقها وموادها الأولية ، وتعني الشراكة بالنسبة لأوربا على أنها عبارة عن مصالح مشتركة تهدف إلى تكثيف المبادلات الاقتصادية و التعاون في المنطقة ، و تفسير ذلك بأنها تكثيف وتدعيم أوروبي لحكومات ودول تعاني من مشاكل معينة ، وبالأحرى فهي دعوة للتفتح ، ما تعرف كذلك بعملية برشلونة أو يوروميد euromed بدأ عام 1995من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي اقترحته إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوربي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط في شمال إفريقيا وعبر آسيا، كما اقترح فيه العديد من السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان، تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركائه.

الفرع الثاني: دوافع الشراكة الأورومتوسطية

لم تنشأ الشراكة من عدم بل هي نتيجة أوضاع ومشاكل تعاني منها المؤسسات المختلفة في العالم حيث صارت تسوده تكتلات اقتصادية وتجارية كبيرة ، ويمكننا أن نميز بين دوافع داخلية تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع مشاكل السياسات الاقتصادية وأخرى خارجية تدفع السلطات إلى جلب المؤسسات للشراكة وهي:

[1] الياس غفال، **تقييم الدور التمويلس للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، رسالة دكتوراه، تخصص:نقود وتمويل، بسكرة ،2017/2016 ،ص6.

أ- المشاكل الداخلية المتعلقة بالمشاريع :

• إختلال التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات .

• الإفراط في التكاليف المتعلقة بتمويل مختلف المشاريع .

• نقص في الكفاءات والإطارات .

• التكنولوجيا الحديثة أصبحت تهدد مستقبل المؤسسات القديمة إذن كل هذه المشاكل أدت ضرورة الشراكة.

ب- مشاكل السياسات الاقتصادية :

• تباطؤ النمو الاقتصادي .

• عجز ميزان المدفوعات .

• تدني مستوى القدرة التنافسية داخل الأسواق العالمية .

ج- الدوافع الخارجية:

كان تطبيق الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية في بعض الدول العربية قد أدى إلى تعاظم وتنامي القطاع الاقتصادي العام فأصبحت الدولة هي المالك والمحرك الاقتصادي الأول للفعاليات الاقتصادية الرئيسية للبلد ، ومع انهيار النظام الشيوعي والإتحاد السوفيتي كقوى عظمى وما صاحب ذلك من تغييرات جديدة واضطرابات أزمة الخليج وبروز النظام الاقتصادي الرأس مالي وجدت هذه الدول نفسها في مناخ مختلف وضرورة متغيرة وإيديولوجيا سياسية جديدة فرضها الواقع وجسدتها الأيام وفي ظل مثل هذه التغييرات الجذرية يكون الاقتصاد هو المجال الأكثر استجابة أو إلحاح لتجسيد الشراكة للتخلص من النظام القديم .

ومن هنا يتضح لنا أن الشراكة الأجنبية هي إستراتيجية استثمارية تنشأ بين دولتين أو عدة دول بالتعاون وعن طريق كل جهود ولتحقيق الأغراض المشتركة ، وذلك من خلال تبادل وتحويل المعلومات والمعارف والتكنولوجيا من جهة وتقاسم الأرباح وتحمل الخسائر من جهة ثانية.

لذلك تسعى الدول النامية لجلب أكبر قدر ممكن من مشاريع الشراكة والدخول في شراكة مع أطراف تمتلك ما تحتاجه الدول النامية من التكنولوجيا ورؤوس الأموال وكذا الأسواق.

المطلب الثالث: دراسة جيوإستراتيجية لطرفي العلاقة الأورومتوسطية

يعد الحوض المتوسطي من المواقع ذات الأهمية الجيوسياسيه فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا مما جعله مركز للتواصل الحضاري والديني و مركزا للمبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه الجغرافي[1]، وهذا الموقع الجغرافي المميز اعطي لاقتصاديات الدول المتمركزة على ضفافه امكانيات ضخمة على غرار المغرب العربي، ومن هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية للمنطقة، و التي يمكن التطرق إليها في النقاط التالية:

- تعتبر منطقة الحوض المتوسطي همزة وصل إستراتيجية للكثير من الطرق المائية والتجارة الدولية 50% من البترول المستهلك في أوروبا الغربية والإتحاد السوفياتي يمر عبر المتوسط .
- تعتمد دول: إيطاليا، اليونان، سويسرا، النمسا، على 100 % من البترول المتدفق بالموانئ الجنوبية للمتوسط.
- تعد منطقة المغرب العربي وخاصة سواحل المتوسط طريقا بحريا للقوات العسكرية للدول العظمى بين مراكزها الأصلية وقواعدها المنتشرة عبر العالم .

وبالتالي تكمن أهمية التحكم في المنطقة أنها مسألة حيوية كما يمثل هذا الموقع في حد ذاته ثروة هائلة فيما لو استغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة في النقل الجوي والبري، وإنشاء مناطق صناعية تستوعب الأيادي العاملة الماهرة العربية والإفريقية من جهة ، وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة لأقرب التجمعات الاقتصادية و أقواها دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا من جهة أخرى [2].

نأخذ جزء من المنطقة وهو المغرب العربي الكبير الذي يمثل اهم جزء من المنطقة كمثال حيث يقع بين خطي العرض 15 ° و 37° شمالا وخطي الطول 17 ° و 25 شرقا، وهي منطقة جغرافية تختلف فيها الأشكال التضاريسية لهذه البلدان، مابين السهول والجبال والهضاب والصحاري كما تحتوي هذه المنطقة على ثروات إستراتيجية تعد حيوية بالنسبة إلى اقتصاد الدول الغربية الصناعية وتتمثل هذه الثروات في النفط والغاز اللذان تزخر بهما ليبيا،الجزائر، وتونس [3]، ،تضم المنطقة خمس دول وتبلغ مساحتها مجتمعة 6 ملايين كم تتوزع كالآتي :

---

[1] أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية،2014، ص 47.

[2] محمد الشكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، قطر، يومي 7-8 نوفمبر 2007،ص11.

[3] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأورومتوسطية**، الجزائر :ابن النديم للنشر، 2013 ، ص48.

- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية 238,174,1 كلم؛
- الجمهورية العربية الليبية 175,954,0 كلم؛
- الجمهورية التونسية 163,610 كلم؛
- المملكة المغربية 446,550 كلم؛
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية 103,245,5 كلم.

وبلغة الأرقام نجد أن المغرب العربي يغطي حوالي: 4% من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية، و 20% من مساحة القارة الإفريقية و 40 % من مساحة العالم العربي، يمتد المغرب العربي على شريط ساحلي على المحيط الأطلسي يفوق طوله 2000 كلم، كما يمتد المغرب العربي على شريط ساحلي مطل على البحر الأبيض المتوسط يقدر ب 4000 كلم [1]وبالتالي تحتل دول المغرب العربي مكانة جيوإستراتيجية في المنطقة، كما هو موضح على الخريطة التالية:

خريطة جيو ستراتيجية للمتوسط

المصدر: رشيد احمايمي، تفاوت النمو بين الشمال و الجنوب المجال المتوسطي نموذجا، متوفر على الرابط www.khaima.com تاريخ الاطلاع 03-04-2018.

[1] إسماعيل بوالروايح، **الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي الجزائر -المغرب- تونس** 2001-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة دالي إبراهيم الجزائر 2009 - 2014 صفحة28.

كما تكمن أهمية هذا البحر كمعبر رئيسي للسفن والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق كونها قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاث المتمثلة الأطلسي والهندي والهادي،

⇦ **فالبحر المتوسط حسب هال فورد ماكندر**[1] **:**

"مركز الثقل في جزيرة العالم ولا يمثل هذا البحر الملتقى الجغرافي فحسب بل الجيوبوليتيكي والاقتصادي والعسكري والسياسي فهو بحق محور رئيسي في محاور الإستراتيجية العالمية المعاصرة" [2].

الفرع الثاني : الإتحاد الأوروبي نشأة وتأسيس

الاتحاد الأوروبي بالإنجليزيّة: (European Union) هو اتحاد اقتصادي وسياسي يجمع 28 دولة أوروبية ، وتعود فكرة تأسيس هذا الاتحاد إلى عام 1958، حيث بدأ كتعاون اقتصادي بحت, حرصت الدول المُؤسسة له على التعاون اقتصاديا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتجنب أي صراعات يمكن نشوبها, وكنتيجة لذلك تم إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية، وبدأت بست دول فقط: وهي ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا، ولوكسومبرج، وهولندا, ثم توال انضمام الدول تباعاً.

بعد نجاح القوة الاقتصاديّة التي تمّ تشكيلها, توسّع الاتحاد ليصبح منظمة دولية كبيرة, تعنى بالتنسيق والتعاون المشترك والوثيق في صياغة السياسات الاقتصاديّة, والسياسيّة, والحقوقيّة, والصحيّة, والبيئيّة, والسياسات الخارجيّة والأمن للاتحاد بشكل كامل، وفي عام 1993م تم تغيير الاسم رسمياً إلى الاتحاد الأوروبي.

وللاتحاد الأوروبي علم وشعار خاص به، والذي يتكوّن من ١٢ نجمة ذهبيّة على شكل دائرة على خلفيّة زرقاء، ويرمُز هذا الشعار إلى الوحدة, والتضامن, والوئام بين شعوب أوروبا.
يعد الاتحاد الأوروبي أقوى اقتصاد في العالم, والذي يفوق اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكيّة, وله العديد من

[1](**هالفورد ماكندر**) بالإنجليزية (Halford Mackinder :كان السير هالفورد ماكندر (1861–1947) جغرافي بريطاني، متخصص في الجغرافيا السياسية الجيوبوليتكا، في عام 1904 بتأليف الكتاب الشهير 'المحيط الجغرافي للتاريخ، وهو أحد أشهر كتب الجيوبوليتيك في العالم،وهو واضع نظرية قلب اليابس.

[2]أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، الجزائر :ابن النديم للنشر، 2013 ، ص48.

الأنشطة على الصعيد الاقتصاديّ؛ حيث يمتلك الاتحاد الأوروبي سوقاً موحّدة, ويستحوذ على أكثر من 20% من إجمالي التجارة العالميّة وعمليات الاستيراد والتصدير.

ويمتلك الاتحاد عملة مُوحّدة تُسمّى اليورو, تم إصدارها رسمياً في الأول من يناير لعام 1999م, وتستخدمها حاليا19 دولة من أصل الثماني والعشرين دولة .

من خلال استعراض تطور مسيرة الاتحاد الأوروبي ، لا بد من التركيز على معاهدة الاتحاد الأوروبي التي عرفت باسم اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty و التي وقعت في 7-2-1992ودخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر 1993.

وأعطت للجماعة الأوروبية اسمها الجديد ، واعتبرت من أهم الاتفاقيات الأوروبية ، بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية ، وتوسعها في مفهوم الوحدة السياسية عن السوق الأوروبية الذي كان موجودا من قبل ، وأبرمت الاتفاقية بعد توحيد ألمانيا ، وبروزها كقوة اقتصادية بعد أن استكملت إعادة توحيد أراضيها .

ووجدت ألمانيا وبتشجيع من فرنسا أنه لابد من استكمال البناء الأوروبي وفقا لمستجدات الظروف الدولية الجديدة ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة .

وعقدت الدول الأعضاء في السوق الأوروبية ، مؤتمر قمة في ماستريخت ، لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ، والتوقيع على الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية ،. ووضع إطار جديدا لتدعيم الاندماج في ثلاث مجالات رئيسية ، هي : الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا ، و تحقيق الوحدة السياسية الداخلية الأوروبية ، و في مجالات السياسة الخارجية والأمنية[1] .

⇦ فعلى صعيد الوحدة الاقتصادية والنقدية ، تم الاتفاق على ما يلي:

- انشاء منطقة تجارية أوروبية حرة ، تضم جميع أوروبا من دون استثناء ، وتشجيع التجارة الحرة بين تلك الدول ، من خلال إزالة القيود التجارية على المنتجات.
- المشاركة في تنمية وازدهار التجارة العالمية عن طريق إزالة القيود التجارية ، كضرائب الإستيراد ونظام الحصص.

[1] حاكم خليد ، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط** من 2001-2015 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر العلوم السياسية 2015 ، ص 28.

- انشاء بنك موحد لتمويل والاستثمار والتنمية.
- التوجه نحو توحيد العملة النقدية المستخدمة في الدول الأعضاء[1].

⇦ وعلى صعيد تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية :

فقد اهتمت المعاهدة بالتعاون الأوروبي على صعيد السياسة الاجتماعية والتطور التكنولوجي والبيئة والمواصلات ، ومجالات الأمن و القضاء وإبراز الهوية الأوروبية والثقافة الأوروبية المشتركة ، وحرية تنقل الأفراد.

⇦ وفي المجال الخارجي ، ركز الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت ، على قضايا السياسة الخارجية والأمنية ، ومنها :

- صيانة القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
- صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد.
- الدفاع عن أمن الاتحاد و الدول الأعضاء مما يعني أن يكون الدفاع خارجي وأمني و داخلي.
- حفظ الأمن والسلام الدوليين حسب ميثاق الأم المتحدة.
- تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار.
- تعزيز الديمقراطية ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان

وكان الاتحاد يأمل عند التوقيع على المعاهدة ، أن تستعيد أوروبا عظمتها وقوتها التي كانت موجودة من قبل ، وأن تصبح القوة العظمى الثانية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا ، وأن تستعيد قوتها على المسرح الدولي.

المبحث الثاني : إتفاقيات التعاون بين دول جنوب المتوسط و المجموعة الأوروبية

في هذا المبحث سوف نتحدث على مختلف الإتفاقيات التي حدثت بين دول جنوب المتوسط و المجموعة الأوروبية و التي تتمثل فيما يلي:

[1] حاكم خليد، المرجع السابق ، صفحة30.

المطلب الأول : مؤتمر برشلونة

يعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة 27 و 28 نوفمبر 1995 اللبنة الأساسية للتعاون الاورومتوسطي ، فالمؤتمر جمع سبعة وعشرون (27) وزير خارجية دولة، منها الدول الخمس عشر (15) الأعضاء في الاتحاد الأوروبي(الدول 15 المشاركة في مؤتمر برشلونة ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمرك، إسبانيا، فنلندا، اليونان، إيرلندا، ايطاليا، هولندا، البرتغال، بريطانيا، السويد، فرنسا، لوكسمبورغ)، ونضرائهم في البحر الأبيض المتوسط، ثماني دول عربية وهي: مصر، الأردن، تونس، سوريا، لبنان، السلطة الفلسطينية، الجزائر، المغرب، وأربع دول غير عربية وهي: مالطة، إسرائيل، قبرص، تركيا، والملاحظ على هذا المؤتمر استبعاد ليبيا بسبب اتهامها بإسقاط طائرة فرنسية في صحراء النيجر عام 1989 ، وتمت دعوة موريتانيا كعضو مراقب على الرغم من أنها عضو في الاتحاد المغربي، ومشاركة الأردن كذلك وعقدها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع أنها ليست دولة متوسطية من الناحية الجغرافية ، و قد تم دعوة السلطة الفلسطينية لحضور هذا المؤتمر رغم استمرار الصراع مع إسرائيل وقد صادق المشاركون في المؤتمر على بيان عرف ببيان برشلونة وعقب هذا المؤتمر مباشرة أقيم مؤتمر المجتمعات المدنية المنظم من طرف مسيري منطقة كاتالونيا الإسبانية، حيث جمع هذا المنتدى حوالي 700 حاضرا من الباحثين، رجال الأعمال، ومنظمات حكومية وتم تشكيل قائمة الدول المعنية بالشراكة في الأعمال الختامية للمجلس الأوروبي المنعقد في مدينة "إيسن" الألمانية وتمت المصادقة عليها في المجلس الذي أقيم بمدينة " كان" الفرنسية[1].

⇦ وقد ضمّ بيان برشلونة ثلاث مجالات:

أولا : سياسي، اقتصادي

ثانيا: إجتماعي ثقافي

ثالثا: إنساني

وكانت هذه المرحلة الأولى للدخول في الفضاء الأورومتوسطي كما أصدر مؤتمر برشلونة وثيقة من 13 صفحة وملحقا يشكل برنامج عمل من 15 صفحة، وقد اختيرت طريقتان متكاملتان لإنشاء المشاركة المتوسطية التي من ضمنها الدول العربية:

[1] مناصري نجاح ، **مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية** "مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث و الثلاثون، جانفي 2004 صفحة 143.

- تتم على الصعيد الثنائي: الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية الموقعة أو الموجودة قيد التفاوض بين الاتحاد الأوروبي من جهة والشركاء من جهة أخرى، والتي تستفيد منها بأغلبية المصادر المالية.
- تتم على الصعيد الإقليمي: حيث يشكل الحوار أحد الأوجه الأكثر تجديدا لهذه الشراكة فقد

اتفقت الدول السبعة والعشرون على برنامج عمل يحدد النشاط والأولويات الواجب تحقيقها عن طريق حوار إقليمي دائم وشامل يتعلق في الوقت نفسه بالمجال السياسي والاقتصادي والثقافي [1]. ومن أجل تحقيق هذه الأبعاد الثلاثة، تم الاتفاق على خلق إطار متعدد الأطراف دائم، يكون مكملا للعلاقات الثنائية، يتضمن هذا الإطار اجتماعا لوزراء الخارجية ويكون دورياً من أجل تأمين متابعة تطبيق الإعلان، كما يتضمن الإطار اجتماعات دورية على مستوى كبارالمسؤولين الأوروبيين، مع ممثل عن كل شريك متوسطي للإعداد اجتماع وزراء الخارجية من أجل تقييم الوضع وتقويم مسار برشلونة[2]. وليس كعلاقة Partnership تكمن أهمية إعلان برشلونة، باعتبارها ترتكز على مبدأ المشاركة والتعاون كما كان الحال عليه تتميز علاقة المشاركة من التعاون الثنائي بأنها تقوم على مفهوم الالتقاء عند مبادئ وسياسات أساسية تجمع الشركاء لإدارة وتسيير حياتهم السياسية والاقتصادية وتنظيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية في إطار إقامة منطقة للتجارة الحرة [3]، لقد اتسم إطار برشلونة بمنهج كلي خلافا للعلاقات الدولية–المغاربية في الستينات و السبعينات التي كانت تستند أساسا إلى عوامل اقتصادية بحته، وإذا كان إطار برشلونة ركز أعماله على الجوانب الاقتصادية فإنه طرح برامج عمل و أهداف وغايات أمنية وسياسية وثقافية واجتماعية من أجل الوصول إلى منطقة تبادل حر عام 2010[4].

---

[1] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **الصعوبات التي تواجه اتفاقيات الشراكة العربية–الأوروبية حالة مصر المغرب**، القاهرة المكتب العربي للمعارف، 2015 ، ص28 –29.

[2] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة ، دار الفجر2006صفحة 120.

2 زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية –المغاربية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد –تلمسان،2010–2011،صفحة50.

[4] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995–2012** ترجمة :سليمان الرياشي .لبنان مركز د راسات الوحدة العربية، 2010 ، ص181 .

المطلب الثاني: مشروع الإتحاد من أجل المتوسط

برزت فكرة الإتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وذلك في يوم 20-12- 2007حيث شكل هذا المشروع هاجسا لنيكولا ساركوزي منذ أن كان وزيرا للداخلية، حيث في 2005 انتقد بحدة مسار برشلونة وكانت فكرة الإتحاد المتوسطي الذي أصبح يعرف لاحقًا بالإتحاد من أجل المتوسط (UPM) قد فرضت نفسها في اجتماع الإتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل يومي (13 و 14) مارس سنة 2008 [1].

أعلن نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 في القصر الكبير بالعاصمة باريس ميلاد الإتحاد بحضور قادة من 43 دولة، حيث حضر القمة التأسيسية من أجل المتوسط27 عضو من الإتحاد الأوروبي، و 11 من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر، مصر، الأردن،لبنان، المغرب، إسرائيل ، موريتانيا التي انضمت منذ سنة 2007 سوريا، تونس، تركيا،فلسطين) إضافة إلى ليبيا كبلد ملاحظ، إلى جانب دول البلقان ألبانيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك ومونتينيغرو وموناكو[2].

أما التجمعات المعنية بالمشروع فهي: الاتحاد الأوروبي، الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي[3].

وفيما خص علاقة الإتحاد المتوسط بالإتحاد الأوروبي فإن رؤية ساركوزي كانت واضحة تتمثل في العمل مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي بانسجام وتنسيق كاملين إدراكا منه لحجم المعارضة الأوروبية لهذه المبادرة التي تهدد مسار برشلونة و الشراكة الأورومتوسطية، وبالأخص المعارضة القوية من قبل ألمانيا التي حذرت من قبل مستشارتها أنجيلا ميركل بقولها:" إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار-المشروع المتوسطي لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا لكيان الإتحاد الأوروبي على المدى الطويل مما يؤدي إلى تفكك الإتحاد الأوروبي".

ولمواجهة هذه المعارضة داخل الإتحاد الأوروبي قدم الرئيس الفرنسي بعض الضمانات لنظرائه في الإتحاد الأوروبي: "لا يعد الإتحاد المتوسطي في رؤية فرنسا تعويضًا لكل المبادرات و المشاريع القائمة ولكن يهدف

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق**، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 ، ص169 .

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص45.

[3] جعفر عدالة،" **تطور سياسة دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**"، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الخامس، ديسمبر 2014 ، ص5

إلى إعطائها نفسًا وانطلاقة جديدين، وينحو أيضاً نفس الهدف و تجميع كل الأهداف و الطاقات والإمكانيات"[1].

⇦ **مبررات نشوء الإتحاد المتوسطي:**

1- تراجع مكانة فرنسا كفاعل جيوسياسي في المتوسط:

هذا التهميش لفرنسا في محيطها المباشر وبخاصة في المغرب وقد يكون نتيجة سياسة خارجية خامدة، ونقص في النشاطية الفرنسية، وفي المقابل نتيجة فائض في الإرادية السياسية لفاعلين آخرين وبخاصة الولايات المتحدة التي أطلقت مبادرة إيزنستات Eisenstat بهدف الحصول على حصص جديدة من السوق، ومنع فرنسا و الإتحاد الأوروبي من تحويل منطقة المتوسط إلى سوق أسيرة[2].

2- تهميش المتوسط من الاقتصاد العالمي:

حيث أن الاستثمارات المباشرة الموجهة للمتوسط فهي لا تتجاوز بالكاد 1% من مجموع الاستثمارات الأوروبية، في مقابل 17 % من استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه أمريكا الوسطى و اللاتينية، وأكثر من 20 % من استثمارات اليابان تجاه محيطها الآسيوي[3].

3- عدم ملائمة السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي:

يذكر بيار بيكوش (Pierre Bekouche) من خلال الأرقام ضآلة الالتزام الأوروبي في المتوسط بالمقارنة بما يجري في أماكن أخرى، فعلى الصعيد الظرفي ومنذ 15 سنة انشغل الإتحاد الأوروبي بنهاية نظام القطبين، وتوحيد ألمانيا بكل نتائجها، والتحضير للتوسع شرقًا، وأزمة الهوية والمؤسسات التي تكررت داخل الإتحاد الأوروبي فاستهلك ذلك وقته وطاقته، وغالبًا ما استهلك موارده[4] .

---

[1] مصطفى صايج،" **الإتحاد المتوسطي، خلفيات وسيناريوهات" مجلة العلوم الاستراتيجية مركز الشعب للدراسة الإستراتيجية جامعة الجزائر**، العدد الأول، مارس ، 2008 ،ص، ص ،8-9.

[2] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس1995-2012**، ترجمة سليمان الرياشي، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010 ،ص23.

[3] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، **الصعوبات التي تواجه اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية حالة مصر المغرب**، القاهرة المكتب العربي للمعارف، 2015 ، ص 50.

[4] يوسف خليل إبراهيم السبعاوي ، المرجع السابق، ص، 229.

⇦ **مشاريع الإتحاد من أجل المتوسط:**

ناقشت قمة باريس التأسيسية مشاريع عديدة منها[1]:

- تنظيف البحر الأبيض المتوسط من التلوث الذي أصابه من المياه المبتذلة التي تصب فيه من البلدان الشاطئية، وحددت المدة التي يستغرقها هذا العمل حتى سنة 2020.
- العمل على تعزيز المساعدات المالية و الفنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم.
- إنشاء طرق برية وبحرية بين البلدان الأعضاء الجنوبية، من أجل تحسين شروط نقل البضائع بينها لمواجهة كلفة النقل.
- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل و الفيضانات و التصحر.
- تطوير الجامعات الأورومتوسطية التي دشنت في جوان 2008 في دولة سلوفينيا وذلك لتعزيز التعاون في مجال الأبحاث و الدراسات المشتركة.
- تطوير وتنمية الطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة.

المبحث الثالث: اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، ولا يضاهيه في هذه الأهمية تكتل اقتصادي آخر فقد ظل يحتفظ بنصيب كبير في السوق الجزائرية ، وفي ضوء هذه الأهمية للإتحاد الأوروبي جاء التوقيع على اتفاقية المشاركة الجزائرية و دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 يعد أمرا حتميا فرضته ، وفي هذا السياق سوف نحاول عرض و تسليط الضوء عن أهم ما حملته اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

المطلب الأول : خلفية الشراكة الأوروجزائرية

إن الشراكة الاوروجزائرية لم تكن وليدة اليوم و أنما مرت بعدة مراحل ، حيث قامت الجزائر بالعديد من المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي إلى أن وقعت اتفاقية الشراكة فمرت بمرحلتين تتمثل الأولى في تعزيز العلاقات مع أوروبا و الثانية في التوقيع الرسمي لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية .

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص،51.

الفرع الأول: التعاون الأوروبي الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976

لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل كل من المغرب و تونس سنة 1969 ، واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينيات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني[1].

مع نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية، وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية ، و هو ماجعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق ، حيث اجتمع في قمة باريس رؤساء دول و حكومات الضفتين ، وصادقو على أن تكون سنة 1976 بداية لتعزيز العلاقات الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط ،وبهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل1976 وعلى غرار الدول المتوسطية اتفاقية التعاون (accord de corpération) ، دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 ، وقد تضمن هذا الاتفاق 156 مادة شملت جميع القطاعات مالية ، تجارية ، صناعية ، وعمليات التصدير والاستيراد ، وفي ظل هذه المعطيات طلبت الجزائر منذ 13 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي بغية عقد اتفاق الشراكة ، وعلى هذا الأساس انطلقت المفاوضات بصفة رسمية في مارس 1997 حيث تناولت الاقتراحات الجزائرية ميادين و مسائل لا يتضمنها الملف الأوروبي تتعلق بالعدالة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص ثم تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري بعد عقد ثلاث جولات منها بعد أن رأى هذا الاتفاق ليس في مصلحة الجزائر بحكم أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل ، ثم إستانفت المفاوضات في أفريل 2000 حيث استمرت منذ ذلك التاريخ تم خلالها دراسة جميع المسائل المطروحة و هذا على مدى 17 جولة من المفاوضات[2].

[1] فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث ، العدد :11 ، 2012، جامعة ورقلة – الجزائر ،ص114.

[2] مياسي ،إكرام ،**الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار الهومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر 2012، ص210.

الفرع الثاني : توقيع اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي

ان الاتفاق الذي وقعته الجزائر في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعتبر اتفاقا مبدئيا ، اختتم بالتوقيع على اتفاق الشراكة (aa) مع الإتحاد الأوروبي بعد اختتام الجولة رقم 17 من المفاوضات بين الجانبين ، والتي تم خلالها وضع الترتيبات الأخيرة للتوقيع على الإتفاق ، والجدير بالذكر أن الرئيس بوتفليقة سبق أن اتفق مع "رومانو برودي" رئيس اللجنة الأوروبية خلال الزيارة التي قام بها إلى مقر رئاسة الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2001 على ضرورة الإسراع في التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجانبين ، وتأجيل الفصل في الملفات التي لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية ، أهمها ملف حرية تنقل الأشخاص و التعاون في مجالي الأمن وتبادل المعلومات بالإضافة إلى ملف الزراعة الذي لم يتوصل بشأنه الطرفان على صيغة التفاهم النهائية، خاصة مصادقة برلمانات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي التي قد تستغرق حوالي 3 سنوات ، كما تقرر أن يدخل الاتفاق حيز التطبيق بصفة نهائية بعد عشرة أعوام.[1]

⇦ والجدول التالي يبرز أهم المراحل التي مرت بها الجزائر لعقد اتفاقيات الشراكة بينها وبين دول المجموعة الأوروبية :

الجدول رقم : (1)

السنة	الخطوات
1972	تبني إجراء شراكة موحدة بين رؤساء وحكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية و بين دول حوض المتوسط
1976	إبرام اتفاقية شراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الجزائر و تونس و المغرب
1993	صدور المرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار و الذي يهدف إلى إرساء المرتكزات الأساسية للانفتاح الاقتصادي
1995	مؤتمر برشلونة والمحاولات الرسمية لإقامة العلاقة بين أطرافه
1996-1998	استمرت المفاوضات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي للوصول إلى برنامج ميدا1

[1] تشام فاروق ،أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، مداخلة للملتقى الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر) ، يومي 9/8 : ماي2004.

	لغرض ترقية و مساعدة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة و تم الاتفاق بموجب هذه المعاهدة على نسب التمويل المشترك بين النخبة الأوروبية والحكومة الجزائرية
2002-2001	مؤتمر بروكسل للتوقيع الفعلي على الشراكة الأوروبية الجزائرية مبنية على أساس تحرير التجارة خارج المحروقات وإقامة منطقة تبادل تجاري حر
2005	البدء بالتنفيذ الفعلي

المصدر: سناء عبد الكريم الخناق، المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية المتوسطة و الصغيرة في ظل الشراكة ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،جامعة فرحات عباس ، سطيف-الجزائر، يومي 14/13 نوفمبر، ص 211.

التعليق على الجدول:

يتبين من الجدول أعلاه أن الجزائر أول ما اندمجت للشراكة مع الإتحاد الأوروبي كان سنة 1972 ، ثم قامت بإبرام أول عقد لها مع الاتحاد الأوربي سنة 1976 ، من ثم صدر أول مرسوم رئاسي يتعلق بالانفتاح الاقتصادي سنة 1993 ، تلتها مجموعة من المفاوضات حتى سنة 1998 إلى أن دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 ومنه تأخرت الجزائر لانضمامها في إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

المطلب الثاني : مضمون اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

اتفاق الشراكة الأوروجزائرية لا يختلف في جوهره عن باقي الاتفاقيات التي ابرمها الاتحاد الأوروبي مع تونس والمغرب لأنه مستوحى من إعلان برشلونة إلا انه أتى بملفين جديدين هما ملف العدالة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و كذا ملف مكافحة الإرهاب.[1]

الفرع الأول: بنود اتفاق الشراكة

دخل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه في 1 افريل 2005 من جهة ، وبرلمانات الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى ، يضم هذا الاتفاق ديباجة و 110 مادة موزعة على 9 أبواب تشمل المجالات التالية: الحوار السياسي ،

[1] ليلى أوشن ، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون ، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر 2011، ص ص 86.

انتقال البضائع ، التعاون الاقتصادي التعاون الاجتماعي و الثقافي التعاون المالي و التعاون في مجالات العدالة و الشؤون الداخلية و تشكل الملاحق من 1 إلى 6 أقسام أساسية في هذا الاتفاق كما أنه يشمل خمسة تصريحات مشتركة و خمسة تصريحات أحادية الجانب من طرف الإتحاد الأوروبي و أربعة تصريحات من الطرف الجزائري .[1]

المخطط العام لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي يشمل المستويات التالية :

1- إنشاء منطقة تجارة حرة.

2- تنظيم المبادلات الصناعية .

3- تنظيم المبادلات الزراعية.

4- تنظيم المبادلات في مجال الخدمات.

يتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي النقاط التالية:

- يلغي التقييد الكمي و الإجراءات الصارمة عن الصادرات و الواردات في المبادلات بين الجزائر و الجماعة الأوروبية عند بدأ الاتفاق.
- لا يمكن تطبيق إي حق جمركي أو رسم على الصادرات و الواردات بين الجزائر و الجماعة و لا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدأ الاتفاق.
- عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة او بمعدل اقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام ، وإذا حدث و تم تخفيض التعريفة بعد الانضمام إلى المنظمة فان هذا المعدل هو الذي يطبق.
- تطوير المبادلات و ضمان انطلاق علاقات اقتصادية و اجتماعية متوازنة و تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات و الخدمات و رؤوس الأموال ، وفي هذا الإطار تم الاتفاق على التقليص التدريجي للحقوق الجمركية و الرسوم المماثلة المطبقة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب الرزنامة التالية[2] :

---

[1] ليلى أوشن ،المرجع نفسه ، ص ص ، 86.

[2] علي لزعر، ناصر بوعزري ، **تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية** ، أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 5 جوان 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، ص 32.

- الحقوق المطبقة على الواردات من المواد الأولية ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005,
- الحقوق المطبقة على المواد النصف مصنعة و التجهيزات الصناعية و الفلاحية ستبدأ في الانخفاض لسنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، نسبة 20% من الحق القاعدي ثم 30% السنة المولية ، ثم 40% ثم 60 %ثم 80 %، وتلغى نهائيا بعد 7 سنوات .
- الحقوق المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب 10%.
- في إطار المعاملة بالمثل فان المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام ، هذه الرزنامة يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة لمنتوج معين كما أن إجراءات استثنائية لمدة محدودة بإمكان الجزائر أن تطبقها في مجال الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة.
- على الجزائر أن تلغي بحلول أول جانفي 2006 على أقصى حد الحق الإضافي المؤقت على بعض الواردات الصناعية .
- في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فإن الحقوق المطبقة ستصبح مساوية للنسب المدعومة للمنظمة أو لنسب منخفضة مطبقة فعليا خلال الانضمام.
- المنتجات الفلاحية و منتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة لأن مبادلاتها تسير وفق اتفاقيات بين الطرفين ، و بعد 6 سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر و الإتحاد الأوروبي تحديد إجراءات تحرير خاصة بهذه المنتجات.
- ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الاستثمارات.
- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من أجل تعزيز علاقات التعاون فيما بينهم و تشجيع الاندماج المغربي .
- هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية و الأوروبية و الجزائر الموقع في 26أفريل 1976 بالجزائر.

⇦ ونتناول الملاحق الستة لهذا الاتفاق في القواعد التالية :

- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية لكل من الجزائر و الإتحاد الأوروبي.

- الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية الخاضعة لتخفيض الرسوم الجمركية.
- الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية.
- قائمة المنتجات الخاضعة للملحق الإضافي المؤقت DAP.
- كيفيات تطبيق قواعد المنافسة.
- ملحق خاص بالملكية الصناعية و الفكرية و التجارية.

⇦ أما البروتوكولات السبعة المكملة لهذا الاتفاق فتبرز القواعد التالية :

- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية داخل الاتحاد الأوروبي.
- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الأوروبية داخل الجزائر.
- القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري الجزائري داخل الاتحاد الأوروبي .
- القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري للاتحاد الأوروبي داخل الجزائر.
- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية المصنعة.
- تعاريف قواعد المنشأ و طرق ووسائل التعاون الإداري.
- التعاون الإداري المتبادل في ميدان الجمارك.

الفرع الثاني: محاور اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على ثمانية محاور تمثلت في الجوانب التالية :

أولا : الجانب السياسي و الأمني

يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين ، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين ، تساهم في تحقيق رفاهية و امن المنطقة المتوسطية .(جاءت به المواد3 و4و5 من الاتفاقية).

ثانيا: جانب حرية حركة السلع

يتعلق بحرية تنقل البضائع(التبادل التجاري) ، وذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر وذلك خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتداءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة06) ، أما فيما يتعلق بمجال المنتجات الفلاحية و منتوجات الصيد البحري ، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينها بصفة تدريجية، وذلك بالتركيز على المبادئ الآتية :

1- عدم فرض قيود كمية على الواردات و اتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.

2- إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية ووقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول المنتجات عن طريق الاستيراد بكميات وشروط من شانها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

ثالثا : جانب تجارة الخدمات

يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء و تقديم الخدمات ، حيث إتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بغدراج الحق في إنشاء أو تأسيس مؤسسات في إقليم الطرف الآخر ، وتحرير الخدمات (المالية البنكية المواصلات الاتصالات).

رابعا : جانب حركة رؤوس الأموال

يتعلق بدفع رأس المال، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع و تسوية العمليات أو الصفقات التجارية بعملة قابلة للتحويل مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة ، وحرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد38-39) ، وتم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض أحد الطرفين لاختلال في ميزان مدفوعاته ، شريطة أن يتم إبلاغ الطرف الىخر بهذه الإجراءات ، وان يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال ، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزنامة متفق عليها.[1]

خامسا: الجانب الاقتصادي

يتعلق حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية ، أو التي تم الاتفاق بشان تحرير مبادلاتها بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي ، وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو و خلق فرص التشغيل، وتطوير المبادلات بين الطرفين ، وإعطاء الأولوية إلى القطاعات المؤدية لتنويع الصادرات الجزائرية و تم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي :

[1] عزيزة بن سمينة ، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة** ، مجلة الباحث ، العدد 09، 2011، جامعة ورقلة الجزائر ، ص 153.

- دعم التكامل و الإدماج الاقتصاديين و تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث و التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجي ، التربية ، التعليم والتكوين.
- تشجيع الابتكار التكنولوجي و تحويل التكنولوجيا الجديدة و المعارف التطبيقية و إقامة مشاريع للبحث و التطوير التكنولوجي و تثمين نتائج البحث العلمي والتقني .
- التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة و الإجراءات الجمركية و استعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نضام مشترك للعبور بين الطرفين (مادة63).
- دعم وتشجيع الاستثمار و الشراكة الصناعية و إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم وتنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية و التصديرية.
- وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع إتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي (المادة54).
- العمل من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريقة تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية ، المراجعة المحاسبية والرقابة المالية(56-57).
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية و الملكية الثقافية و الصناعية والتجارية (المادة55).
- كما مس هذا التعاون (التعاون الاقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته و تحديثه وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم و السياحة و الحرف والتعاون في مجال الإحصاء ، كماإشتمل هذا الجانب التعاون بخصوص المستهلكين.

سادسا: الجانب الاجتماعي و الثقافي

تضمن الإجراءات الخاصة بالعمل و ذلك بعد المعاملة التميزية في شروط العمل ، والمكافآت والاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها(المواد67-68) كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي والتربوي ، وذلك بتشجيع تبادل المعلومات والتفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شأنها أن تقرب بينها ، كالإعلام و الصحافة و الوسائل السمعية والبصرية و تكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية و تنظيم تظاهرات ثقافية.[1]

[1] إكرام مياسي ، مرجع سابق ، ص ص ، 216-218.

سابعا: الجانب المالي

يقوم التعاون المالي على ما يلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث و عصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري ، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

ثامنا : جانب العدالة والشؤون الداخلية

يتمثل في التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية و ذلك من خلال:

- تقوية مؤسسة الدولة والقانون.
- التعاون في مجال تنقل الأشخاص(خاصة في ما يتعلق بالتأشيرات).
- التعاون في مجال رقابة الهجرة غير الشرعية.
- التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
- مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية.
- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.[1]

الفرع الثالث : التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة

تنص الاتفاقية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي على التفكيك التدريجي للتعريفة المتعلقة بالمنتوجات الصناعية و على تنازلات متبادلة في المبادلات الفلاحية ، وبعد شهرين من المصادقة على الإتفاقية من طرف البرلمانات الوطنية للدول المتعاقدة تفتح فترة من 12 سنة لتفكيك التعريفة تدريجيا ، وقد تم بالنسبة للمنتوجات الصناعية وضع ثلاث قوائم ، وستلغى الرسوم الجمركية فورا بالنسبة للمواد الأولية التي تشكل 25% من الواردات الآتية من الإتحاد الأوروبي ، فستتقلص بنسبة 20% سنويا، في مدة خمس سنوات ،

[1] جمال عمورة ، **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقية الشراكة العربية الاورومتوسطية** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

هذا بعد سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ، وبالنسبة للرسوم الجمركية على المنتوجات المصنعة نهائيا التي تمثل 40% من الواردات الآتية من الإتحاد الأوروبي ، فستقلص بنسبة 10% سنويا ولمدة عشر سنوات من تفكيك التسعيرة ، تبدأ سنتين بعد التصديق على الإتفاقية.[1]

وفي نهاية سنة2010 ، طالبت الجزائر الإتحاد الأوروبي تأجيل رزنامة التفكيك التعريفي إلى 2020 بدلا من 2017 ، مستندة في ذلك إلى بند في الإتفاق يمنح لها إمكانية تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية بثلاث سنوات لحماية اقتصادها المتضرر بالتبادلات التجارية غير المتوازنة مع هذا الفضاء التجاري.[2] والجدول التالي يوضح مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية:

الجدول رقم : (2)

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج
1	إلغاء فوري	المواد الأولية معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15% وتمثل هذه الموارد تقريبا 1,1مليار دولار
2	سنتين بعد توقيع الإتفاقية و دخولها حيز التنفيذ تمتد إلى 5 سنوات أي بنسبة 20%	المنتوجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 22% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي أي تقريبا 1,2 مليار دولار
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتجات بعد سنتين من توقيع الإتفاقية تمتد لعشر سنوات أي بنسبة 10%	المنتجات تامة الصنع أو النهائية وتمثل 50 % من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي وتمثل 2,3 مليار دولار

المصدر: يوسف مسعداوي،دراسات في التجارة الدولية،دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر،2010 ، ص180.

أولا : المنتجات الصناعية

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ، **عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق**، 2004، الجزائر، ص 116.

[2] فيروز سلطاني ، مرجع سابق ، ص 174.

في ظل منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية جرى تحديد ثلاثة قوائم لهذه المنتجات المعنية بالتحرير أو التفكيك التدريجي حسب أهمية كل فئة حسب ما تحدده المادة09 من الاتفاق.

- القائمة الأولى : تشكل من المواد الأولية الصناعية و هي تمثل ما يقارب ب 25% من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي (أزيد من 1,15 مليار دولار) ، وهي تتمتع بحماية تعريفية ضعيفة تتراوح من5% إلى 15% ، ويتم تحرير هذه القائمة من كل الحقوق الجمركية والرسوم ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
- القائمة الثانية : تتشكل من المواد نصف المصنعة ، وسلع التجهيز الصناعي و الفلاحي ، وهي تمثل 35% من الواردات الجزائرية أي 1,2 مليار دولار من الإتحاد الأوروبي .
- القائمة الثالثة: تتمتع المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة لأنها تنتج محليا و تعرف أنها حساسة ، و هي تمثل 40% من واردات الجزائر من الإتحاد الاوروربي وتتشكل من المنتجات التامة والمنتجات الصناعية المستوردة تقليديا ، وتخضع هذه القائمة لتحرير تدريجي من الحقوق و الرسوم المماثلة بعد سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية وبمعدل سنوي 10% على مدار 12سنة.[1]

ثانيا: المنتجات الفلاحية

في هذا المجال لايوجد تحرير كامل ، بل يطبق تحرير تدريجي و يخضع لنظام الحصص ، والتوقيتات الزمنية نظرا لحساسية هذه المنتجات من وجهة نظر الطرف الأوروبي و لم يأت اتفاق الشراكة الأوروجزائري بجديد في هذا الشأن ، حيث تبقى الفئة من المنتجات خاضعة لمزايا اتفاقية التعاون لسنة 1976 ، مع بعض التعديلات في الحصص المصدرة.

ومن الملاحظ أن القطاع الفلاحي يعتبر من القطاعات التي تمتلك فيها البلدان المتوسطية ميزة نسبية معتبرة ، كما يحتل هذا القطاع مكانة معتبرة في الهيكل الإقتصادي لهذه الدول ، وهو مايتضح في الجدول الآتي:

[1] علي لزعر،ناصر بوعزيز، مرجع سابق ، ص35.

الجدول رقم: (3)

البلد	الحصة الفلاحية في الواردات الإجمالية 99		الحصة الفلاحية في الصادرات الإجمالية99	
	الإتحاد الأوروبي	باقي دول العالم	الإتحاد الأوروبي	باقي دول العالم
الجزائر	17	29	00	00
تونس	03	12	03	11
المغرب	06	20	20	35
مصر	11	22	06	07

المصدر: علي لزعر،ناصر بوعزيز،تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية،أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد:5، جوان 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة–الجزائر ،ص37.

التعليق على الجدول: يتضح من الجدول السابق أن كل من مصر و الجزائر تستورد من الاتحاد الأوروبي المنتجات الفلاحية و لا تصدر ومنه سوف يستفيد الاتحاد الاوروبي من التحرير التدريجي من القيود الجمركية و غير الجمركية من خلال هذه المنتجات.

المطلب الثالث: دوافع و عراقيل الشراكة الأوروجزائرية

يرى الكثير من المحللين أن هذه الشراكة لم تكن وليدة الصدفة لأنه سبقتها عدة حوارات و مفاوضات بين الطرفين للتمكن من الوصول إلى الاتفاق ولذلك كانت هناك دوافع لكل جانب ، تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة ، كما واجهتها عوائق و عراقيل لانجاحها.

الفرع الأول : دوافع الشراكة الأوروجزائرية

انطلاقا من المقولة المشهورة رغم العداء إلا أن المصلحة تجمع الأعداء ، لاشك أن توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تجمعها مصالح مشتركة بين الطرفين ، وبالتالي سنتطرق للأهداف التي أدت إلى إبرام هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر.

- إن ما تعانيه الجزائر من مشاكل اقتصادية عويصة والتي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة و تفشي البطالة ، جمود الجهاز الإنتاجي ، عدم كفاية معدل نموها و تأخرها من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة ، عدم كفاية مصادر التمويل ، ضعف الاستثمار المحلي و نفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين .
- إن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة وإضافة خلق تعاون اقتصادي مكثف و زيادة حجم الاستثمارات.
- إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر في جميع الميادين تقريبا ، يعتبر التقهقر في مستوى التنمية ، و غياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغربي و مشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي و الظروف الأمنية.[1]

الفرع الثاني : عراقيل الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

من بين النقاط التي تجمل لنا الصعوبات والعوائق التي تواجه الطرفين في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ما يلي : [2]

- انعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الإقتصادية و تقلص حجم تبادلات الجزائر و الدول الأخرى في مجال السلع و الخدمات و رؤووس الأموال.
- إمكانية تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الإقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.[3]
- ان اجراء التعديلات الكبرى على الإقتصاد الجزائري يتوقع أن يشكل تحديا للجزائر، وأول هذه التحديات البدء بتخفيض التعريفات الجمركية على أن تلغى الرسوم تمام التي تمثل مصدر دخل للخزينة و تمثل نوع من الحماية لبعض المنتجين المحليين.

---

[1] ليلى قطاف ، **إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري ، مرجع سابق ، ص 66.

[2] رزيقة غراب ، نادية سجار ، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري ، مرجع سابق ، ص، 91.

[3] المرجع نفسه،ص66.

- ان تحرير سعر الصرف بحلول 2017، سيخلق مصاعب جمة للاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز، كما أن الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدء من السنة الخامسة من تطبيقه و هذا ليس بالأمر السهل.

خلاصة الفصل:

بناء على ماتم التطرق اليه في هذا الفصل أستخلصنا مايلي :

قمنا بدراسة مفصلة عن ماهية الشراكة ونقصد بها: اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات ، و حسب مجال دراستنا نتطرق لتعريفات الشراكة من ناحية الجانب الاقتصادي أو التعاون الاستثماري بين الأطراف الدولية ،

كما أن لها عدّة أشكال تتمثل أغلبها في: الشراكة الصناعية، الشراكة التجارية، كما تطرقنا الى مختلف الدوافع التي قامت بها من أجل التغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية فنجد منها: ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، التغيرات المتواترة للمحيط الدولي ،تعاظم تكلفة التكنولوجيا

ومن أهم أهدافها : تحويل أو اقتناء مهارة محددة، التقليل من حدة المنافسة، جلب طاقات وإمكانيات جديد.

وكذا تطرقنا لمسطلح جديد والمتمثل في الأورومتوسطية و الذي يتكون من كلمتين الأورو: ويقصد بها منطقة الاتحاد الأوربي والمتوسطية نسبة إلى حوض البحر المتوسط ، كما تعرفناعلى دوافع هذه الشراكة في ويمكننا أن نميز بين دافعين لهذه الأخيرة دوافع داخلية تتمثل في مشاكل داخلية متعلقة بالمشاريع و مشاكل السياسات الاقتصادية، وأخرى خارجية كقيام السلطات بجلب المؤسسات للشراكة ، وقمنا بدراسة جيوإستراتيجية لطرفي العلاقة الأورومتوسطية و المتمثلة في الحوض المتوسطي والذي يعد من المواقع ذات الأهمية الجيوسياسيه فهو يمثل همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا مما جعله مركز للتواصل الحضاري والديني و مركزا للمبادلات الاقتصادية والثقافية بحكم موقعه الجغرافي .

وكذلك تحدثنا عن مؤتمر برشلونة يعد مؤتمر برشلونة المنعقد في الفترة 27 و 28 نوفمبر 1995 اللبنة الأساسية للتعاون الاورومتوسطي ، وقد ضمّ بيان برشلونة ثلاث مجالات:سياسيو اقتصادي، إجتماعي و ثقافي، إنساني.

وأخيرا تطرقنا الى الإتحاد الأوروبي نشأته وتأسيسه و كيفية اقامته اتفاقية الشراكة بينه وبين الجزائر التي مرت بمرحلتين تتمثل الأولى في تعزيز العلاقات مع أوروبا و الثانية في التوقيع الرسمي لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، اذ تمثلت محاور هذا الاتفاق في مختلف جوانبه الثمانية

وماهي أهم دوافع الشراكة الأوروجزائرية والتي تمثلت في: مديونية خارجية ثقيلة و تفشي البطالة ، جمود الجهاز الإنتاجي ، عدم كفاية معدل نموه...الخ كما عرفنا عوائق هذه الاخيرة أوجزناها في ، انعدام وضعف الهياكل القاعدية، إمكانية تدهور استثمار الأجانب .

مقدمة الفصل:

لم تبقى الجزائر بمعزل عن هذه التحولات التي تحدث في العالم وقد أثار توقيع الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ردود فعل متباينة، فمبادلات الجزائر مع الإتحاد الاوروبي هي مرتفعة أصلا حتى قبل دخول الاتفاق حيز التنفيد باعتبارها تمثل مايزيد في المتوسط عن 50 بالمئة من إجمالي المبادلات الجزائرية إذ أن علاقتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي اتسمت دائما بالترابط ، وذلك نظرا لكون هذا الأخير يعتبر كأوّل شريك اقتصادي للجزائر، ناهيك عن عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ والموقع الجغرافي القريب من أوروبا، ولذلك أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسار الشراكة ، وفي سنة 2002 من شهر أفريل جرى التوقيع الرسمي على الاتفاق بينها وبين دول الاتحاد الأوربي وفي سنة 2005 دخلت حيز التنفيذ ، إن عقد اتفاقية الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي تفرض انفتاح السوق الجزائرية على المنافسة بينها وبين المنتجات الأوربية في إطار منطقة التبادل ، وعلى هذا الأساس أصبح عليها التفكير في النتائج التي تترتب عن تطبيق هذه الاتفاقية وكذلك أثارها على الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على مواجهة تحديات هذا الانفتاح، إذ يعد القطاع الخاص من بين أهم القطاعات التي تعول عليها الجزائر للانطلاق باقتصادها نحو العالمية، و يرجع هذا إلى الأهمية التي تمثلها المؤسسات الإقتصادية المخوصصة و التي جعلت منها سندا للمؤسسات العمومية في كثير من الأحيان ، و حتى تستطيع الجزائر وضع سياسة تنموية فعالة للقطاع الخاص بهدف تخطي مختلف التحديات والصعوبات التي تمر بها المؤسسات الإقتصادية ، ومن هذا المنطلق اعتمد الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية وهذا بسبب الأهمية الإستراتيجية للمتوسط، التي تستند إلى بعد حضاري وتكتل بشري وموارد طبيعية مهمة ومن ما ذكرناه سابقا جاء هذا البحث لتوضيح مختلف الجوانب المتعلق بمشروع الشراكة الأورومتوسطية والذي انبثقت منه الشراكة الأوروجزائرية مع التركيز على المؤسسات الخاصة في الجزائر و في هذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: واقع المؤسسة الإقتصادية في ظل الشراكة الأورومتوسطية؛

المبحث الثاني: أثار الشراكة على المبادلات التجارية الأورجزائرية؛

المبحث الثالث: السياسات المرافقة لإنجاح إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية؛

و التي سنتطرق اليها بالتفصيل في مايلي :

المبحث الأول: واقع المؤسسة الإقتصادية في ظل الشراكة الأورومتوسطية

لعل تزايد الأحداث وتزايد التكتلات الإقليمية ومايمنعها من حصر تبادل المنافع بين أعضائها ذون غيرهم هو ماحث الجزائر الى الإنضمام الى المنظمة العالمية للتجارة و التوقيع عللى اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي فهل يغير هذا الإتفاق الوضع الحالي للمؤسسات الجزائرية و ماهي انعكاسات التي سوف تحدث للتجالا الخارجية الجزائرية هذه التساؤلات سنجيب عليها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: اطار مفاهيمي للمؤسسات الجزائرية والخصوصية

تحتل المؤسسات الاقتصادية دورا رياديا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات لاسيما النامية منها والجزائر كدولة نامية انتهجت الأسلوب الاشتراكي لتحقيق التنمية الاقتصادية والمساواة ، ينتهج الانتهاج سياسة جديدة تقوم على الخصوصية و الحرية الاقتصادية هذه السياسة قوامها المؤسسات الإقتصادية باعتبارها أحد أهم أعمدة التنمية الإقتصادية والاجتماعية إد سنتطرق في هذا المطلب الى مفاهيم حول المؤسسة الجزائرية و الخصوصية كما يلي:

الفرع الأوّل: ماهية المؤسسة الإقتصادية

تقع المؤسسة في قلب النشاط الأقتصادي المعاصر، فهي المنبع الرئيسي للرفاهية المادية ، كما أنها المكان الذي تمارس فيه طرق التسيير العقلاني الموجهة لبلوغ الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية لتحقيق رفاهية الفرد و المجتمع ، مما سبق نستخلص التعاريف التالية :

التعريف الأوّل: المؤسسة هي الوحدة الإقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي و النشاطات المتعلقة به من تخزين و شراء و بيع من أجل تحقيق الأهداف التي أوجدت من أجلها. [1]

التعريف الثاني: يعرف ماركس(k.marx) المؤسسة الاقتصادية الرأسمالية على أنها تتمثل في عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت تحت ادارة نفس رأس المال، و في نفس المكان ، و من أجل انتاج نفس النوع من السلع.[2]

[1] عمر صخري. **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الخامسة . الجزائر . 2007 ص 24.

[2] رفيقة حروش ، **اقتصاد و تسيير المؤسسة** ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2013، ص29.

التعريف الثالث: يعرف ليبرتون (m.liberton) المؤسسة على أنها كل شكل من أشكال التنظيم الإقتصادي المستقل ماليا ، و الذي يقترح نفسه لانتاج سلع أو خدمات للسوق .[1]

التعريف الرابع: يعرف تراتشي(truchy) المؤسسة على أنها الوحدة التي تجمع فيها و تنسق العناصر البشرية و المادية للنشاط الإقتصادي . [2]

التعريف الخامس : يعرف شميتر (shempter) المؤسسة على أنّها مركز للإبداع و مركز للإنتاج . و عند بيرو(perroux) تقوم المؤسسة بتركيب السلطات ، أما عند قلبرت (Galbraith) تتميز السلطات و بروز الهيكل للذين يملكون السلطة. [3]

خصائص المؤسسة :

من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الصفات و الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الإقتصادية :

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق و صلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها؛
- القدرة على الإنتاج أو أداء الوظيفة التي أوجدت من أجلها؛
- أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء و قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة ؛
- التحديد الواضح للأهداف و السياسات و البرامج و أساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى الى تحقيقها : أهداف كمية و نوعية بالنسبة للإنتاج ، تحقيق رقم أعمال معين ؛
- ضمان الموارد المالية للمؤسسو كي تستمر عملياتها، ويكون ذلك إما عن طريق الإعتمادات ، أو الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض ...الخ ؛
- يجب أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فبها فالمؤسسة لاتوجد منعزلة ، فان كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أن تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما اذا كانت العكس فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها و تفسد أهدافها؛

[1] ناصر دادي عدون ، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، دون سنة ، ص10.

[2] رفيقة حروش ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

[3] عبد الرزاق بن حبيب ، **اقتصاد و تسيير المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 2002 ص24.

- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الإقتصادي ، فبالإضافة الى مساهمتها في الانتاج و نمو الدخل الوطني ، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد؛ [1]

أهمية و دور المؤسسة:

إن وجود المؤسسة الإقتصادية داخل أي مجتمع يجعلها تؤثر فيه و تتأثر به ومن خلال هذا التأثير تظهر لنا أهمية المؤسسة الإقتصادية ، و هذا طبعا في إطار السعي و الحرص المستمر لملاك المؤسسة على تحقيق عدّة أهذاف تختلف حسب اختلاف أصحاب المؤسسات و طبيعة و ميدان نشاطها .

➢ أهمية المؤسسة

تظهر أهمية المؤسسة الاقتصادية على مستويين، أهمية اجتماعية و اقتصادية و يمكن إبرازها فيما يلي:

✓ الأهمية الاجتماعية: [2]

يرجع اهتمام أفراد المجتمع بالمؤسسة باعتبارها وسيلة ضرورية للربط بين حاجاتها من السلع و الخدمات و وسائل إشباعها.

كما تتميز المؤسسة بالشخصية الاعتبارية التي تجعلها تخضع للتشريعات الحكومية، و التي تمكنها من امتلاك أصول تسمح لها القيام بمجموعة من الوظائف، و بالمقابل عليها بعض الالتزامات اتجاه الحكومة، و تتمثل إحدى هذه الالتزامات في دفع الضرائب على الأرباح التي تحققها و التي تعتبر موردا أساسيا من موارد الدولة للقيام بوظيفتها.

✓ الأهمية الاقتصادية: [3]

تعتبر المؤسسة الاقتصادية مصدرا رئيسيا لدخول الأفراد حيث يقع على عاتقها دفع مقابل مادي عادل للعمال في شكل أجور و مكافئات مالية تحفظ لهم مستوى معيشي أفضل، بشرط أن تتفق مع الجهود التي يبذلونها و القدرات التي يملكونها.

---

[1] عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص25، 26.

[2] علي الشرقاوي ، **وظائف منشأة الأعمال** ،دار الجامعات المصرفية، دون طبعة ، الإسكندرية، 1979، ص25 ص27.

[3] عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ، ص30.

لذا تعمل المؤسسة على إنتاج السلع و الخدمات التي تؤثر مباشرة في مستوى معيشة أفراد المجتمع، و بالتالي فإنها تعمل من خلال اتخاذ قرارات توسيع نشاطها الإنتاجي في زيادة خلق فرص العمل من جهة و تخفيض أسعار السلع و جعلها في متناول العديد من أفراد المجتمع في جهة أخرى.

كما تكمن أهمية المؤسسة الاقتصادية في المحافظة على الموارد المحددة للإنتاج ما يشبع حاجات أفراد المجتمع، حيث تتميز حاجات الأفراد بالتنوع بينما تتميز الموارد بالمحدودية، لذا تتحمل المؤسسة مسؤولية استخدام هذه الموارد بفعالة و بطريقة اقتصادية و تسخيرها لإنتاج اكبر قدر ممكن من السلع اللازمة لإشباع حاجيات الأفراد و بهذا تعمل المؤسسة على الحفاظ على الموارد الطبيعية كما تعمل المؤسسة الاقتصادية على توفير ظروف العمل الملائمة الكفيلة بجعل العمال يبذلون كامل قدراتهم و عطائهم، حيث أظهرت التجارب العلمية أن تحسين ظروف العمل قد يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تقوية العلاقات العمالية الجيدة فيما بينهم و إدارة المؤسسة و التي تكون محصلتها تحسين جودة الإنتاج.

- **دور المؤسسة** [1]

للمؤسسة ثلاثة أدوار أساسية تتمثل في :

- **اتجاه أصحاب الملكية** : البحث عن تحسين المردودية (تعظيم الأرباح ، الفائدة : منتوجات ، نفقات) .
- **اتجاه المستخدمين** : يهدف هؤلاء للقيام بنشاط يبرز كفائتهم و يحسن المراقبة لضمان العمل ، وخاصة الترقية الداخلية بالتدريج .
- **اتجاه المستهلك** : تنتج المؤسسة استجابة لحاجات المستهلكين و يكمن دورها الإقتصادي في محاولة الموازنة بين أهداف قيامها و متطلبات هؤلاء .
- **دور تكوين و تدريب العمال** : و ذلك بالترقية الإجتماعية و دفع الرواتب في أوقاتها مما يساهم في زيادة النشاط و الحماس عند العمال .

[1] اسماعيل عرباجي ، **اقتصاد المؤسسة** ، دار المحمدية العامة للطباعة والنشر،الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1998 ، ص 14.

تصنيفات المؤسسة الجزائرية:

هناك عدة أشكال يمكن أ تأخدها المؤسسات الإقتصادية ، و من المفيد التمييز بينها بدلالة بعض المعايير ، حتى يتضح لنا تنوع المؤسسسات من جهة و اظهار متطلبات التسيير المختلفة حسب أنماط المؤسسات من جهة أخرى و من المعايير الأكثر استعمالا في تصنيف المؤسسات الإقتصادية مايلي :

- المعيار القانوني
- معيار الحجم
- المعيار الإقتصادي (نوع النشاط)

➢ حسب المعيار القانوني

يتم تصنيف المؤسسات طبقا لهذا المعيار الى صنفين رئيسين هما :

مؤسسات خاصة و مؤسسات عمومية

أ – مؤسسات عامة : و يكون رأس مال المؤسسة مملوكا لمجموعة عمومية متمثلة في الدولة أو في الجماعات المحلية (الولاية، البلدية، الدائرة) مثل : شركة سوناطراك .[1]

ب– المؤسسات الخاصة : هي مؤسسات يكون رأس مالها مملوكا من طرف شخص واحد أو عدّة شركاء مثل شركة كوندور (condor) ، شركة ايفري .[2]

تتخد المؤسسات الخاصة بدورها أشكالا متعددة , و يمكن ضمها تحت نوعين أساسيين : مؤسسات فردية و مؤسسات الشركات

- **مؤسسات فردية** : تنشأ عن شخص واحد و هو رب العمل أو صاحب رأس المال , يقوم بجمع عوامل الإنتاج الأخرى , ويقدم راس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة الى عمل الإدارة أو التنظيم أحيانا

[1] رفيقة حروش ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] رفيقة حروش ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

- **مؤسسات الشركات** : تنشأ من طرف مجموعة من الأشخاص يشتركون في رأسمالها ، حيث يتوزع التنظيم و التسيير و رأس المال على أكثر من شخص ، و يمكن تقسيم هذا النوع من المؤسسات لى ثلاثة أقسام :

1 – شركات الأشخاص : هي شركات تقوم على الاعتبار الشخصي و الثقة بين الشركاء يمكن اعتبارها بأنها اعادة انتاج لعدد من المؤسسات الفردية، حيث تسمح بتجميع رؤوس أموال أكبر ، وبالتالي احتلال أكبر مجال في النشاط الإقتصادي[1] , و تنقسم بدورها الى ثلاثة أنواع أخرى :

- ✓ **شركات التضامن** : تؤسس غالبا بين أفراد الأسرة الواحدة أو أشخاص تربطهم علاقات شخصية ، يشتركون في حصص من رأس المال ، وهي تصلح للمشاريع الصغيرة [2], و تعرف بأنها شركة تتكون من شريكين أو اكثر ، يسأل فيها الشريك مسؤولية شخصية تضامنية ، و تسمى الشركة بأسماء الشركاء، و يكتسب الشريك صفة التاجر، و تعتبر حصة الشريك غير قابلة للإنتقال للغير ، و لاتنتقل هذه الحصة لورثة الشريك [3] (مثل: شركة حمود بوعلام)
- ✓ **شركات التوصية البسيطة** : تشبه الى حد كبير شركات التضامن، ولكن تتميز عنها بأنها تشمل نوعين من الشركاء" شركاء موصون و شركاء متضامنون" [4] تتكون من أربعة شركاء ثلاثة موصون و شريك متضامن ، تطبق عليها قوانين شركة الأشخاص
- ✓ **شركات المحاصة** : تعرف على أنها الشركة التي تنشأ بين شخص يمارس التجارة باسمه مع الغير و شركاء آخرون(شريكين فأكثر)، و تعرف بأنها شركة مستترة و لها خصوصياتها ، فرغم توفر الشروط الأساسية للشركة فهي لاتتمتع بالشخصية الإعتبارية ، و لا رأس مال ولا حتّى عنوان .[5]

2 – شركات الأموال : هي شركات تقوم أساسا على الإعتبار المالي ، بمعنى أن قيام الشركة يتمثل في الحصص التي يقدمها الشريك لتكوين رأسمالها بغض النظر عن شخصية الشريك و ما تنطوي عليه من صفات،

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق دكره ، ص 54.

[2] بوقدوم مروة ، نينوح مونية وأخرون ، **مصادر و أدوات تمويل المؤسسة الإقتصادية** ، مذكرة لنيل شهادة الليسونس، تخصص مالية و محاسبة، جامعة بومرداس ،2012-2013 ص 6 ص7.

[3] أحمد لهيبات، سعد طبري، محمد بن الزين ، **الإقتصاد و المانجمنت و القانون** ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ،2012-2013 ، ص109

[4] بوقدوم مروة ، مرجع سبق ذكره ،ص 7

[5] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص56

و يشمل هذا النوع من الشركات بدوره على نوعين هما : [1]

- ✓ **شركة المساهمة** : تتكون من مجموعة أشخاص لا يجب أن يقل عددهم عن عن سبعة ، و يتعاونون في تكوين رأس مالها ، الذي يكون ممثلا في أسهم أو حصص قابلة للتداول و متساوية القيمة ، بحيث لا يجب أن يقل رأس مالها عن مليون دينار جزائري (100 **مليون سنتيم**) .
- ✓ **شركة التوصية بالأسهم:** تشبه الى حد كبير شركات التضامن، ولكن تتميز عنها بأنها تشمل نوعين من الشركاء" شركاء موصون و شركاء متضامنون، تطبق عليها قوانين شركات الأموال . [2]

3 – شركات ذات الطبيعة المختلطة : هي الشركات التي يمتزجان فيها الإعتباران المالي و الشخصي و تعتبر الشركة ذات المسؤولية المحدودة أكير مثال على ذلك .

4– الشركات ذات المسؤولية المحدودة : تعرف حسب المادة 564 فقرة 1 من القانون التجاري الجزائري " تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر الّافي حدود ما قدموه من حصص". [3]

- ➢ **حسب معيار الحجم**

رغم أنه يعتمد في تصنيف المؤسسة حسب حجمها على كل من مساحة الحيز الذي تشغله أو قيمة رأسمالها ، إلا أن أهم معيار يستخدم في هذا التصنيف هو عدد العاملين ، حيث تصنف المؤسسة وفقا لهذا المعيار الى: (مع العلم أننا اعتمدنا التصنيف الجزائري) [4]

- ✓ **مؤسسة مصغرة أو صغيرة جدّا** : توظف من 1 الى 9 عمال .
- ✓ **مؤسسة صغيرة** : توظف من 10 الى 49 عامل .
- ✓ **مؤسسة متوسطة** : توظف من 50 الى 250 عامل .
- ✓ **مؤسسة كبيرة** : توظف أكثر من 250 عامل .

[1] أحمد لهيبات، سعد طبري، محمد بن الزين ، مرجع سبق ذكره ، ص 109.

[2] بوقدوم مروة ، مرجع سبق ذكره ،ص 7.

[3] أحمد لهيبات ,سعد طبري ,محمد بن الزين ,مرجع سبق ذكره ،2013 ص 115.

[4] بوقدوم مروة ، مرجع سبق ذكره ،ص7.

تصنيف آخر للمؤسسات حسب الحجم : [1]

- ✓ **مؤسسة مصغرة أو صغيرة جدّا** : توظف من 1 الى 9 عمال .
- ✓ **مؤسسة صغيرة** : توظف من 10 الى 49 عامل .
- ✓ **مؤسسة متوسطة** : توظف من 50 الى 499 عامل .
- ✓ **مؤسسة كبيرة** : توظف أكثر من 500 عامل .

➢ حسب المعيار الإقتصادي

قسم الإقتصادي كلارك (clarck) النشاط الإقتصادي الى ثلاث (3) قطاعات :[2]

- **القطاع الأول** : ويشمل تلك المؤسسات المتخصصة في الزراعة أوالفلاحة بشتى أنواعها ومنتوجها و تربية المواشي بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري .
- **القطاع الثاني** : و يشمل المؤسسات الصناعية وهي جميع المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات وسيطية أو نهائية .
- **القطاع الثالث** : ويتمثل في المؤسسات الخدماتية وهي تلك المؤسسات المقدمة للخدمات مثل : النقل، التعليم، البنوك.

تقسيم أخر للمؤسسة الإقتصادية حسب نشاطها الإقتصادي الى : [3]

- **المؤسسات الصناعية** : و هي المؤسسات ذات الطابع الصناعي و منها مؤسسسات الصناعات الثقيلة (كمصنع الحجار بعنابة) و التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة و مهارات عالية لنشاطها ، و منها مؤسسات صناعية تحويلية أي صناعات خفيفة .
- **المؤسسات الفلاحية** : هي التي تهتم برفع انتاجية الأرض أو استصلاحها و تقوم بانتاج الخيرات التالية: انتاج نباتي و انتاج حيواني .
- **المؤسسات التجارية** : هي التي يتمثل نشاطها في التجارة أي القيام بعملية توزيع الخيرات المادية و الخدمات .
- **المؤسسات المالية** : هي التي تقوم بالنشاط المالي كالبنوك و مؤسسات التأمين ...الخ .

---

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ، ص25

[2] رفيقة حروش ، مرجع سبق ذكره ، ص36.

[3] اسماعيل عرباجي ،مرجع سبق ذكره ، ص 16.

- **مؤسسات الخدمات** : هي التي تقوم بتقديم خدمات كمؤسسات النقل و عيادة الطب و مكاتب الخبرات (كالخبير المحاسبي ، و محافظ الحسابات..)

الفرع الثاني: الاطار المفاهيمي للمؤسسة الجزائرية الخصوصية

أن العنصر الأساسي الذي مس المؤسسات الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي هو عملية الخوصصة التي تعتبر بمثابة تحويل الملكية من القطاع العمومي الى القطاع الخاص، طبقا لما نص عليه القانون سنة 1995 م.

التعريف الأوّل: الخوصصة تعني التقليل من دون الحكومة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد أكثر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.

لقد عرفت النصوص القانونية القانونية الجزائرية عملية الخوصصة على طريقتين حسب 95-22 الصادر في أوت 1995 :

التعريف الثاني: تتجلى الخوصصة في نقل ملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص ، ويتم ذلك خلال مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين .

التعريف الثالث: تعني الخوصصة أي معاملة تتمثل في نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديون، فيتم عندئذ تحويل السلطة القانونية أو الاقتصادية إلى أشخاص خواص أو أجهزة تابعة للدولة مؤسسة على شكل مدني أو تجاري. [1]

المطلب الثاني: دوافع وأهداف الخصوصية

بعد معرفتنا لمفهوم المؤسسة الجزائرية الخصوصية سنتطرق في هذا المطلب الى الأسباب و الدوافع التي تؤدي بالمؤسسات للتوجه للخوصصة و ماهي أهم الأهداف التي تحققها هذه الأخيرة من انتهاجها لهذا النظام وذلك في مايلي:

[1] كرفي مباركة و آخرون، **الشراكة الأورومتوسطية** ، مذكرة ليسانس،تخصص علوم سياسية، سعيدة،2016/2015، ص31.

الفرع الأوّل: دوافع الخوصصة

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني البرامج الإصلاحية بصفة عامة وبرامج الخوصصة بصفة خاصة وهذا ضمن برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وقد تختلف الأسباب من دولة إلى أخرى إلا أن الأسباب الرئيسية التي دفعت الجزائر إلى تبني الخوصصة تتمثل فيما يلي:

- تدهور وضعية القطاع العام وعدم فاعليته مما شكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة؛
- ضعف الإنتاج في امؤسسات العمومية ووجود فائض في الاعباء وارتفاع أجورر المستخدمين بشكل لا يتماشى مع قدراتها المالية ، مما أدى الى فقدان النجاعة وانعدام المنافسة؛
- وجود قطاع خاص ضعيف ومقيد في بعض الأنشطة التجارية والزراعية ؛
- تأزم الوضع المالي في الجزائر من خلال ارتفاع المديونية والتضخم ؛
- وجود الجزائر في مرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق وتبنيها لسياسة " الباب المفتوح " أما الرأس المال الدولي وجلب المصالح الأجنبية لتطوير مفهوم الشراكة في اطار عولمة الإقتصاد؛
- ضغوطات المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، الذي يشترطمن أجل إعادة جدولة الديون أو وجود ضمانات لتحسين وضعية الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق برامج إصلاحية منها الخوصصة .

الفرع الثاني : أهداف الخوصصة

أن تبني الدولة الجزائرية الخوصصة لإصلاح اقتصادي جديد، كان بغرض النهوض بالقطاع العام وتطور الاقتصاد الوطني وتحقيق عدد من الأهداف يمكن حصرها في مايلي:

- دفع الفعالية الاقتصادية من خلال انفتاح على المنافسة علما أن الفعالية الاقتصادية تبقىالشرط الأساسي في تحقيق النمو و التحديث الاقتصادي ومن ثم تحقيق رفاهية اجتماعية؛
- التحول على اقتصاد السوق الذي ينطوي أساسا على تغير الملكية وهو ما تساهم مع عينة الخوصصة؛
- دفع مردودية الجهاز الإنتاجي وبالتالي الاقتصاد الوطني؛

- جلب موارد مالية بغية وزيادة الاستثمارات دون زيادة المديونية لضمان أفضل فعالية في. تخصيص الموارد والإنتاج وتقوية دور القطاع الخاص في الاقتصاد ؛
- الخوصصة تمثل عاملا حاسما لعملية تكثيف النسيج الصناعي وهي كفيلة بانعاش الاستثمارات وبالتالي المساهمة في خلق مناصب شغل جديدة ؛
- تعمل الخوصصة على تفعيل ديناميكية الصادرات من غير المحروقات كما تعتبر عنصر العمل والنجاعة كمنبعين أساسيين للثروة ؛
- إصلاح المؤسسات الاقتصادية وتحديثها وهذا مانصت عليه المادة 04 من الأمر1197 ،إذ يقوم المتملك أو المتملكون بإصلاح المؤسسة وتحديثها، أي أن الدولة لا تقوم بالخوصصة من أجل الخوصصة في حد ذاتها بل من أجل إعادة السير الحسن للمؤسسة وتطويرها وتحديثها، والمحافظة على استقرارها [1]

المطلب الثالث: مميزات ومباديء الخصوصية

تبعا للتحولات التي عرفها ولا يزال يعرفها الاقتصادي الجزائري للخوصصة رغم الصورة الضبابية التي تلازم كإصلاح فهناك من يرى في الخوصصة مجرد إعادة تركيز للرجوع دون خلق إضافات جديدة تسهم في خلق القيمة المضافة وتزيد في الوعاء الجبائي خارج نطاق البترول رغم ترسانة القوانين في مجال الأسعار والبنوك والجباية والإجرءات الجمركية لكن هذا لم يصنع من وجود مميزات للخوصصة، لباب أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر هي :

أوّلا :الإطار القانوني و التنظيمي للخوصصة

تم صياغة الإطار القانوني للخوصصة في الجزائر خلال فترة 1995-2001 وهو الإطار المحدد بواسطة 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لعملية الخوصصة ، وهذا الأمر عدل وتم بالأمر97-11 المؤرخ في مارس 1997 والأمر04-01 الصادر في 20-5-2001 والذي أثر بواسطة مجموعة من المراسيم المتعلقة بتنظيم وتسيير وخوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية.

[1] نفس المرجع السابق،ص32،ص33.

ثانيا: هيئات وطرق تنفيد الخوصصة

إن الهيئات المكلفة بتنفيد الخوصصة تتمثل في :

1- الحكومة:

التي تقوم بتعيين قائمة المؤسسات العمومية المراد خوصصتهم واتخاذ القرارات فيما يتعلق بملفات التنازل وتحويل الملكية بالإضافة إلى إقرار إستراتيجية وبرامج الخوصصة والمميزات السنوية لها.

2- مجلس مساهمة الدولة :

يتولى تحديد الإستراتيجيات والسياسات الشاملة في مجال مساهمات الدولة والخوصصة كما يحدد برامج خوصصة المؤسسات العمومية والإقتصادية بالإضافة إلى دراسة ملفات الخوصصة والموافقة عليها .

3- وزارة المساهمة والترقية الإستثمارات:

يتولى وزير المساهمات ما يلي :

- إعداد برامج الخوصصة بالتشاور مع الوزراء المعنيين ؛
- إعداد وتنفيد إستراتيجية اتصال اتجاه الجمهورر والمستثمرين حول سياسة الخوصصة. [1]

ثالثا: القطاعات التي تشملها عملية الخوصصة

لقد حددت المادة الثانية من الأمر 95-22 القطاعات التي تشملها عملية الخوصصة وهي القطاعات ذات الصابع التنافسي ، حيث تنسحب الدولة من هذه النشاطات ، وتحول كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص وتتمثل هذه القطاعات في:

1- الدراسة والإنجازات في مجال البناية والأشغال العمومية ؛
2- الفندقة و السياحة ؛
3- التجارة و التوزيع ؛
4- الصناعات التحويلية في مجال الميكانيك والإلكترونية والكيمياء؛

[1] نفس المرجع السابق،ص35.

كما أن هناك مجموعة من الشروط الحكومية لإتمام عملية الخوصصة هذه الشروط متمثلة فيما يلي:

- **الشروط الاقتصادية:** تتمثل في الحرص على أن يكون تقييم المؤسسة للتنازل بقيمتها الحقيقية، لتفادي إهدار المداخيل العمومية بالإضافة إلى شرط ضمان استمرار الخدمة العمومية ؛
- **الشروط الاجتماعية:** وهي المحافظة على مناصب العمل وإدماج العمال كمساهمين في المؤسسات الموجهة للخوصصة ونظرا لصعوبة الحفاظ على مناصب العمل تم تعجيل ذلك في الأمر 7-9-11 تم بالمقابل منح امتيازات بين التفاوض عليها كما أن إدماج العمال كمساهمين يعتبر حل مكمل للحفاظ على مناصب العمل.
- **الشروط القانونية:** أخضع الشعر الجزائري عملية الخوصصة إلى قانون المنافسة وإلى دفتر الشروط والمقصود بقانون المنافسة أن عملية الخوصصة تكون خاضعة للسوق وهذا يعني الشفافية والموضوعية.
- **دفتر الشروط:** يعني أن خوصصة المؤسسات العمومية محكومة بدفاتر شروط تحدد فيها حقوق المتنازل والممتلك وواجباتها . [1]

➢ **شركات تسيير المساهمات :**

تقوم بتحضير المؤسسة خوصصة وتطبيق وتوجيه وزارة المساهمات ولكي تتم عملية الخوصصة بصفة عقلانية ومنطقية بدون عراقيل ،نص قانون الخوصصة على إنشاء اللجنة الوطنية لمراقبة عمليات الخوصصة يتمثل دورها على احترام الشفافية والدقة والإنصاف في سير عملية الخوصصة .

➢ فيما يخص طرق الخوصصة فقد سيطرت الحكومة في برنامجها الطرق التالية:

1- **عن طريق السوق المالية (البورصة)** : يمكن أن يتم إما بعرض بيع أسهم وقيم منقولة أخرى في البورصة أو بغرض علني للبيع بسعر ثابت أو يتضافر هاذين الأسلوبين معا ويمكن تجزئة الأسهم والحصص مما يسمح بمشاركة كبيرة للجمهور .

2- **المتناقصة:**هي طريقة كلاسيكية للبيع وإبرام الصفقات وهي إجراء يستهدف الحصول على عدة عروض من عدة عارضين متنافسين مع تخصيص الصفقة للعارض الذي يقدم أفضل عرض.

[1] نفس المرجع السابق،ص36.

3- **التنازل بالتراضي:** هي إجراء تخصيص صفقة لمتعامل واحد دون الدعوى التشكيلية للمنافسة ويكون هذا عندما يختلف الأمر بضرورة التحويل التكنلوجي واكتساب تسيير متخصص أو عندما لا يترسخ مشترون بعد الإعلان عن بيع طريق المزايدة فهده الطريقة تجمع بين المرونة والسرعة ، لديها عيب يتمثل في نقص الشفافية واحتمال التلاعب في التفاوض.

4- **الخوصصة لصالح الإجراء:** تتم هذه الطريقة بالتنازل عن أصول المؤسسات العمومية المحلية لصالح الأجراء. [1]

المبحث الثاني: آثار الشراكة على بنية المبادلات التجارية الاوروجزائرية

بعد دخول الجزائر في اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حققت الكثير من الفرص، كما أصبح يشكل تحديا حقيقيا يمس جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية ، فاتفاق الشراكة يحمل في طياته آثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني و أخرى تنعكس على توازناته ، في هذا الإطار نحاول التعرف على آثار هذه الاتفاقية على بنية المبادلات التجارية الاوروجزائرية .

المطلب الأول :تحليل المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

سنتطرق في هذا المطلب الى تحليل المبادلات بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي و مما درسناه سابقا سوف نقوم بمحاولة تسليط الضوء على هيكل المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول :تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي

لتوضيح المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي ، سنتعرض إلى:

أولا : تطور الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي

من خلال الشكل التالي سوف نقوم بتبيان تطور واردات الاتحاد الأوروبي و واردات بقية الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتفاقية كما يلي:

[1] نفس المرجع السابق،ص،38،37.

الجدول رقم 4 تطور الواردات من السلع مع الإتحاد الأوروبي

نسبة مؤوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإتحاد الأوروبي	57.4	54.7	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3	52.2
بقية الدول الأخرى	42.7	45.3	47.4	45.6	47.1	47.2	47.2	47.6	47.9	47.7	47.8

المصدر www.ons.dz, تاريخ الإطلاع 13:05, 2018/05/02

شكل رقم(1): تطور الواردات من السلع مع الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم خلال الفترة (2003 –2013)

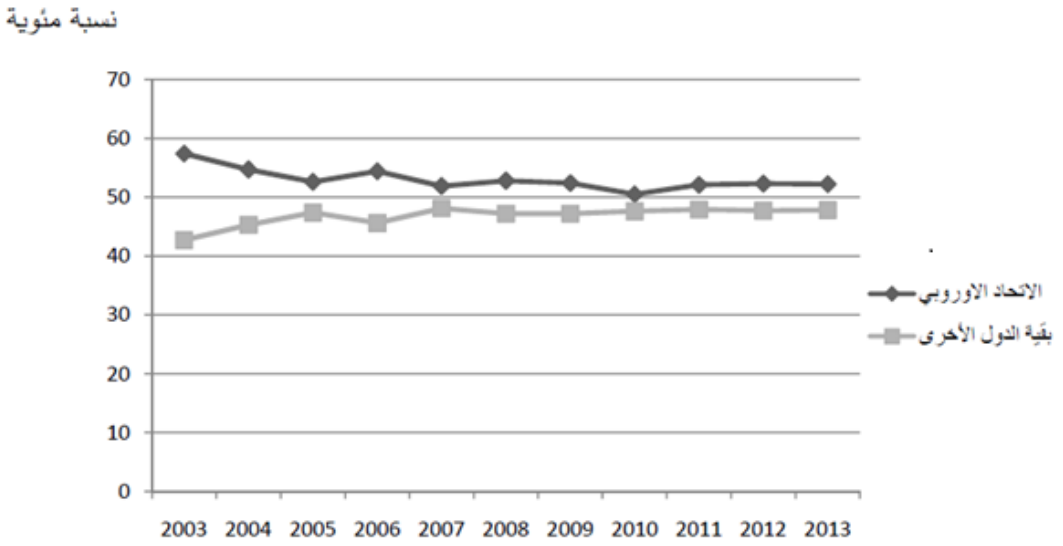

المصدر :معطيات الجدول رقم –4–

اثر ابرام اتفاقية الشراكة وإقامة منطقة تبادل حر أوروجزائرية توقع الكثير من الباحثين سيتم حدوث عملية تحويل التجارة بسبب التفكيك الجمركي الذي لن يمارس ضغطا فقط على العامة وإنما كذلك على

الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات الصناعية القادمة من أوروبا، كما أنه من المتوقع أن هده الزيادة ستتم في قسم منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي لا تستفيد من التفكيك الجمركي ، و انه سيحدث طلب إضافي على الواردات على المد ى المتوسط و سيتركز هذا الطلب على سلع التجهيز و السلع الوسيطة بسبس إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج ، إلا أن من خلال التحليل للشكل السابق يتضح انه لم تحدث عملية تحويل تجارة نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية بدليل انه تمت الزيادة في نسبة الواردات السلعية من الدول أخرى غير الاتحاد الأوروبي في المقابل انخفضت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي ، انه لم تحدث عملية خلق تجارة لأن الاتحاد الأوروبي في الأصل هو الممون الأول للجزائر ونسبة الواردات منه تبقى اكبر من بقية دول الأخرى سواء قبل أو بعد تنفيذ اتفاقية الشراكة ، وبالتالي لن يؤثر هذا على رفاهية المستهلك باقتناء منتجات ذات أسعار مرتفعة من دول عضو في الاتفاقية ، إلا أن هذا لا يمنع من استبدال الإنتاج المحلي الأقل كفاءة والأكثر تكلفة بإنتاج الدولة العضو في الاتفاقية، أما الزيادة الحاصلة في الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي تعود بالفائدة على المستهلك لأنها تكون أقل سعرا بعد عملية التفكيك الجمركي .

ثانيا : تطور الصادرات الجزائرية من السلع إلى الإتحاد الأوروبي

لقد عرفت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا بينما ظلت الصادرات مستقرة هذا ما سوف نوضحه من خلال الشكل التالي:

جدول رقم 5 هيكل المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر خلال الفترة 2010-2014

نسبة مؤوية

	صادرات الإتحاد الأوروبي					واردات الإتحاد الأوروبي				
	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الغذائية والحيوانية	12.11	17.63	11.83	11.44	14.30	0.14	0.40	0.21	0.32	0.27
مواد الخام	3.19	2.82	2.52	2.68	2.87	0.40	0.36	0.35	0.23	0.24
الوقود المعدني	4.43	5.57	11.97	10.88	5.80	97.32	97.64	97.79	98.24	96.90
منتجات حيوانية ونباتية	0.44	0.54	1.11	1.12	0.78	0	0.007	0	0	0
مواد كيميائية	14.22	13.99	12.96	14.15	14	1.36	1.14	1.29	0.94	2.34
سلع صناعية	22.74	37.04	21.58	21.01	21.81	0.55	0.31	0.17	0.14	0.14
أجهزة ومعدات النقل	42.86	37.05	38.03	38.71	40.43	0.23	0.15	0.19	0.14	0.11

Sucre European commission, European Union trade in goods with Algeria, directorate general for trade p8

شكل رقم(2): تطور الصادرات الجزائرية من السلع إلى الاتحاد الأوروبي للفترة (2010-2014)

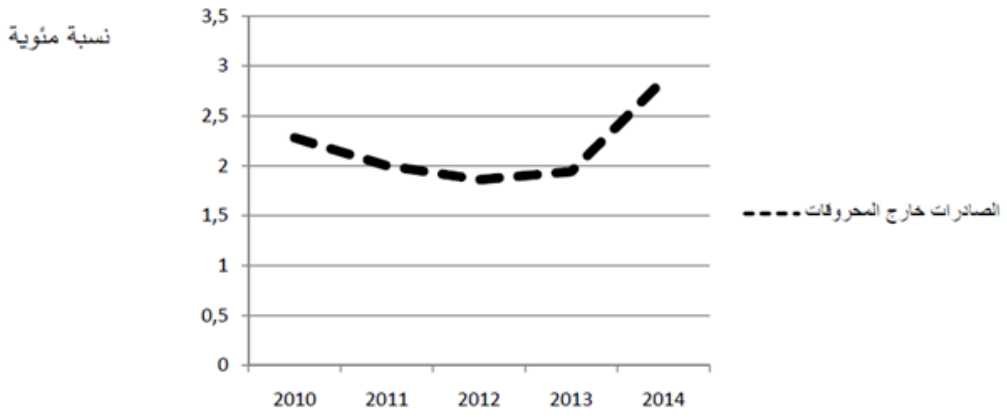

المصدر :جدول رقم -5-

التعليق على الشكل:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ انه لم تحدث زيادة في الصادرات الجزائرية من السلع إلى بلدان الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2014 هدا يعني أن الجزائر لم تستفيد من عملية التفكيك الجمركي الذي يشمل تبادل نوع واحد من المنتجات التي ليست في صالح الجزائر التعامل بها، هدا يعني أنه لن يكون هناك نجاح لأي تكامل اقتصادي إدا كان يشمل دول ذات مستويات اقتصادية مختلفة .

الفرع الثاني: هيكل المبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي

يتعلق هذا الفرع طبيعة ونوع المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وهو ما سنحاول شرحه و تبيانه فيما يلي :

أولا: هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

من خلال الشكل اسفله سنحاول توضيح هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، كما يلي:

شكل رقم (03): هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

جدول رقم 6 تطور صادرات الجزائر للإتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2014

نسبة مؤوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	2.28	2	1.86	1.94	2.86

Sucre European commission, European Union trade in goods with Algeria, directorate general for trade p8

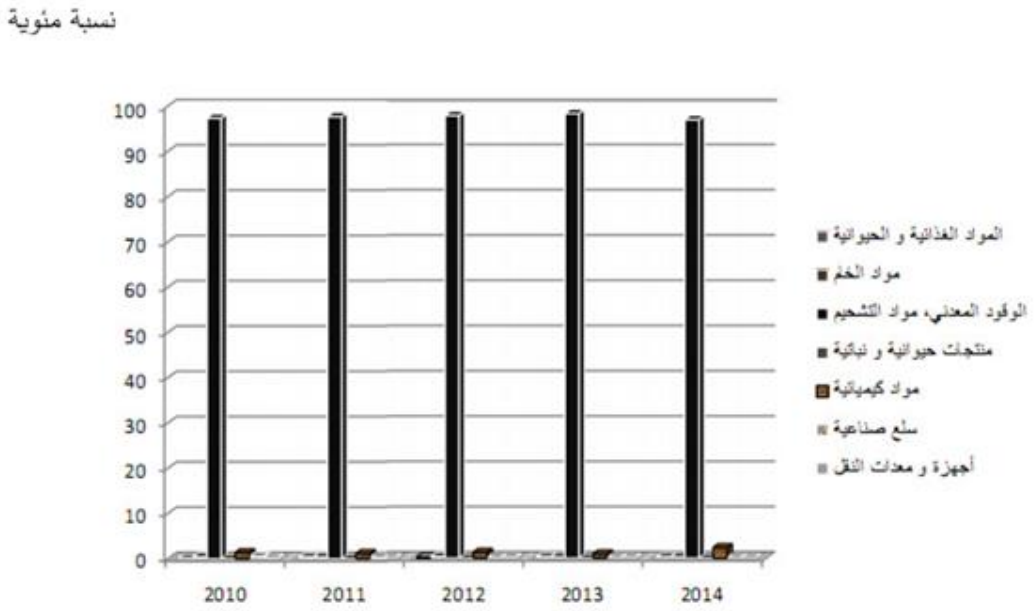

المصدر :معطيات الجدول رقم-6-

التعليق على الشكل:

من الشكل السابق لاحظنا أنه يوضح الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من حيث طبيعة المنتجات خلال الفترة (2010-2014)، يظهر التنوع في طبيعة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن أكبر نسبة مستوردة من الاتحاد الأوروبي تتمثل في الآلات والأجهزة فهي تحتل المرتبة الأولى لنقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية للنشاط الإنتاجي ،تليها المواد الأولية ثم معدات النقل ثم بقية المنتجات الأخرى بسبب الندرة التي تتميز بها الجزائر إزاء هده المنتجات.

كما توضح ان الواردات الجزائرية من الإتحاد والخاصة بالمنتجات المصنعة والنصف مصنعة في تزايد خلال الفترة (2010-2014)، بفعل التفكيك الجمركي الذي يطرأ على القائمتين الأولى و الثانية كما ذكرنا سابقامما يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك ومنه المستفيد الأول من هده الشراكة هو المستهلك بالدرجة الاولى(كمية، نوعية، أسعار تنافسية)، في المقابل يؤدي إلى خسائر الموارد المالية للخزينة العامة للدولة ومن ثم نقص في النفقات العامة التي سوف تؤثر بدورها على بعض القطاعات الاقتصادية التي تستفيد من دعم وإعانات كالقطاع الزراعي، كما أنه هناك عدم التكافؤ والتوازن في العديد من المستويات.

ثانيا: هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوروبي

من خلال الشكل التالي سنحاول تبيان وتوضيح هيكل الصادرات الجزائرية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي كما يلي:

جدول رقم 7 المبادلات التجارية الأوروجزائرية من المنتجات الزراعية

الوحدة مليون دولار

	صادرات الإتحاد الأوروبي					واردات الإتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات زراعية	2.007	3.156	2.842	3.196	3.604	28	111	64	100	76

Sucre European commission, European Union trade in goods with Algeria, directorate general for trade p8

شكل رقم (04) : هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي

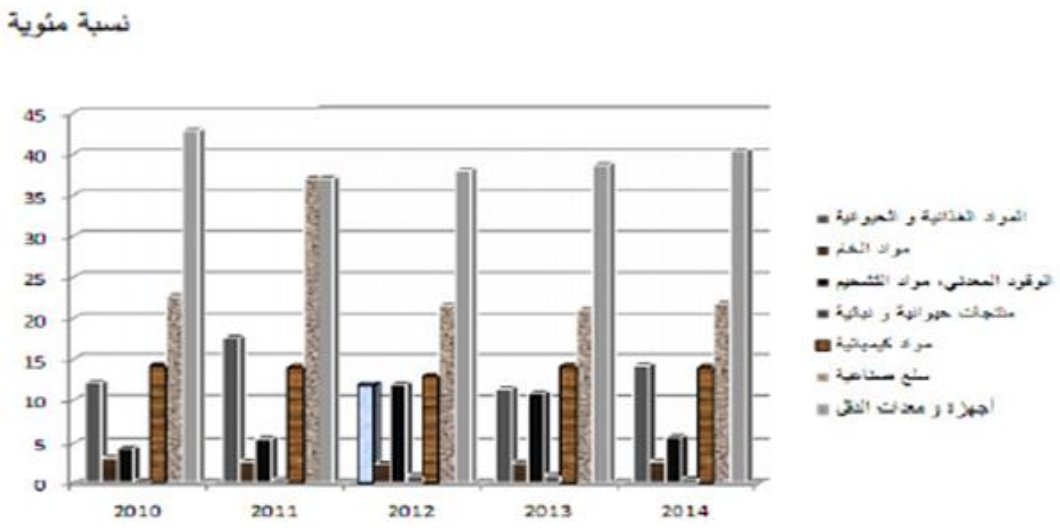

المصدر :معطيات الجدول رقم -7-

التعليق على الشكل:

نلاحظ مما سبق أن أكثر مادة مصدرة من طرف الجزائر للاتحاد تتمثل في الوقود المعدني و مواد التشحيم الميزة النسبية التي تمتلكها الجزائر لكن يضل حجم الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي ضعيف و

الخاصة بالمنتجات المصنعة التي تخضع للتفكيك الجمركي دليل على أن الجزائر لم تستفيد من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعدم شمولية الشراكة لقطاع النفط يعتبر عامل سلبي للاقتصاد الوطني ، فالدول كالجزائر التي تشكل صادراتها خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير.

المطلب الثاني: الآثار المصاحبة لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

سنتطرق في هذا المطلب الى أهم الآثار الناتجة عن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وإن الحديث عن منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و تأثيرها على القطاعين الزراعي و الصناعي سيطرح العناصر التالية:

الفرع الأول : آثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي

سنقوم تبيان آثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي من خلال الشكل التالي:

جدول رقم 8 المبادلات التجارية الأوروجزائرية من المنتجات الصناعية

الوحدة مليون اورو

	صادرات الإتحاد الأوروبي					واردات الإتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات صناعية	3.319	3.687	4.345	4.340	4.696	115	87	56	44	41

Sucre European commission, European Union trade in goods with Algeria, directorate general for trade p8

شكل رقم (05):المباد لات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الزراعية

الوحدة: مليون أورو

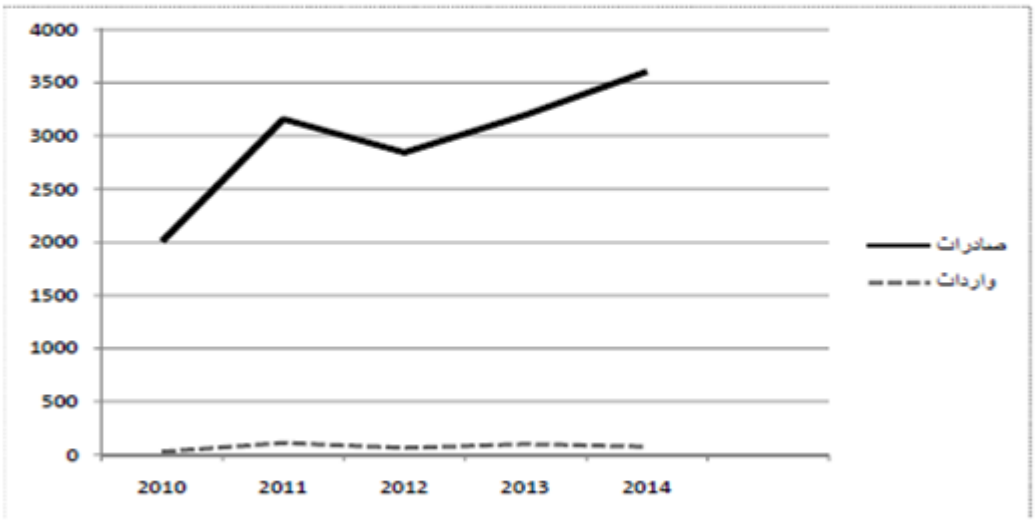

المصدر: معطيات الجدول رقم-8-

التعليق على الشكل:

من خلال ما لاحظناه في الشكل أعلاه نستطيع القول أنّ صادرات الاتحاد الأوروبي للجزائر من المنتجات الفلاحية تفوق صادرات الجزائر من هذه الأخيرة، هذا ا رجع إلى استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الاورومتوسطية و الذي يعتبر في غير صالح للجزائر و ذلك لما تتمتع به من مميزات في القطاع الزراعي هذا يعني أن الاتحاد الأوربي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها ، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها في المقابل إن اشتداد حدة المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي و الاهتمام به، كما انه سيكون حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياستها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الانتاج و ترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي ، ولا يمكن أن يحدث هدا إلا بعصرنة القطاع الزراعي وعقلنة تسيير موارده و الاستفادة من التقدم التكنولوجي و التقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الاقتصادي و التقني المسطر و منه دعم و تطوير البنيات الأساسية و الخدمات المساندة للقطاع الزراعي.

الفرع الثاني: آثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الصناعي

ان الشراكة الاوروجزائرية كان لها التأثير الكبير على القطاع الصناعي وإن انفتاح السوق الجزائرية على الاتحاد الأوروبي ، الذي يعتبر الشريك لأساسي للجزائر من حيث الواردات، السوق الجزائري ستكون قبلة السلع الأوروبية على الأقل في المدى القصير و المتوسط مما سيخلق جملة من التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية، انه قد يعطي مجموعة من الايجابيات على قطاع الصناعة في الجزائر تتمثل هذه الآثار في :

أولا :إعادة تخصيص عوامل الإنتاج

إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي له اثرين متناقضين[1]:

- انخفاض النشاط في القطاعات المحمية أو اندثار النشاطات غير تنافسية بحكم مواجهتها لمزاحمة السلع الاوروبية غير قادرة على تحمل و مواجهة المنافسة الدولية
- إعادة تخصيص عوامل الإنتاج التي تم تحريرها نحو القطاعات التصديرية محفزة بارتفاع الإنتاجية الناتجة عن انخفاض في الأسعار (على المستوى الداخلي لانخفاض أسعار السلع المستوردة) و انخفاض معدل الصرف و ذلك من اجل المحافظة على مستوى الإنتاج و مستوى التشغيل لكن كل ذلك يتطلب تحولا نوعيا في الاقتصاد الجزائري.

يقصد بالانفتاح على مستوى الاقتصاد الجزئي، إعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو القطاعات التي تستطيع فيها الجزائر تطوير مزايا نسبية، ويمكن إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج محدودة بسبب هيكلة النسيج الصناعي وطبيعة المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية و في هذا الوضع الراهن من المنافسة الدولية، فان تطوير صناعة تنافسية تتطلب وضع حيز التطبيق لبرامج عمومية في مجال الهياكل القاعدية و التكوين.

أما فيما يخص سعر صرف العملة، فان العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي " الاورو " التي تنافس في قوتها الدولار الأمريكي ، إذ ارتفعت قيمتها مند بداية2002 ،و دلك بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني لدول الاتحاد، و هو ما اثر إيجابا على العملة الأوروبية، لهذا فان المنتج الجزائري و إن تحسنت

[1] عبد القادر دربال، بلقاسم زاير, مرجع سابق ,ص,ص23 -24

نوعيته و انخفضت كلفته، يبقى يعني من عامل الصرف، بسبب ضعف العملة الوطنية، و بالتالي لن يكون للمنتج الجزائري القدرة الكافية على المنافسة.[1]

ثانيا: آثار الشراكة الاوروجزائرية على المبدلات الصناعية

يوضح الشكل التالي تطور المبادلات التجارية من المنتجات الصناعية بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي :

جدول رقم 9 مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2007-2013

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر العام للأسعار	118.24	123.89	131.10	136.23	142.39	155.10	160.11
التغير %	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30

المصدر: www.ons.dz/-prix-a-la-consommation-html تاريخ الإطلاع 2018/05/09. 13:00

شكل رقم (06): المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الصناعية

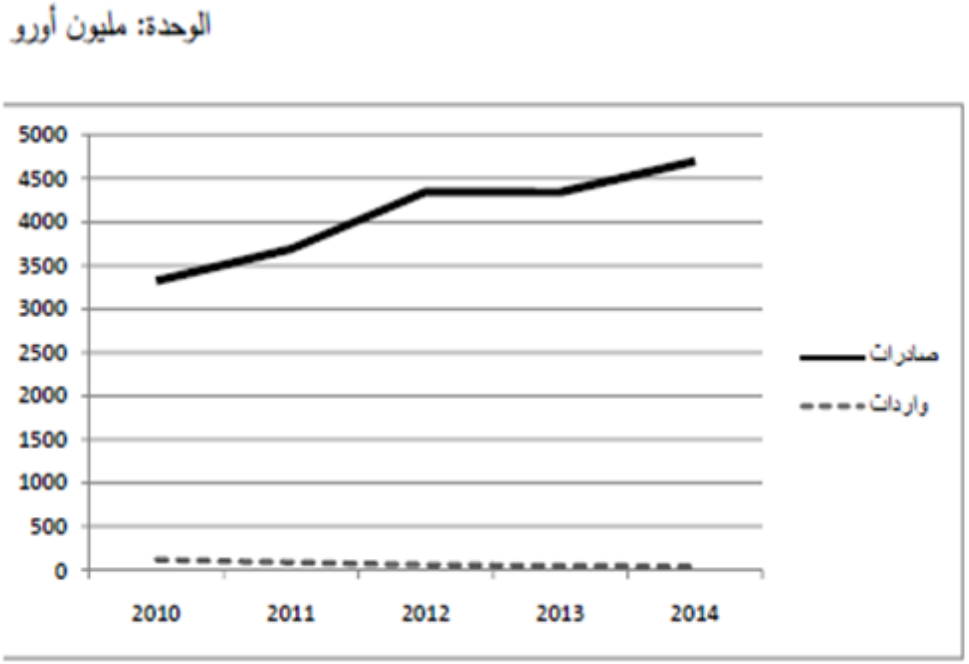

المصدر:معطيات الجدول رقم -9-

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ،،ص180-184.

التعليق على الشكل :

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه وبعد دراستنا الدقيقة له، زيادة في الواردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي مقابل تناقص في الصادرات الجزائرية خلال الفترة(2010-2014)، هذا دليل على عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الطرفين الاوروبي والجزائري ، ما قد يعود سلبا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بسبب ضخامة تكاليفها و نقص إيراداتها في الأسواق الأوروبية، وبالتالي الصعوبات الرئيسية التي يكمن إظهارها من انخفاض الجمركي تقع في قطاعات السلع الوسطية و سلع الاستهلاك، و في قطاع سلع التجهيز،أن الحماية المحلية التي هي معرضة للخطر تبقى متواضعة.

من المعطيات التي لدينا ومعلوماتنا المتأتية من دراساتنا السابقة نستنتج أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية أن دخول السلع الأوروبية المصنعة إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا امام النسيج الصناعي الجزائري ،رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على قطاع، و منه للتقليل. من الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الوطني يتطلب توفر العديد من عناصر النجاح سنحاول التطرق إليه لاحقا .

ان الاتفاق أتاح فرصة للمنتج الجزائر لاحتلال في السوق الأوروبية إدا تمكنت المؤسسات الوطنية من تحسين منتجاتها، و استغلال مدة التفكيك الجمركي كعامل محفز لتحسين جودة منتجاتها ،و في هذا الصدد يمكن التذكير هناك 30 شركة عمومية و خاصة تحصلت على شهادة الجودةISO -900 .[1]

الفرع الثالث :الأثر على الموازنة العامة

بفعل تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي قامت الجزائر بفتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية و هذا من خلال التفكيك التعريفي التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، كذلك تحرير تجارة الخدمات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات التي تدخل ضمن الاتفاقية العامة للمنظمة العالمية للتجارة، و في هذا الإطار شرعت الجزائر مؤخرا في إصلاح التعريفة الجمركية من خلال

[1] ناصر دادي عدون, محمد متناوي, «الجزائر و المنضمة العالمية للتجارة » مرجع سابق ،،ص180-184

إصدار الأمر 01- 02 في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية جديدة وتحديد نسب التعريفة الجديدة كما يلي[1]:

- 0-5 في المائة مفروضة على المواد الأولية غير منتجة محليا و التي تستعمل من قبل الجهاز الإنتاجي
- 15 في المائة مفروضة على التجهيزات و وسائل الإنتاج الزراعي و الصناعي و كدا المنتجات نصف مصنعة.
- 30 في المائة من المنتجات مفروضة على المنتجات تامة الصنع.

و منه مع التوسع المتسارع للواردات في السنوات الأخيرة في إطار الاتفاقية قدرت ب 28 مليار دولار سنة 2008و 2009 مقابل 11 - 12مليار دولار في بداية العشرية الأخيرة، إن تخفيض التعريفة الجمركية يستمر حيث تمت خسارة 2.5 مليار دولار تقريبا من الإيرادات المالية في الفترة (2005 -2009) ،كل هده التعديلات التي طرأت على التعريفة الجمركية تؤدي إلى تخفيض العائد من حصيلة الجمارك نتيجة لإلغاء العديد من التعريفات الجمركية طبقا اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ،مما يؤدي إلى تراجع الميزانية العامة للدولة.[2] والجدول التالي يوضح الخسائر المالية خلال انخفاض (PIB):

جدول رقم (10):خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مؤوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%	0	0.2	0.4	0.6	0.7	0.9	1.0	1.1	1.1	1.0	1.0	1.0

Source:KHLAT Kenza Linda, Impact du partenariat Euro-méditerranéen sur les économies des pays du Maghreb, Mémoire de magister en Science économique, Option : Economie International, Université d'Oran (Algérie), 2010/2011, p.133.

[1] فيروز سلطاني،مرجع سابق،ص،ص.184-185

HASSAINE Keltouma, Op.cit, P.1731

[2] يوسف سعداوي،مرجع سابق،ص.192

التعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول السابق أن انخفاض التعريفة الجمركية خلال هده الفترة اثر على الموارد المالية للدولة مما أدى الى خسائر مالية معتبرة في الناتج المحلي الاجمالي.

و من المعلوم أن الرسوم الجمركية في بلد نام مثل الجزائر و التي تمثل ما مقداره 10 في المائة من إيرادات الخزينة العمومية او ما يعادل 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تمثل موردا جبائيا، تنص عليه اتفاقية التبادل الحر يؤدي إلى خسارة مالية لإيرادات الميزانية مما يعني تفريط اكثر من مليار دولار سنويا، وبالتالي انخفاض موازي في النفقات العمومية والدي يعود إلى سببين حصة الإيرادات المرتكزة على المبادلات الخارجية و درجة الانفتاح العالية و الحصة العالية من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي ،ستؤدي في البداية إلى انخفاض المدخرات و ازدياد الاستثمار ومن ثم إلى زيادة العجز في الميزان التجاري و الحساب الخارجي،لان إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية قد يحفز الاستهلاك الخاص من خلال توفير طائفة أوسع من السلع الاستهلاكية، في حين أن الاستثمار يمكن أن يزيد نتيجة لمزيد من التدفقات في رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل و للجهود التي تبذل لتوسيع و تحسين قدرات الإنتاج و على ذلك سيكون من الضروري طرح استثمارات كبيرة في البنية الأساسية على المدى المتوسط لتحسين بنية الأعمال التجارية والمساعدة في جلب تدفقات اكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

الفرع الرابع : الأثر على المستهلك

لقد أثرت الشراكة الأوروجزائرية كذلك على المستهلك ففي السوق المحلي لم تنخفض أسعار المنتجات المستوردة الموضوعة في إطار الفكيك الجمركي،فمن المنتجات مثل السكر، الزيت، الحبوب ، الحليب، مواد البناء تميزت في ارتفاع أسعارها مما أثرت على القدرة الشرائية للمستهلك،ن أسعار المنتجات المصنعة تميزت بالارتفاع طيلة الفترة ما قبل تنفيذ الاتفاقية،[2] و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (07): مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 1991-2006

[1] عبد القادر دربال،بلقاسم زايبري،« **تأثير الشراكة الاورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصنعي في الجزائر** »، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، العدد1،2002،ص،ص.20-21.

[2] P.134 ’**KHLAT Kenza Linda, Op.cit** .2

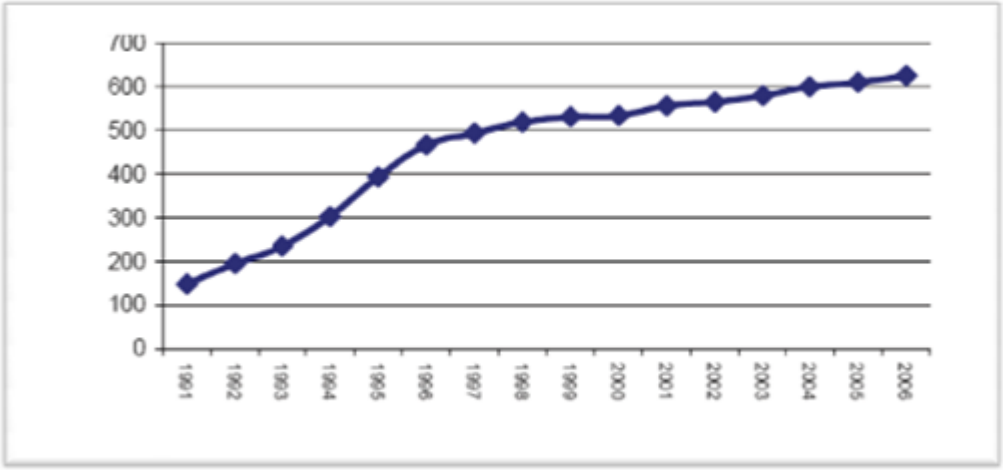

Source khlat kenza ,linda impact du partenariat euro-méditerranéen sur les économies des pays du maghreb, mémoire de magister en science économique option: economie international, université d oran algérie ,2010/2011, p134

بينما يوضح الشكل الموالي مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (2007-2013) كالتالي:

جدول رقم 9 مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2007-2013

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر العام للأسعار	118.24	123.89	131.10	136.23	142.39	155.10	160.11
التغير %	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30

المصدر: www.ons.dz/-prix-a-la-consommation-html تاريخ الإطلاع 2018/05/09. 13:00

شكل رقم (08):مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة2007-2013

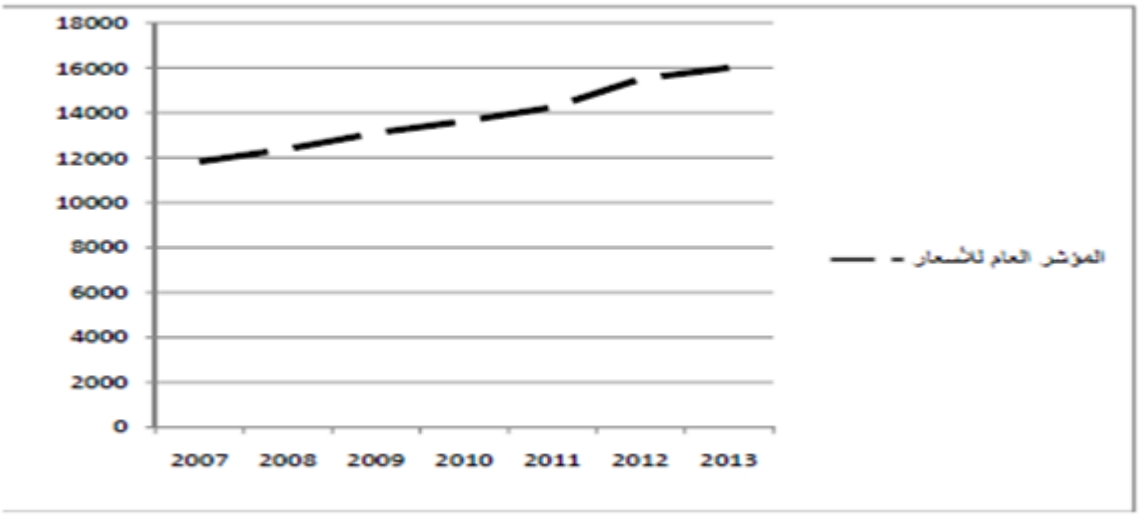

المصدر:معطيات الجدول رقم -9-

التعليق على الشكل:

من خلال دراستنا للشكل أعلاه نلاحظ أنّ المؤشر العام للأسعار الذي يشمل المنتجات الاستهلاكية خلال الفترة 2007-2013 ارتفع من 160.1 إلى 118.24 خلال التنفيذ التدريجي للتفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة، وهذا الارتفاع سببه ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي من جهة و التناقص في نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى خلال الفترة المذكورة .

المبحث الثالث: السياسات المرافقة لإنجاح اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

في هذا المبحث سنقوم بدراسة مفصلة عن السياسات التي قامت الجزائر بتطبيقها لانجاح اتفاقيتها و مختلف الإجراسات التي سوف تطبقها وذلك لمواجها الأثار الناتجة والتي قمنا بدراستها سابقا إذ لا يقتصر النجاح بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي على تحرير المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات و الإجراءات المرفقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شأنه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني، لذا يفرض إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات، إن نجاح الشراكة الأوروجزائرية يتطلب نوعين من السياسات المرافقة داخلية وخارجية ويمكن تلخيص هذه السياسات في ما يلي:

المطلب الأول: السياسات المرافقة داخليا

في هذا المطلب سنقوم بدراسة السياسات الداخلية وتنقسم السياسات المرافقة داخليا إلى نوعين برنامج التأهيل الصناعي وتوسيع نطاق الحكم الراشد، نوجزهما في التالي:

الفرع الأول: برنامج التأهيل الصناعي

من الضروري وضع تصحيحات وسياسات مرافقة لهده العملية وذلك في سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر وضمانا لنجاح عملية الانتقال من النظام التفضيلي على النظام القائم على مبدأ المعاملة بالمثل ، وترتكز هذه السياسات على تأهيل المؤسسات ماليا وتكنولوجيا وبشريا، في هذا الصدد نحاول معرفة ماهية برنامج التأهيل.

أولا: ماهية برامج التأهيل الصناعي

التعريف: يعرف برنامج إعادة التأهيل بأنه "مجموعة من الإجراءات المختلفة إلي تقوم بها السلطات العمومية قصد تحسين موقع المؤسسة وكفاءة الأداء في إطار تنافسي وأن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي[1]، ويمكن لبرنامج إعادة التأهيل أن يكون له أثرين ايجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلي ، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابيرو المعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير و التسويق، وذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة [2]، وترتكز برامج إعادة التأهيل على ثلاثة محاور أساسية :

1- الاستثمارات غير مادية:

والتي تمثل جميع الاستثمارات غير المادية التي ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، وبالخصوص في مجال الإمكانات البشرية و التنظيم والمعرفة والدراسات والبحث عن أسواق جديدة و تشمل هذه الاستثمارات على [3]:

- أعمال المساعدة الفنية الخاصة بطرق الإنتاج، المراقبة والتخطيط .
- أعمال المساعدة الفنية المتعلقة بتنظيم المؤسسة ودراسة الوظائف و{إنشاء مكتب تنظيم.
- أعمال المساعدة الفنية الخاصة بتحسين الجودة للمنتجات وكذلك ما يسمح بالحصول على شهادة مطابقة المؤسسة مع المواصفات العالمية (iso).
- تحويل التكنولوجيا واقتناء رخص الاختراعات .
- اقتناء وإعداد برامج إعلامية لها تأثير مباشر على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- التكوين وتأهيل الموارد البشرية والدراسات المتعلقة بتنظيم المؤسسة

2- الاستثمارات المادية:

[1] إبراهيم بوجخلة ،**دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة**-دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية-،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر، ببسكرة(الجزائر)،2013/2012 ،ص.204.

[2] عزيزة سمية ،مرجع سابق، ص.158.

[3] الموقع الكتروني www.univ-chlef.dz ساعة الاطلاع 16:56تاريخ الاطلاع 2015/03/22,

- تشمل جميع الاستثمارات المالية التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة ونذكر منها بالخصوص: [1]
- تحديد التجهيزات وتحديد تقنيتها.
- اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى نجاعة أفضل (تخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية...) واقتناء تجهيزات إعلامية ومخبرية.
- اقتناء تجهيزات جديدة تكمن من موازنة تسلسل ال"إنتاج ورفع نسبة التجهيزات المتوفرة.

3- إعادة الهيكلة المالية:

إن تأهيل المؤسسة يتطلب في بعض الأحيان إعادة هيكلتها وتمر هذه العملية بالمحاور التالية:

- دعم الامكانات الذاتية(برفع رأس مال المؤسسة ، وذلك بفتح رأس مال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة)؛
- التحكم في حجم ونوعية الديون؛
- تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة وترشيد استعمال القروض البنكية؛
- تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة، وذالك باعتماد إحالة العمال على التقاعد أو التسريح الإداري؛ [2]
- إعادة هيكلة المناطق الصناعية وتنظيمها وإنشاء مناطق جديدة؛
- توفير وسائل النقل والاتصالات والمواصلات وتحسين مستوى البنى الأساسية في القطاع (الموانئ والمطارات) وتوسيع الشبكات قصد تحسين الخدمات؛
- تشجيع ودعم التعليم والتكوين والمهنيين، وهذا من أجل تكوين أفضل للكفاءات،وتفادي التوجيه التلقائي أو العشوائي للتخصصات غير المرغوب فيها أو غير مطلوبة في سوق العمل؛
- دعم القطاع المالي و المصرفي وذلك بمراجعة النظام الجبائي والمالي وتنمية سوق الصرف والبورصة[3]

ثانيا: مضمون برامج التأهيل الصناعي

[1] إبراهيم بوجلخة، مرجع سابق،ص.207.

[2] عزيزة سمينة، نفس المرجع السابق،ص.159.

[3] جمال عمورة ، مرجع سابق ،ص.420.

لقد قامت الجزائر بتنفيذ مجموعة من التدابير التي تسعى إلى تأهيل مؤسساتها سواء ذاتيا أو بمساعدة أجنبية، حيث كانت نتائج البرامج كالتالي:[1]

1-برنامج ترقية التنافسية الصناعية

انطلق هذا البرنامج سنة 2002 وقد خصص له غلاف مالي في بداية عمله مقداره أربعة مليار جزائري،مقدم في شكل منحة محصل عليها في إطار برنامج الانعاش الاقتصادي ثم أضيف إليه مبلغ 1.651مليار دج سنة 2004 ، وهذا بعد إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل الصناعي، حيث لم تتقدم سوى 401 مؤسسة للاستفادة من البرنامج أين تمت معالجة ملفات 389 بقبول 283 مؤسسة يعود سبب عدم الإقبال من طرف مؤسسات القطاع الخاص، من جهة إلى شروط القبول في البرنامج (شرط 20 عامل او أكثر)، ذالك أن معظمها شركات ذات طابع عائلي تمتاز بقلة عمالها(أقل من 20عامل).

2- البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

هو عبارة عن برنامج تأهيل موجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل مابين 10 و 250 عامل الناشطة ضمن القطاع الصناعي الخاص ، بدأ العمل به في أكتوبر سنة 2002 حتى نهاية 2007، قدر غلافه المالي بحوالي 62.90مليون أورو ، يساهم فيه الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا بمبلغ 57 مليون أورو، كان تسيير البرنامج من قبل فريق مختلط من خبراء المفاوضة الأوروبية والجزائر مع فتح خمس فروع جهوية في كل من : وهران، غرداية، سطيف، العاصمة، عنابة في ديسمبر سنة 2003 ، وكان الهدف منه هو تأهيل 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة كان ابرز ما حققه البرنامج هو شروع 445 مؤسسة في تنفيذ مخططات تأهيلها حيث كانت فعاليته أفضل من البرنامج السابق بسبب منهجية وآلية عمله .

3- السياسة الصناعية الجديدة (إستراتجية المجمعات الصناعية):

ان صياغة سياسة صناعية مستقبلية خاصة ببلد ما، هي عملية بالغة التعقيد خاصة بالنسبة لبلد مثل الجزائر وذلك نظرا لتاريخها الطويل في إتباع الساسة الحمائية لقطاعها الصناعي ، وبما أن الجزائر تحتاج إلى إستراتجية صناعية هادفة إلى "إعطاء دفع جديد للقطاع خصوصا في ظل نتائج السياسات وبرامج

[1] محمد براق ،سمير ميموني ، «الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحرالاورومتوسطية » ، **revue des reformes économique et intégrations en économies mondiale**, N° 6, 2009, école supérieure ducommerce, Alger (Algérie), p, p.42-44.

التشجيع المختلفة كبرنامج التأهيل الصناعي، وبالتالي فان قرار السلطات باعتماد إستراتجية صناعية جديدة يمثل حدثا مهما يستحق الوقوف عنده، حيث سوف يتم تنفيذ مخطط عملها في فترة 15 سنة، يرتكز البرنامج التنفيذي على المحاور التالية [1]:

- **اختيار القطاعات الصناعية الواعدة وتشجيعها:**

يتم اختيار هذه الأخيرة عن طريق التعرف الأولي على الفروع الواعدة المحتملة والقادرة على المنافسة محليا و دوليا ، ثم تحليل الوضعية الحالية والقدرات التنافسية للفروع التي تم التعرف عليها، والتي تنتمي إلى أربع قطاعات رئيسة هي الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، الصناعات الكهربائية و الالكترونية والميكانيكية وصناعة الحديد والصلب، صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية، ثم اختيار الفروع الواجب ترقيتها مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الاستراتجية والوضعية الحالية للفروع.

- **الانتشار الجغرافي للقطاع الصناعي عبر التراب الوطني**

حسب وزارة الصناعة تم إدخال مناطق صناعية في إطار الإستراتيجية 1999 ب 72 منطقة صناعية و449 ،منطقة نشاط تتربع على 14818 هكتار و593 هكتار على التوالي و هذا من خلال إنشاء مناطق النشاط الصناعي المندمجة والمتكاملة

(Zone d'activités Industrielles intégrées)، أو ما يصطلح باسم العناقيد أو المجمعات الصناعية (Grappes)، وهي عبارة عن مجموعات قطاعية مندمجة أي متكونة من مؤسسات تدعم فيما بينها بفضل التعاون التكنولوجي ،وفي هدا الإطار تم ترشيح مجموعة من الولايات لاحتضان هده المناطق و بفضل التعاون التكنولوجي، و في هدا الإطار تم ترشيح مجموعة من الولايات لاحتضان هده المناطق و بفضل توفر مجموعة من العوامل أهمها:

- عدد المؤسسات المتركزة في هده الولايات .
- توفر البنايات والهياكل القاعدية الملائمة .
- توفر وقرب مؤسسات التعليم العالي (الجامعات و المعاهد، و مختلف المخابر و هيئات البحث العلمي).
- وانطلاقا من المعايير السابقة تم اختيار 13 ولاية تستوفي الشروط وهي:

[1] محمد براق، سمير ميموني ، **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية** » مرجع سابق ، ص،ص .46-47 .

- أقطاب التنافسية أو مناطق متعددة النشاط في كل من الجزائر، عنابة، بليدة،وهران، مستغانم، بومرداس، تيزي وزو ،سطيف، برج بوعريريج، غرداية،حاسي الرمل .
- أقطاب تكنولوجية متخصصة موزعة على كل من سيدي عبد الله (تكنولوجيا المعلومات والاتصال) و بجاية (الصناعات الغذائية) و سيدي بلعباس (صناعة الإلكترونيك).
- مناطق متخصصة موجهة اصناعات معينة أرزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

أ. سياسات التطوير وترقية الصناعة :

والتي تشمل أربعة مجالات رئيسية تتمثل في:

- تأهيل المؤسسات الصناعية و دعم الابتكار و التجديد و سيتم في هدا الشأن وضع نضام وطني للابتكار كذلك تطوير الموارد البشرية و الكفاءات للقطاع الصناعي و ترقية الاستثمار الأجنبي، في حين أن أهداف هده الإستراتيجية متمثلة في:
- العمل على استعادة الأسواق الداخلية خصوصا بالنسبة للمنتجات تامة الصنع، إنشاء مناطق النشاط الصناعي المتكامل وأقطاب تكنولوجية.
- إعادة الانتشار المكاني لنسيج صناعات المنتجات الوسيطة (الصناعات الميكانيكية، الكهربائية و التعدينية).
- توفير الظروف المشجعة للصناعات الجديدة (عالية التكنولوجيا بالدرجة الأولى) ذات القيمة المضافة العالية بتدعيمها بشتى الوسائل كتشجيع الشركات (عام/خاص،خاص/خاص).
- توضيح معلم الطريق أمام القطاع الصناعي و توفير متطلبات النهوض به.[1]
- تدعيم الهياكل القاعدية الأساسية وإعادة التأهيل، و تطوير الهيكل القاعدية التكنولوجية،مخابر ،مراكز تقنية صناعية،سياسات التنميط و ترقية المعايير و المواصفات.
- ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة وتمويل النشاطات الحرفية و التجارية.
- عصرنة الإدارة وإصلاح النظام التربوي و الهياكل القاعدية وهياكل الاتصال.[2]

الفرع الثاني: توسيع نطاق الحكم الراشد

لاتقتصر المكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام و منطقة التبادل الحر التي تمس اساسا الجانب الاقتصادي، على الإصلاحات الاقتصادية في ضل حكم لا يتمتع بالرشادة و العدالة، ولا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة،وتتمثل هده المؤسسات كما يلي: [1]

[1] محمد براق، سمير ميموني، مرجع سابق ،ص.45

[2] عبد القادر دربال، بلقاسم زايري، مرجع سابق،ص.26

أولا:المؤسسات المنظمة للسوق

تعريف: هي عبارة عن مؤسسات تمنح الشرعية والمصداقية للسوق، وتعزز الكفاءة التشغيلية للسوق ،بوضع نضام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين وعائداتهم، وكدا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش.

و عليه فإن نجاح الشراكة مرهون إلى حد كبير نتوسع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة،ولا يكون هدا إلا بوجود مؤسسات مستقلة و متكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي و إدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية (النقدية و المالية)، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية (مؤسسات التشريع،العدالة والقضاء) تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي ودلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة.

المطلب الثاني :السياسات المرافقة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب الى السياسات المرافقة الخارجية و التي سنوجزها في مايلي :

الفرع الأول :ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية

تعتبر المساعدات الاوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات و الانفتاح الاقتصادي، وقد استغرقت الجزائر من164 مليون خلال الفترة 1995-1999 و الذي بنسبة خمسة في المائة من المبلغ المخصص لبرنامج ميدا وهو 3.435 مليون اورو كما ذكرنا سلفا، وقد تم توجيه هدا المبلغ إلى الاوجه الآتية [2]:

- برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال الفترة 1995-1999 والدي مس التجارة الخارجية، وخصوصة المؤسسات العمومية، السكن و الشبكة الاجتماعية.
- تطوير القطاع الخاص و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية، و تحديث القطاع المالي والمصرفي وإصلاح الخدمات البريدية .

[1] جمال عمورة ، مرجع سابق، ،ص.421-422.

[2] عزيزة سمينة، مرجع سابق،ص. 160.

و منه ينبغي التأكيد على نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي و الفني الممنوح من طرف الاتحاد الاوروبي، بالإضافة القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعتها و مؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الاوروبية ، ودخول رأس المال الأجنبي و الاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، ورفع قدرتها التصديرية.

الفرع الثاني: ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات المباشرة

تعتبر الاستثمارات الجانبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة من أهم العوامل المساعدة في نجاح هذه الاتفاقيات غير أن استقطاب هده الاستثمارات يتطلب بما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، والمتمثل في الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية ،توفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية) حيث أن وضعية هده الاخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين ، كونها المحددة لقدرة المؤسسة على المنافسة، باعتبار أن الكهرباء وشبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية وشبكات الاتصال السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز) كلها من عناصر الانتاج وتدخل ضمن تكاليف الانتاج. [1]

المطلب الثالث: أثار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وشروط الإستفادة منها

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ معناه انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي، حتى و إن كان ينطوي على بعض الايجابيات إلا أنه لا يمكن تجاهل سلبياته وسوف نحاول من خلال هذا المطلب تلخيص أهم الآثار الايجابية والسلبية للشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الجزائرية، إضافة إلى إبراز أهم شروط الإستفادة من فرصها.

<u>أولا ـ الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة على المؤسسات الجزائرية :</u>

[1] عزيزة سمينة، مرجع سابق،ص. 160.

من بين الآثار الإيجابية الناتجة عن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نجد مايلي :[1]

- إن اتفاق الشراكة سوف يحث هذه المؤسسات عن طريق الاحتكاك بمؤسسات قوية من اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتوج الأوروبي، و من ثم تعمل على تحسين قدراتها وجودة منتوجاتها للتفاعل والاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي ؛
- الاتفاق سوف يسمح للمنتجات الجزائرية بدخول السوق الأوروبية إذا ما توفرت فيها المقاييس النوعية ؛
- الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة التي تسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تحسين الخدمات بما يوفر الجو المناسب للعمل وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة ؛
- الاتفاق يفتح أسواق خارجية للمنتج الجزائري ميزتها قدرات شرائية عالية على خلاف السوق الوطنية؛
- الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسة من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للسلع الوسيطية ونصف المصنعة التي تعتبر مدخلات العديد من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ؛
- مسايرة التطورات التي تحصل على الساحة العالمية، واندماج الاقتصاد الجزائري في مسار العولمة؛
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوروبيين في إطار اتفاقية الشراكة مثال على ذلك برنامج ميدا MEDA ؛
- تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تحسين مستوى التسيير في هذه المؤسسات وذلك من خلال الاستفادة من إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال. حيث أنه من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فإن التعاون سوف يركز على :

⇦ البنية التحتية في مجال المعلومات والاتصال (إطار تنظيمي مبسط، القياسات، تجارب المطابقة، التشغيل المتداخل للشبكات...) ؛

[1] إلياس غقال، مرجع سبق ذكره، 49، ص 50

- ⇦ البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية ؛
- ⇦ النفاذ إلى سوق الخدمات ؛
- ⇦ الخدمات الجديدة في مجالات التطبيق ذات الأولوية.

إن وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجال المعلومات والاتصال، سيسهل تعزيز التبادل الأورومتوسطي والنفاذ إلى مجتمع المعلوماتية تبعا لحاجات الدول وذاتيتها.

ثانيا ــ الآثار السلبية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية :

من الآثار السلبية لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية نجد :[1]

- زيادة البطالة الناجمة عن غلق الكثير من المؤسسات غير القادرة على المنافسة ؛
- دخول المنتجات الأجنبية للسوق الجزائرية بأقل تكلفة وأحسن جودة، وهذا مايجذب المستهلك الجزائري إليها وبالتالي فقدان الثقة في المنتجات المحلية مهما كانت جودتها ؛
- ارتفاع التكاليف الانتقالية الناتجة عن طول المدة الزمنية ؛
- إن الآثار الرئيسية لمنطقة التبادل الحر تخص التوازنات الاقتصادية الكلية (إنهيار في ميزان العمليات التجارية، ارتفاع في العجز العمومي...)، هذه الضغوطات على التوازنات الاقتصادية سوف تدفع الجزائر إلى القيام ببعض الإصلاحات الهيكلية التي ترمي إلى تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعليه لإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات.

ثالثا ــ شروط الإستفادة من فرص الشراكة الأوروجزائرية :

للإستفادة من فرص الشراكة، لابد من الحرص على تحقيق مجموعة شروط أهمها مايلي :

[1] إلياس غقال، مرجع سبق ذكره، ص 50، ص 51.

- تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية، تأخر البنية التحتية خاصة هياكل الاتصال، كذلك إصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة...الخ ؛
- تأهيل المؤسسات وذلك بتأهيل ورسكلة الموارد البشرية، وإدخال معايير الأداء الدولية في تقييم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل يساعدها على تحسين قدراتها التنافسية والتقليل من تكاليفها ؛
- إصلاح المنظومة التكوينية وفق ماهو سائد في العالم، وذلك بتمكين الأفراد من نفس المعارف التي يتلقاها نظراؤهم في دول الاتحاد الأوروبي، بما يساعدهم على التعامل والتفاوض معهم ؛
- تحسين منظومة الإعلام الاقتصادي برفع مصداقيتها وزيادة سيولتها وتنافسيتها بشكل لايؤدي إلى إنتاج معلومات متناقضة من جهات مختلفة بخصوص نفس الموضوع ؛

أما على الصعيد الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن الإمضاء على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يفرض عليها رهان التنافسية، كما أن أبعاد التطور والتنمية تعتمد أساسا على قدرتها على الاندماج في الفضاء الأورومتوسطي الجديد من خلال قدرتها على مواجهة المنافسة الخارجية وذلك بتخفيض التكاليف، دعم وضعيتها في السوق المحلي وتنويع وإعادة توجيه منتجاتها إلى التصدير. ولهذا يجب على الجزائر أن تضمن : [1]

- دعم تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وذلك بتعميم برنامج تأهيل هذه المؤسسات على المستوى التقني والتسييري وحثها على وضع برامج للمواصفات على مستوى المنتجات وإجراءات العمل يجب أن تكون مؤكدة ؛
- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أجل السماح لها بالتكيف مع متطلبات اقتصاد السوق ؛
- تسهيل الوصول إلى المعلومات المهنية لرؤساء المؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص ؛

[1] إلياس غقال، مرجع سبق ذكره، ص 51، ص 52.

- تحسين المحيط المقاولاتي من خلال دعم المؤسسات والتنظيمات ذات العلاقة المباشرة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك دعم الوزارات المرافقة ؛
- دعم إنشاء وتطوير المؤسسات المالية المتخصصة(مساعدة في الفكرة، الإنشاء والمرافقة) ؛
- تعزيز التسيير العملي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تكوين، خبرة واستشارة، الوصول إلى المعلومات الموجهة لهذه المؤسسات) ؛
- تجانس قوانين المنافسة والتعريفات الجمركية للمساعدة على إقامة وتطوير سوق متوسطي ؛
- مطابقة معايير الجودة، النظافة والأمن مع تلك المعمول بها في الاتحاد الأوروبي ؛
- تطوير تكوين الأفراد من خلال دورات تكوينية لتحسين القدرة على تخفيض عوائق التحول التكنولوجي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تنمية البحث والتطوير بالشراكة مع مخابر البحث والجامعات التي تشكل واحدة من شروط اكتساب التكنولوجيا المتطورة والإبداع التقني.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تمكنا من استخلاص ما يلي:

- من خلال تحليل المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج تبين أن الميزان التجاري يحقق فائضا و حجم الصادرات من حيث القيمة يفوق حجم الواردات ، وأن المحروقات تمثل اكبر نسبة من إجمالي الصادرات ذلك ما يعني الانعدام شبه كلي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، بمعنى أن المحروقات تبقى كذلك المصدر الأساسي و الوحيد في تكوين فوائض تجارية،و منه استمرار هيمنة قطاع المحروقات بالرغم أن هده الفترة جاءت مباشرة بعد فترة الإصلاحات الواسعة التي مست قطاع التجارة الخارجية وسائر القطاعات الاخرى .

خـاتـمة

وفي الأخير وبعدما تطرقنا لهته الدراسة بفصولها الثلاث و كخلاصة لهذه المذكرة يمكننا أن نقول أن إتفاقات التكامل الإقتصادي وفي خضم التطورات التي مست الأنضمة العالمية تعتبر سمة من سمات التنمية الإقتصادية في وقتنا الراهن وبالتالي فقد شغلت ظاهرة التكامل الإقتصادي الإقليمي حيزا مهما في أدبيات الفكر الإقتصادي .

وكانت الجزائر نموذجا على هذه الاتفاقات وانعكاساتها على الشراكة الأورومتوسطية وكيفية حلها للأزمات والمشاكل التي كانت سائدة آنذاك في الجزائر حيث تميزت الشراكة المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار البعد الثنائي للشراكة الأورومتوسطية بطرح برامج عمل مست مختلف الجوانب سواء إقتصادية كانت سياسية , ثقافية و غيرها حيث تميزت هذه الإتفاقات بخلقها لجو من الإصلاحات و الإنعكاسات الإيجابية بين الأطراف المشاركة خصوصا على مستوى المؤسسات الإقتصادية بإعتبار أن الإقتصاد هو المقياس الرئيسي لتحديد قوة و ضعف الدول ونحن قد سلطنا الضوء على الجهود التي بذلتها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية والإندماج في الفضاء العالمي الجديد كما ركزنا على محتوى إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيث يهدف الأخير من خلال توقيعه لإتفاق الشراكة مع الجزائر في أفريل 2002 إلى إقامة منطقة تبادل حر أوروجزائرية يترتب عنها إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات الجزائرية من الإتحاد الاوروبي الذي يسيطر على نسبة كبيرة من التجارة الخارجية الجزائرية كما أن هذه المنطقة تقتصر على المنتجات الصناعية دون الزراعية الأمر الذي يفوق إمكانية إقامة صناعة تحويلية وتطوير عملية التصنيع والإنتاج الجزائرية نظرا لتقدم الصناعات الأوروبية و إزدهارها كما ونوعا .

بشكل عام يمكننا أن نعتبر هذه الشراكة كنوع من التعاون فحسب لأن الشراكة الحقيقة تكون بين طرفين متكافئين من كل الجوانب وذلك لتبادل المنافع والخبرات أما التعاون فهو الذي يحدث مع الدول النامية والدول المتطورة أي مساعدتها لرفع مستواها المعيشي والإقتصادي وإمدادها بالخبرة للتقدم.

إختبار فرضيات الدراسة :

بالنسبة للفرضية الأولى : الاقليمية الجديدة هي الطريق المختصر لاندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وقد تم اثبات ذلك خاصة وان هذه التكتلات تفسح المجال للبلدان النامية من خلال التخصص والتقسيم الدولي للانتاج وتسمح بولوج أسواق اكثر اتساعا من خلال اسواق الدول الأعضاء في التكتل.

ثبتت صحة هذه الفرضية في شطرها الأول أن الشراكة الأوروبية فرصة للتعارف و تبادل المعارف أما بخصوص دعمها للإقتصاد الجزائري لخلق علاقات التكافؤ فهي خاطئة حيث أن الجزائر لا تمثل سوى منطقة لصرف المنتجات الأوروبية أمام عدم تكافؤ الإقتصادات.

بالنسبة للفرضية الثانية: يعتبر المدخل التجاري هو باب الشراكة الأورو متوسطية وتسعى الجزائر من خلاله الى بعث تجارتها الخارجية من خلال السوق الأوروبية، وقد تم التوصل أن تحقيق المكاسب التجارية هو الهذف الاساسي من هذه التكتلات حيث تسعى دول جنوب المتوسط زيادة صادراتها الى دول الضفة الأخرى رغم الصعوبات المحدقة في مجال تنافسية السلع، إلا أن التخصص في الصناعات كتيفة اليد العاملة والمواد الاولية من شأنها تحقيق مكاسب لهده الدول، والجزائر ككل الدول النامية تسعى الى ايجاد موطىء قدم لها في السوق الأوروبية خاصة في مجال تصدير الغاز الطبيعي، وبعض الصناعات المشتقة من الصناعة النفطية، وبعض المنتجات الزراعية.

بالنسبة للفرضية الثالثة: يعتبر اتفاق الشراكة تكريس لتبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي وامتداد لترسيخ سياسة الهيمنة الأوروبية على السوق الجزائرية وقد تم اثباتها من خلال زيادة الواردات الجزائرية من الاتحاد الوروبي نتيجة التفكيك الجمركي دون ان يقابلها زيادة في الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فالتبادل التجاري في غير صالح الجانب الجزائري

بالنسبة للفرضية الرابعة: يجب مراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا ما يجب على السلطات الجزائرية فعله خاصة وان هذه الشراكة كلفت الخزينة الجزائرية خسائر كبيرة نتيجة التفكيك الجمركي بالاضافة الى زيادة الاختلال في الميزان التجاري نتيجة الزيادة المضطردة للواردات دون الزيادة في الصادرات الجزائرية خاصة مع استثناء المننتجات الزراعية من التبادل بموجب هذه الاتفاقية

بالإضافة الى ذلك فقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يمكن القول أن التعاون المالي الأور وجزائري وعلى اختلاف الآليات المخصصة لتحقيقه لم يسجل أثرا إيجابيا ملموسا بالنسبة للجزائر ،وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى اختلاف الأهداف من وراء اتفاق الشراكة من ناحية وكذا البنية الأحادية للاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة تجاوزت 98 %وعدم استغلال اتفاق الشراكة في تنويع القاعدة التصديرية و النهوض بالاقتصاد خارج المحروقات

- الشراكة الأورو متوسطية تعتبر قناة ناقلة وتوسع الأزمة أكثر وهذا ما أثبتته دراسة بعض الدول الموقعة على اتفاقية الشراكة والذي ظهر من خلال مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري، لأن النمو الاقتصادي للجزائر مرهون بعائد الريع المتمثل في عائدات المحروقات إما بالسلب أو الإيجاب بحسب حالة الاقتصاد الدولي.
- أن برنامج ميدا المالي اعتبر الآلية المالية المخصصة للتعاون مع دول جنوب وشرق المتوسط بما فيها الجزائر بمساعدات مالية في إطار هذا البرنامج بنسخته الأولى والثانية حيث بلغت مساهمة ميدا1 (1995-1999) ما قيمته 4.30 مليون يورو، في حيث بلغت مساهمة ميدا 2 مقدار 114 مليون يورو وهي مبالغ تعد ضئيلة إذا ما قورنت بالتعهدات المخصصة وكذا بالمدفوعات الخاصة لباقي الدول، وبعد انتهاء فترة برنامج ميدا استفادت الجزائر من المساعدات المالية الأوروبية في إطار ما عرف بالآلية الاوروبية للجوار والشراكة (2007-2013) بقيمة 366 مليون يورو لا انها تعد نسبة ضئيلة عند المقارنة بباقي الدو ل، وفي إطار الآلية الاوروبية للجوار خصص للجزائر خلال الفترة (2014 -2017) ما قيمته 148 مليون يورو كحد أقصى، ويعود سبب ضآلة المخصصات المالية والمدفوعات بالنسبة للجزائر إلى تأخر انجاز المشاريع والبرامج المتفق عليها.

بسبب توقيع الجزائر لكل من الإتفاقات الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية وإنضمامها المرتقب للمنضمة العالمية للتجارة سيواجه قطاع التجارة الخارجية فيها العديد من الرهانات المستقبلية في ظل الطبيعة القانونية الإلزامية لهذه الإتفاقات والتبعات السياسية والدبلوماسية والإقتصادية في حالة التراجع عن العمل بالشروط والبنود المنصوص عليها في هذه الإتفاقيات وبإعتبار المداخل الجبائية اساسية في الميزانية المالية كون المبادلات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تعتبر هامشية

ومما سبق يمكن الخروج من هذه الدراسة بالتوصيات التالية :

- المطالبة بمراجعة بعض بنود الإتفاقات المضرة حاليا بالإقتصاد المحلي وكذى تأخير تطبيق منطقة التبادل الحر.
- خلق آليات جديدة مشجعة لتطوير الإستثمارقصد تحسين والنهوض بالإنتاج المحلي وهذا لتدعيم العملة الوطنية وكذى تشجيع المبادرات الحرة من أجل خلق قطاع خاص يستطيع مقاومة الصدمات.

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من دور في تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- التخفيض من المزايا الممنوحة للمنتجات الفلاحية الأوروبية قصد توفير المنافسة العادلة للإنتاج المحلي.
- مطالبة الإتحاد الأوروبي بالرفع من قيمة المساعدات المالية المقدمة من طرفه لتعويض الخسائر الجبائية نتيجة التخفيض والتفكيك الجمركي.
- ضرورة تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق الإكتفاء الذاتي دون الحاجة للإستيراد والرفع بالمقابل من الصادرات الزراعية.
- التركيز على إستغلال هذه الإتفاقات لإستقطاب الخبرات ونقل التكنولوجية لصالح المؤسسات الوطنية للرفع من مردوديتها.

آفاق البحث :

حاولنا من خلال هذا البحث توضيح اثر الشراكة الأورو متوسطية على المبادلات التجارية لدول الجنوب وبالأخص الجزائر إلا انه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وآفاق للبحث العلمي، ولتتعمق أكثر في البحث حول سبل ايجاد توازن في التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والنامية ويمكن أن نذكر على سبيل المثال بعض المواضيع التي نراها جديرة بأن **تكون ابحاثا مستقبلية:**

1- اليات تفعيل منطقة التجارة العربية الكبرى كبديل للأورو متوسطية ؟
2- دور القطاع الخاص في تأهيل الاقتصاديات النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي .
3- اثر التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الخارجية في ظل ازمات النظام الرأسمالي.

- أن منطقة التجارة الحرة الاوروجزائرية باعتبارها أحد أشكال التكامل الاقتصادي لم تؤدي إلى عملية خلق تجارة فهي لا تزال تتعامل مع دول غير عضو التي تحتل المراتب الأولى كممون للجزائر، كذلك لم تؤدي إلى عملية خلق تجارة فهي تتعامل مع الاتحاد الاوروبي قبل تنفيذ الاتفاقية.
- أن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي و التقني المخصص من طرف الاتحاد الاوروبي في إطار برنامج ميدا للجزائر، وهدا قصد تكييف و إعادة تأهيل مؤسستنا و اقتصادنا هدا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية, وكدا توسيع نطاق الحكم الراشد و إضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية.

• قـائـمة الـمراجع

➢ قائمة الكتب

1- ابراهيم سعد الدين عبد الله وأخرون ، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركزدراسات الوحدة العربية ،بيروت- لبنان ،الطبعة1 ، دون سنة.

2- أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأورومتوسطية، الجزائر :ابن النديم للنشر، 2013 .

3- أحمد لهيبات، سعد طبري، محمد بن الزين ، الإقتصاد و المانجمنت و القانون ، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ،2012-2013 .

4- اسماعيل عرباجي ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية العامة للطباعة والنشر،الطبعة الثانية ، الجزائر ، 1998

5- أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية، الإسكندرية :مكتبة الوفاء القانونية،2014.

6- بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس 1995-2012 ترجمة : سليمان الرياشي، لبنان مركز د راسات الوحدة العربية،2010.

7- رفيقة حروش ، اقتصاد و تسيير المؤسسة ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر، 2013.

8- عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والأفاق، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 .

9- عبد الرزاق بن حبيب ، اقتصاد و تسيير المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ،2002 .

10- عبد اللطيف بن أشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق، 2004، الجزائر.

11- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى المؤسسات الإقتصادية الكلية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

12- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى المؤسسات الإقتصادية الكلية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

13- علي الشرقاوي ، وظائف منشأة الأعمال ،دار الجامعات المصرفية، دون طبعة ، الإسكندرية، 1979.

14- عمر صخري. اقتصاد المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية , الطبعة الخامسة . الجزائر . 2007 .

15- كرفي مباركة و آخرون، الشراكة الأورومتوسطية ، مذكرة ليسانس،تخصص علوم سياسية، سعيدة،2016/2015.

16- مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف، القاهرة ، دار الفجر2006.

17- مياسي ،إكرام ،الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر 2012.

18- ناصر دادي عدون ، اقتصاد المؤسسة ، دار المحمدية للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، دون سنة .

19- هشام صاغور، السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في إتجاه الجزائر، الإسكندرية ، مكتبة الوفاء القانونية ، طبعة1، دون سنة .

20- يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، الصعوبات التي تواجه اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية حالة مصر المغرب، القاهرة المكتب العربي للمعارف، 2015 .

➢ قائمة المذكرات

1- إبراهيم بوجخلة ،دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة- دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية-،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر، ببسكرة(الجزائر)،2013/2012.

2- إسماعيل بوالروايح، الأبعاد الإستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في المغرب العربي الجزائر - المغرب- تونس 2001-2008، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة دالي إبراهيم الجزائر 2009 - 2014 .

3- بوقدوم مروة وأخرون ، مصادر و أدوات تمويل المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و محاسبة، جامعة بومرداس ،2012-2013 .

4- جمال عمورة ، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقية الشراكة العربية الاورومتوسطية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية ، تخصص تحليل إقتصادي ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.

5-حاكم خليد ، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط من 2001-2015 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر العلوم السياسية 2015 .

6-زكري مريم، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية -المغاربية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بالقايد -تلمسان،2010-2011.

7-ليلى أوشن ، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الإقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون ، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر 2011.

8- الياس غفال، تقييم الدور التمويلس للشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة دكتوراه، تخصص:نقود وتمويل، بسكرة ،2017/2016 .

- **قائمة المجلات و الدوريات:**

1-تشام فاروق ،أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار، دراسة حالة الجزائر، مداخلة للملتقى الإقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر) ، يومي 9/8 : ماي2004.

2-جعفر عدالة،" تطور سياسة دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الخامس، ديسمبر 2014 .

3-رزيقة غراب ، نادية سجار ، محتوى الشراكة الأوروجزائرية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري .

4-عبد القادر دربال،بلقاسم زايبري, » تأثير الشراكة الاورومتوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصنعي في الجزائر «، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، العدد 1،السنة 2002.

5-عزيزة بن سمينة ، الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة ، مجلة الباحث ، العدد 09، 2011، جامعة ورقلة الجزائر.

6-علي لزعر، ناصر بوعزري ، تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ، أبحاث إقتصادية و إدارية ، العدد 5 جوان 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر.

7-فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث ، العدد :11 ، 2012، جامعة ورقلة - الجزائر .

8- قليش عبد الله ، اثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية "الكترونية" العدد 29 ،جويلية2006 .

9- ليلى قطاف ، إتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري .

10- محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، قطر، يومي 7-8 نوفمبر 2007.

11- محمد براق، سمير ميموني ، الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاوروميتوسطية ،العدد 6،السنة 2009.

12- مصطفى صايج،" الإتحاد المتوسطي، خلفيات وسيناريوهات" مجلة العلوم الاستراتيجية مركز الشعب للدراسة الإستراتيجية جامعة الجزائر، العدد الأول، مارس ، 2008 .

13- مناصري نجاح ، مستقبل منطقة التجارة العربية الحرة في ظل إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية "مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثالث و الثلاثون، جانفي 2004 .

➢ **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

1- European commission, european union trade in goods with algeria , directorate generale for trade .

2- Khalat kenza linda,impact du partenariat euro-méditeranéan sur les economies des pays du maghreb ,mimoire de magister en science économiique ,economie international,université d'oron ,2010-2011.

3- Boualem Aliouat, les staratégies de coopération industrielle, Ed-Economica paris,1996,.

➢ **قائمة مواقع الإنترنت**

1- www.3omanya.yoo7.com .

2- www.ar.wikipedia.org .

3- www.ar.wikipedia.org .

4- www.startimes.com .

5- www.chlef.dz.

6- www.djelfa.com.

7- www.ones.dz.

الملحق رقم 1 تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي

الجدول رقم 1 تطور الواردات من السلع مع الإتحاد الأوروبي

نسبة مؤوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإتحاد الأوروبي	57.4	54.7	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3	52.2
بقية الدول الأخرى	42.7	45.3	47.4	45.6	47.1	47.2	47.2	47.6	47.9	47.7	47.8

المصدر www.ons.dz, تاريخ الإطلاع 2018/05/02 ,13:05

جدول رقم 2 هيكل المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر خلال الفترة 2010-2014

نسبة مؤوية

	صادرات الإتحاد الأوروبي					واردات الإتحاد الأوروبي				
	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الغذائية والحيوانية	12.11	17.63	11.83	11.44	14.30	0.14	0.40	0.21	0.32	0.27
مواد الخام	3.19	2.82	2.52	2.68	2.87	0.40	0.36	0.35	0.23	0.24
الوقود المعدني	4.43	5.57	11.97	10.88	5.80	97.32	97.64	97.79	98.24	96.90
منتجات حيوانية ونباتية	0.44	0.54	1.11	1.12	0.78	0	0.007	0	0	0
مواد كيميائية	14.22	13.99	12.96	14.15	14	1.36	1.14	1.29	0.94	2.34
سلع صناعية	22.74	37.04	21.58	21.01	21.81	0.55	0.31	0.17	0.14	0.14
أجهزة ومعدات النقل	42.86	37.05	38.03	38.71	40.43	0.23	0.15	0.19	0.14	0.11

Surce european commission , european union trade in goods with algeria, directorate general for trade p8

جدول رقم 3 تطور صادرات الجزائر للإتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2014

نسبة مؤوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	2.28	2	1.86	1.94	2.86

Surce european commission , european union trade in goods with algeria, directorate general for trade p8

جدول رقم 4 المبادلات التجارية الأوروجزائرية من المنتجات الزراعية

الوحدة مليون دولار

	صادرات الإتحاد الأوروبي					واردات الإتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات زراعية	2.007	3.156	2.842	3.196	3.604	28	111	64	100	76

Surce european commission , european union trade in goods with algeria, directorate general for trade p8

جدول رقم 5 المبادلات التجارية الأوروجزائرية من المنتجات الصناعية

الوحدة مليون اورو

	صادرات الإتحاد الأوروبي					واردات الإتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات صناعية	3.319	3.687	4.345	4.340	4.696	115	87	56	44	41

Surce european commission , european union trade in goods with algeria, directorate general for trade p8

جدول رقم 6 مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2007-2013

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر العام للأسعار	118.24	123.89	131.10	136.23	142.39	155.10	160.11
التغير %	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30

المصدر : www.ons.dz/-prix-a-la-consommation-html تاريخ الإطلاع 2018/05/09. 13:00

مـلـخص

جاءت الشراكة الأورومتوسطية كوليد لتطور الأنظمة الإقتصادية حديثا التي تميزت بعديد التكاملات، والتي سعى من خلالها الإتحاد الأوروبي إلى توسيع نفوذه على الدول المتوسطية. ومن بين الدول الموقعة للإتفاقية نجد الجزائر والتي بعد مرور سنوات عديدة من دخول الشراكة الأوروجزائرية حيز التطبيق كان لابد من إجراء تقييم شامل لمعاينة الآثار المتولدة عنها، والتي حتما ستكون لها إنعكاساتها الواضحة على الإقتصاد الجزائري.

وتعتبر الشراكة الأوروجزائرية من أهم المواضيع على الساحة الإقتصادية نظرا للجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية والإندماج في الفضاء العالمي الجديد، من أجل ذلك سلطنا عليها الضوء في هذه الدراسة التي توصلنا من خلالها إلى أن هدف الإتحاد الأوروبي من خلال توقيعه لإتفاق الشراكة مع الجزائر هو إقامة منطقة تبادل حر أوروجزائرية يترتب عنها إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات الجزائرية من الإتحاد الاوروبي.

وفي الأخير يمكن اعتبار هذه الشراكة كنوع من التعاون فحسب لأن الشراكة الحقيقة تكون بين طرفين متكافئين من كل الجوانب وذلك لتبادل المنافع والخبرات أما التعاون فهو الذي يحدث مع الدول النامية والدول المتطورة أي مساعدتها لرفع مستواها المعيشي والإقتصادي وإمدادها بالخبرة للتقدم.

Abstract:

The Euro-Mediterranean Partnership came As a result of the development of economic systems Newly characterized by multiple integrations Through which the EU sought to expand its influence on Mediterranean countries Among the signatories to the agreement are Algeria, which, after many years of the entry into force of the Uruguayan partnership, had to carry out a comprehensive evaluation to examine the effects it generated, which would inevitably have a clear impact on the Algerian economy

The Euro - Algerian Partnership is one of the most important topics on the economic scene due to the great efforts made by Algeria to liberalize its foreign trade and integrate into the new world space. This is why we highlighted in this study that the objective of the European Union through signing the partnership agreement with Algeria is The establishment of a free trade zone in Uruguay which would entail the elimination of customs and non-tariff barriers on Algerian imports from the European Union.

In the end, this partnership can be considered as a kind of cooperation only because the real partnership is between two equal parties from all sides in order to exchange benefits and experiences. Cooperation is happening with developing countries and developed countries, which help them to raise their living and economic standards and provide them with the expertise to progress.